وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص : علم الاجتماع الانحراف والجريمة

التوجهات الإجرامية في منطقة الوسط

(المدية أنموذجا)

دراسة سوسيواحصائية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الجريمة و الانحراف

من إعداد الطالب :

- حمدي يونس

تحت إشراف الأستاذة :

- د. محمودي رقية

السنة الجامعية : 2021-2022



شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأستاذة المشرفة

" د. محمودي رقية "

التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و نصائحها القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث، و كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات .

إهـــداء

نشكر لله العلي القدير الذي وفقنا

في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي كان نجاحنا بيديه

وأهدي ثمرة نجاحي هذا:

إلى من إذا مشيت ذكرته فاستقام المسار، وإذا أخطأت الدرب كان مدركي قبل أن يدور المدار

إليكَ والدي

إلى من سعت لتوصلني إلى برالأمان ، إلى من إذا دعوتها لبت وأبت أن ترفض بكل أمان

إليك والدتي

أسأل الله أن يعيذني من أن أقول لكما أف أو أنهركما

وأسأله أن يوفقني لقول كل كريم لكما

وكما ربيتماني صغير أدعوه أن يرحمكما

إلى شموع البيت المنيرة (إخوتي الأعزاء) و كل أفراد أسرتي

إليكم جميعاً أصدقائي ومعارفي الكرام، الذين أكن لهم كل الحب و التقدير و الاحترام

إلى صديقي و أخي، دمت لي شيئاً جميلا لا ينتهي (ميلودي عبد الغني)

إلى كل أساتذة كلية العلوم الانسانية و الإجتماعية و أخص بالذكر الأستاذة (محمودي رقية)

إلى كل أعضاء المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

إلى كل من نسيهم القلم ولم ينساهم القلب

يونـــس

الفهـــــــــــرس

العنوان	الصفحة
شكروعرفان	
اهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
تمهيد	**04**
أولا: أسباب اختيار الموضوع	**05**
ثانيا: أهداف الدراسة	**05**
ثالثا: اهمية الدراسة	**06**
رابعا: الإشكالية	**06**
خامسا: الفرضيات	**07**
سادسا: تحديد المفاهيم	**08**
سابعا: الدراسات السابقة	**19**
الفصل الثاني: النظريات السوسيولوجية المفسرة لظاهرة الجريمة	
تمهيد	**28**
المبحث الأول: النظرية البيولوجية	**29**
المبحث الثاني: النظرية النفسية	**32**
المبحث الثالث: النظرية الاجتماعية	**38**
المبحث الرابع: النظرية التكاملية	**54**
المبحث الخامس: النظرية الايكولوجية	**60**
المبحث السادس: النظرية الجغرافية	**64**
خلاصة	**67**
الفصل الثالث : الجريمة كظاهرة اجتماعية	

تمهيد	**71**
المبحث الأول: طرق تصنيفات الجرائم	**72**
المبحث الثاني: خصائص الجريمة وعوامل السلوك الاجرامي وانواع المجرمين	**78**
المبحث الثالث: القراءة السوسيواحصائية لنمطية الجريمة في منطقة المدية	**92**
المبحث الرابع :سبل الوقاية من الجريمة	**104**
الخلاصة	**105**
الفصل الرابع :الجانب التطبيقي	**106**
تمهيد	**106**
الاجراءات المنهجية للدراسة	**107**
المبحث المنهج والعينة	**109**
التصور لنتائج الدراسة	**111**
خاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	
قائمة الملاحق	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل يمثل تطور جرائم الاعتداء ضد الأشخاص	96
02	شكل يمثل تطور الجرائم ضد الممتلكات	98
03	شكل يمثل تطور جرائم المخدرات	99
04	شكل يمثل تطور الجرائم الاقتصادية	101
05	شكل يمثل تطور جرائم ضد الآداب العامة	102

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ملخص النظريات المفسرة لظاهرة الجريمة	67
02	جدول يمثل نسب الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص	96
03	جدول يمثل يمثل نسب الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات	97
04	جدول يمثل يمثل نسب جرائم المخدرات	98
05	جدول يمثل يمثل نسب الجرائم الاقتصادية	101
06	جدول يمثل يمثل نسب الجرائم المرتكبة ضد الآداب العامة	102

مقدمة

إن الجريمة ظاهرة موجودة في أي تجمع إنساني مهما كان كبيرا أو صغيرا، كما أن ظاهرة الجريمة تطورت بتطور المجتمع وتعددت أنماطها بتعدد المجتمعات فالجرائم التي تنتشر بحدة في المجتمعات الغربية تختلف عن المجتمعات الشرقية، كما أن التغيرات التي طرأت على المجتمعات خلال زمن رافقتها كذلك تغيرات في أنماط الجريمة التي ترتكب وكذا طريقتها.

كما أن الحديث عن الجريمة يقودنا للحديث عن أنماط الجريمة في المناطق الريفية والمدينة فالجرائم تختلف في الريف عن المدينة من عدة جوانب منها وسيلة ارتكاب الجريمة ونوعها وكيفية القيام بها وكذا عملية انتشارها ويختلف استهجانها من حديث المدينة إلى الريف فهناك جرائم في الريف تعتبر من الفخر القيام بها.

وبالحديث عن الجزائر فإن المجتمع الجزائري طرأت عليه تغيرات كثير وكانت لهذه التغيرات تأثيرات كبيرة على جميع المجالات، ومن هذه المجالات الجريمة لأن الجرائم الان كانت موجودة في الجزائر في السابق كانت كثيرا ما ترتبط بالشرف وكذا السرقة الفردية غير أنه في الآونة الأخيرة ظهرت جرائم جديدة عن المجتمع الجزائري عموما وكذا ولاية مدية خصوصا باعتبارها من أكثر الولايات على مستوى الوطن فلم نكن نشاهد سابقا اغتصاب الأطفال واختطافهم وكذا الجرائم المرتبطة بالتطور التكنولوجي التي أظهر أنواع جديدة من الجرائم كالابتزاز الالكتروني وكذا التزوير وغيرها.

ومن أهم القضايا التي سوف نتناولها هي نمطية وحجم الجريمة في ولاية المدية ، وذلك من أجل معرفة أنماط وحجم الجريمة في المنطقة , وذلك من خلال الفصول الآتية تستبقهم مقدمة .

الفصل الأول: متعلق بالا يطار المنهجي للدراسة , والذي تناولنا فيه عرضنا لأسباب اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية , ومن ثمة بيان أهمية وأهداف موضوعنا , ومن ثم تحديد إشكالية الدراسة و فرضياتها وكذلك تحديد جملة من أهم المفاهيم الواردة في الدراسة وأخيرا عرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع الدراسة من جوانبه المختلفة مع التعقيب .

- والفصل الثاني فقد تناول جملة من المقاربات النظرية التي أسهمت في تفسير الجريمة.
- الفصل الثالث ولأهميته فقد عنون بالجريمة كظاهرة اجتماعية ، قسم لأربع مباحث المبحث الأول تحدثنا فيه عن طرق تصنيفات الجريمة المبحث الثاني :عوامل و خصائص الجريمة وأنواع المجرمين. المبحث الثالث : سبل الوقاية من الجريمة والمبحث الرابع قراءة سوسيواحصائية لإحصاءات الشرطة القضائية لولاية المدية.
- أما الفصل الرابع فكان عبارة عن تصور ميداني (و ذلك للظروف التي منعتنا من القيام بدراسة ميدانية وذلك لعدم تمككنا من الحصول على المعطيات الإحصائية في وقتها)، حيث تم التطرق إلى توضيح المنهج المستخدم ، تحديد نوع العينة مع استعمال أدوات جمع البيانات، وفي الأخير التوصل إلى النتائج والاستنتاجات العامة .

تمهيد

يعتبر الفصل المنهجي جوهر البحث العلمي باعتباره الباب الذي من خلاله يتم الوصول إلى هذه الدراسة، بداية بعرض الزاوية المنهجية التي اختارها الباحث لمعالجة موضوعه بالإضافة إلى أهمية وأهداف الدراسة، تكمن أهمية هذا الفصل في إعطاء تصور واضح لما يريد الباحث الوصول إليه و ذلك بحصر جوانب الموضوع و تحديد النقاط التي يتم التركيز عليها، ليتم بعدها مرحلة القيام بالقراءات و جمع المعلومات والبيانات .

1. أسباب اختيار الموضوع :

1-1/الأسباب الذاتية

- الرغبة في تناول الظاهرة المتعلقة بنمطية وحجم الجريمة في ولاية المدية ومعرفة أي الجرائم أكثر انتشارا .
- الفضول المعرفي لمعرفة أكثر التفاصيل عن حركة الإجرام في ولاية المدية .
- كسب خبرة ومعرفة جديدة حول هذا الموضوع .

1-2/ الأسباب الموضوعية

- الانتشار الواسع للجرائم بشتى أنواعها في ولاية المدية حسب ما يصدر من إحصائيات من قبل الجهات المختصة .
- محاولة تحليل نمطية الجريمة والارتباطات البينية بين مختلف العوامل التي تأثر في حركة الإجرام استنادا إلى الدراسة الإحصائية .
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية في هذا التخصص .

2. أهداف الدراسة :

يتطلب أي بحث علمي تحديد وتسطير جملة من الأهداف التي تعتبر في التحليل العلمي بمثابة المنطلقات الأساسية في تحديد التصور النظري والإمبريقي للبحث، فإذا هذه الدراسة نحاول التسليط الضوء على أكثر الجرائم انتشارا في ولاية المدية وهذا من خلال معرفة :

- حجم الجريمة في ولاية المدية و معرفة نسب انتشارها وتزايدها.
- نمطية الجريمة حسب متغيرات الدراسة .
- نوع جريمة في المنطقة حسب المتغيرات السوسيوديموغرافية .
- أكثر الدوائر في ولاية المدية ارتكابا للجرائم .

3.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية كل موضوع أو البحث العلمي بالأساس من رغبة الباحث في الكشف عن الأسباب الحقيقية التي دفعته للخوض فيه ومواصلة ذلك من اجل تحقيق جملة من الأهداف التي تساهم في إثراء المجال العلمي بصفة خاصة (كثرة الجرائم باختلاف أشكالها و أنواعها)، وأصبحت من المواضيع الهامة والمنتشرة بكثرة في المجتمع عامة وفي ولاية المدية خاصة .

4.الإشكالية:

لا تزال الجريمة واحدة من الظواهر والمعضلات التي تهدد كيان الفرد و المجتمع على حد سواء فلا يخلوا أي مجتمع من هذه الظاهرة سواء كانت هده المجتمعات متقدمة أو متخلفة، حيث تزايد الاهتمام بمشكلة الجريمة كرد فعل لارتفاع نسبة الجرائم بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة في المجتمعات الغير متقدمة والمتقدمة والنامية على حد سواء رغم الاختلاف النوعي والكمي للجرائم، إلا أن الظاهرة الإجرامية أخذت أشكالا وصورا متعدد، المتمثلة خاصة في مدمني المخدرات، ومرتكبي جرائم العنف، و القتل، و التعدي على الأشخاص ، و المتملكات .....

الجريمة هي نتيجة تفاعل ظروف شخصية بالأساس وبالتالي فإن أي شخص ارتكب الجريمة يتعين على قاضي الموضوع دراسة حالته الشخصية بصفة شاملة[1].

و حسب ما تحصلنا عليه من قبل مصالح الشرطة القضائية لولاية المدية تبين أن مجتمع المدية انتشرت فيه أنماط كثيرة من الجريمة بكل أنواعه إذا تصدرت جرائم الاعتداء على الأشخاص و الممتلكات وجرائم المخدرات و الآداب العامة الجرائم الاقتصادية.

[1]César Lombroso, l'homme criminel, traduit sur la IV° italienne par Régnier Bournet, Bailliere, Paris, 1887, p : 122.

سنحاول في هذه الدراسة التركيز على الكشف عن نمطية الجريمة في منطقة الوسط (ولاية المدية)، بناءا على الإحصائيات الجنائية الرسمية، ويتم تحليلها و تناولها، بإسقاط البعد السوسيولوجي في تفسير ظاهرة الإجرامية، لا سيما الاتجاه الجغرافي و المدرسة البيئية...، على ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في إطار التساؤلات :

التساؤل الرئيسي :

ماهي أكثر الجرائم انتشارا في ولاية المدية خلال السنوات الأخيرة؟

التساؤلات الفرعية :

- ماهي الجرائم الأكثر انتشارا بولاية المدية ؟
- ما هي أسباب التباين في التوزيع الكمي والنوعي للجرائم في ولاية المدية ؟
- هل توجد فروق في التوزيع الكمي والنوعي في ولاية المدية حسب المتغيرات السوسيوديموغرافية؟

7. تحديد المفاهيم:

تقتضي الدراسة العلمية التطرق إلى المصطلحات التي ترد في سياقها وذلك بهدف ضبط مفاهيمها المختلفة، ولذلك سوف تتطرق الدراسة الحالية للمصطلحات المتعلقة بها وذلك عن طريق إبراز مفهومها اللغوي والإصلاحي وأخيرا المفهوم الإجرائي لكل مصطلح , ومصطلحات الدراسة هي الجريمة، الانحراف، الأنماط

1/7 مفهوم الجريمة :

يكثر الناس التداول لكلمة "الجريمة" ويطلقونها على أنماط سلوكية عديدة ومتنوعة، ورغم التباين في الأفعال التي يصفها الناس بأنها جرائم، يبقى هناك عامل مشترك بينهما إذ أنها تعتبر أفعال ضد الغير وضارة بالمجتمع وتجدر بنا الإشارة إلى أن هناك تباين و اختلاف في تفسير الجريمة من قبل الباحثين والمتخصصين، مما أدى إلى اختلاف في مفهوم الجريمة، وبالتالي فمفهوم الجريمة يتميز بالنسبية، ذلك لأنها تتغير من مكان إلى أخر ومن زمن إلى زمن أخر، سواء نظرنا إليها من الناحية القانونية أو الاجتماعية، لان القانون متغير حسب المجتمع .

وبالتالي فانه لإيجاد مفهوم محدد للجريمة يبدو من الأمور الصعبة، وذلك للاختلافات بين علماء الاجتماع والقانون والنفس والتربية، وذلك لاختلاف تخصصاتهم، الأمر الذي أدى بنا إلى عرض المفاهيم المختلفة، لعل أبرزها المفهوم القانوني والمفهوم الاجتماعي، كما سنتطرق إلى مفهوم الجريمة لدى علماء النفس ومن المنظور الإسلامي، دون أن ننسى قبل ذلك كله عرض المفهوم الغوي.

أ / المفهوم اللغوي للجريمة :

وهي مأخوذة من المصدر (جرم)

" والجرم هو القطع، جرمه يجرمه جرما، أي قطعة، و الجرم هو التعدي، والذنب وجمع إجرام، جروم ، فيقال فلان أجرم : أي أذنب، قال الله تعالى: { يأيها الذين آمنوا

كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون}[1] ، أي لا يحملنكم بغض قوم على الاعتداء عليهم "[2]

ويقال فلان أجرم: أي ارتكب جرما، ويقال أجرم عليهم أي جنى جناية .

والجريمة (مج) الجرائم : وهي الجناية .[3]

وتطلق كلمة الجريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق السوي، واشتقت من ذلك المعنى أجرام وأجرموا.[4]

فقد قال سبحانه وتعالى: «إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون »[5] ، وقال تعالى: «كلوا وتمتعوا قليلا إنكم مجرمون»[6]. وقال عز من قال: «إن المجرمين في ظلال وسعير»[7]. ويتضح من الآيات أن كلمة أجرموا، مجرمون، كلها تبين فعل ما نهى الله عنه، ومنه نرى أن المفهوم اللغوي للجريمة يطلق على كل ما هو معارض للحق وهو كل فعل غير مشروع.

[1] سورة **المائدة** الآية 8

[2] ابن منظور : **لسان العرب بيروت** ، ط1994، 3 ، ص258

[3] أحمد الزيات وآخرون ، **المعجم الوسيط** ، دار الدعوة ، اسطنبول ، دس ، ص258.

[4] محمد أبو زهرة :**الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي** ، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1998 ، ص 19

[5] سورة **المطفيفن** (الآية:29)

[6] سورة **المرسلات** (الآية:46)

[7] سورة القمر (الاية : 47)

ب/ المفهوم القانوني للجريمة :

يختلف مفهوم الجريمة في القانون حسب قواعده الوضعية المعمول بها، فهناك من يرى بأنها: ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجب القانون[1] .

وذلك لأنها تجاوز للقانون يستحق العقاب، وبذلك فالجريمة عمل غير مشروع يعاقب عليه القانون وعلى هذا كان القول بان: الجريمة مفهوم قانوني، فلا توجد من دون نص قانوني.[2]

وهناك من يعرف الجريمة على أنها "الخروج على نص القانون ومخالفاته " ويستنبط من هذا التعريف إن القانون هو السبب الرئيس في اعتبار فعل معين من جريمة، وذلك بالنص على أن هذا الفعل يقع فاعله تحت طائلة القانون.[3]

وتعرف بأنها كل فعل أو متاع يمكن إسناده لمرتكبه ويقرر له عقوبة جنائية" وتعرف أيضا بأنها :"كل سلوك يمكن إسناده لفاعله يضر أو يهدد بالخطر مصلحة اجتماعية محمية بجزاء جنائي". ونلاحظ من المفاهيم السابقة أن الجريمة تتعلق بالسلوك إجرامي ايجابي أو سلبي يمكن إسناده لإنسان تتوفر فيه الإرادة المعتبرة قانونا، والذي من شانه أن يلحق أذى بمصلحة محمية، ونلاحظ أن جل هذه المفاهيم تصدق على اغلب الجرائم، بينما لا تصدق على بعض السلوكيات الإجرامية، لمجرد القيام بالسلوك دون نية إلحاق الأذى بالمصلحة المحمية كجرائم التسول، وحيازة أسلحة دون ترخيص، و التشرد، وشرب الخمر.....[4]

بينما أشارت **سامية محمد جابر** إلى أن الجريمة عبارة عن :" نوع من المعتدي المعتمد على القانون الجنائي، ويحدث بلا دفاع أو مبرر، وتعاقب عليه الدولة "[5].

---

[1] جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان : **الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 2001، ص 181.

[2] عبد الرحمن العيسوي : **دوافع الجريمة ، منشورات الحلبي الحقوقي** ، لبنان ، ط 1 ، 2004، ص 28.

[3] سامية حسن الساعاتي : **علم الاجتماع الجنائي** ، دار الفكر العربي القاهرة ، 2005 ،ص 28.

[4] عبد الله اوهاية : **شرح القانون العقوبات الجزائري** ، جامعة الجزائر ،2003 ، ص 22.

[5]سامية محمد جابر،**الجريمة والقانون والمجتمع** ، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة ،2007 ، ص06 .

ومن الواضح أن هذا **المفهوم القانوني** أكثر شمولا من المفاهيم السابقة، إذ تدخل في نطاقه مدى واسع من الأفعال من شرب الخمر، مخالفة نظام المرور، السرقة، القتل .....الخ.[1]

ب/1 الجريمة في القانون الجزائري:

لم يضع المشرع الجزائري في قانون العقوبات أي مفهوم للجريمة شأنه في ذلك شأن التشريعات الجنائية المختلفة، ويرجع إغفال وضع مفهوم الجريمة في صلب قانون العقوبات لعدم أهمية إيراد مفهوم لها، وخاصة في ظل العمل بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، بالإضافة لذلك أن وضع مفهوم الجريمة في صلب القانون قد يكون غير جامع لكل السلوكيات المراد تجريمها، وفي هذه الحالة يعتبر هذا الأمر خروجا على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، لان القاضي إذا عرفت الجريمة قانونا يستفيد به يمكن أن يخرج سلوكيات من دائرة التجريم كان المشرع يقصد تجريمها [2]

وحسب القانون الجزائري فهناك نوعين من الجرائم :

- **الجريمة الجنائية** : وهي عدوان على امن الجماعة واستقرارها و طمأنينتها ويمكن أن تقوم دون وقوع أي ضرر، كما يحدث في بعض الجرائم كالشروع في الجريمة (المادتان 30-31) من قانون العقوبات و التسول (المادة 195)[3] .
- **الجريمة المدنية** : فهي كل فعل يأتيه الإنسان فيتسبب بخطأ منه ضررا الإنسان آخر فيلتزم بتعويضه عن ذلك وفقا للمادة (124) التي تنص: "كل عمل أي كان يرتكبه المرء ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض ".

[1] سامية محمد جابر ، **الجريمة والقانون والمجتمع** ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ،2007 ، ص 07 .

[2] عبد الله اوهاية ، **المرجع السابق** ، ص 23 .

[3] **المرجع نفسه**، ص 96 .

و بالتالي فالجريمة المدنية قوامها عنصر الضرر، بينما الجريمة الجنائية لا تقوم على عنصر الضرر كأصل عام.

وبالتالي فقانون العقوبات الجزائري وضع لكل جريمة جزاؤها (فالمادة 27) من قانون العقوبات تنص على :" تقسم الجرائم تبعا لخطورتها إلى جنايات وجنح ومخلفات وتطبق عليها المقرر للجنايات و المخالفات" [1]

ج/ المفهوم الاجتماعي للجريمة :

وعلى عكس العلماء المعاصرين الذين يأخذون بالمفهوم القانوني للجريمة , نجد أن هناك بعض العلماء الذين يأخذون بالمفهوم الاجتماعي، وكل حسب نظرته لها، فمنهم من يرى للجريمة كفعل وأثره على الفرد والجماعة، ومنهم من يرى أنها سلوك غير مرغوب في المجتمع، بل وهناك من ذهب إلى نقيض هذا ورأى بان الجريمة ظاهرة اجتماعية ضرورية للمجتمع، بل و هناك من ذهب إليه عالم الاجتماع ايميل دوركايم حيث يرى بأنها:" ضرورة لمصلحة المجتمع وسلامته وهي جزء مكمل لكل مجتمع سليم , فهي طبيعية في المجتمع."[2]

ويرى **دوركايم** انه كلما تطور المجتمع، ازداد نظامه تعقيدا، مما يضعف القوى الاجتماعية، وتضعف الأخلاق عند الناس وهي ما تسمى بالا نومي أو اللامعيارية وبالتالي وكنتيجة طبيعية تتحرر شهوة الفرد فيرتكب أفعالا إجرامية .

وقد ذهب آخرون إلى تعريف الجريمة بأنها :" كل عمل يجلب الأذى المعنوي العميق لقيم مجتمع ما". [3]

---

[1] الجريدة الرسمية ، السنة 43 ، العدد 84 ، المطبعة الرسمية ، الجزائر، 2006 ، ص 22 .

[2] Emile durkheim (1894)Les **Règles** de la méthode sociologique .ed .macintoch.Quebec.2002.p45.366.

[3] احمد مختار عمر واخرون ، **معجم اللغة عربية** ، عالم الكتاب، القاهرة، ط1 ، 2008، ص 366.

وهذا المفهوم وخلاف لمفهوم **دوركايم** للجريمة الذي يرى أنها شيء طبيعي، فهو يرى أنها شيء مخالف للمجتمع وقيمه، وهذا ما يراه جاروفالو بأنها:"فعل غير اجتماعي أو كل أفعال ترى الاتجاهات والآراء السائدة في المجتمع انه ضار".

كما عرفها **راد كليف براون** بأنه : انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه " [1] .

أو هي " كل انحراف من المعايير الجمعية التي تتصف بقدر هائل من الجبرية والنوعية و الكلية " ومعنى هذا انه لا يمكن أن تكون الجريمة إلا إذا توافرت فيها الأركان الآتية :

- قيمة تقدرها وتؤمن بها جماعة من الناس.
- صراع ثقافي يوجد في ف ة أخرى من تلك الجماعة لدرجة أن أفرادها لا يقدرون هذه القيمة وال يحترمونها، وبالتالي يصبحون مصدر قلق وخطر على الجماعة.
- موقف عدواني نحو الضغط مطبقا من جانب هؤلاء الذين يقدرون تلك القيمة ويحترمونها تجاه هؤلاء الذين يتغاضون عنها ولا يقدرون. [2]

د: المفهوم النفسي للجريمة :

يرجع مفهوم الجريمة عند علماء النفس إلى اعتبارها لونا من اضطراب السلوك أساسه اضطراب في النمو النفسي والعصابي والعقلي نتيجة عوامل مختلفة تكون قد عاقت هذا النمو، ويؤدي إلى نقص في بعض نواحي الشخصية .

ووفقا لذلك يركز غالبية علماء النفس اهتمامهم العلمي على شخصية الفرد المنحرف والمجرم ومداخل تطور هذه الشخصية، مفترضين أن الصراعات النفسية

[1] جلاد الدين عبد الخالق والسيد رمضان ، **المرجع السابق** ، ص 184.

[2] www.alnabaa.com

الداخلية التي تبدأ في مرحلة مبكرة من حياة الفرد هي التي تسهم في تشكيل نوع من الشخصية المجرمة.

يرى "**برت Burt** "أن التصرفات الإجرامية ما هي في آخر الأمر إلا انطلاق للدوافع الغريزية انطلاقا حرا لا يعوقه عائق، ويرى أنه من الممكن النظر إلى أنواع الانحراف المختلفة كالسرقة والاعتداء والاغتصاب والجرائم الجنسية وغيرها على أنها تعبيرات لغرائز معينة [1].

وينظر "**ألكسندر Alexander** "إلى السلوك الإجرامي على أنه يحصل نتيجة للاضطراب في القوى الثلاث لشخصية الفرد، وهي: الهوID ، والذات Ego والذات العلياSuper –Ego ، ويحصل الاضطراب هذا نتيجة عدم تكيف الشخصية وقواها مع البيئة الاجتماعية والقانون الأخلاقي السائد في المجتمع، كما يرى أن الاضطراب هذا يكون بمثابة عوامل لتشكيل الشخصية الاجتماعية، وبالتالي فإن البيئات الإجرامية تنتج أكثر المجرمين فتكون بمثابة معامل لتفريخ المجرمين.[2]

وبهذا فقد عرف علماء النفس الجريمة بأنها إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ، لا يسلكه الرجل العادي حيث يشبع الغريزة نفسها، ذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات.[3]

كما عرفت الجريمة بأنها إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ لا ينتهجه الرجل العادي في إرضاء الغريزة نفسها، وذلك الخلل كمي أو شذوذ كيفي في هذه الغريزة مصحوبا بعلة

[1] جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، **الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية، 1994، ص 181.

[2] جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان،**المرجع السابق** ، ص 182.

[3] هنام رمسيس،**المجرم تكوينا وتقويما – دراسة تحليلية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د. ت، ص، 31.

أو أكثر في الصحة النفسية، وصادف وقت ارتكاب الجريمة انهيار في الغرائز السامية وعدم الخشية من العقاب.[1]

وهناك بعض التعريفات تمزج بين التعريفين القانوني والنفسي للجريمة وعليه فإن الجريمة هي فعل إنساني يسأل الفرد عنه ويتحمل عواقبه، إذا توافرت الإرادة والحرية والاختيار[2].

وبهذا نرى أن علم النفس في مفهوم للجريمة على خلاف علم الاجتماع الذين ركز على الفعل الإجرامي وأثره على الفرد والمجتمع، في حين إن علم النفس ركز على الشخص المجرم وبان سلوكه الإجرامي ماهو إلا خلل في شخصيته .

هـ: مفهوم الجريمة في علم الاجتماع :

يعرف علم الإجرام قاموس مصطلحات علم الاجتماع بأنه : دراسة السلوك الإجرامي، والتركيز على طبيعة وأشكال حدوث الأفعال الإجرامية – الأنماط – وتوزيعها الجغرافي، والاجتماعي، وكذا الصفات النفسية و الفيزيقية والتواريخ والأصول الاجتماعية للمجرمين، وكذا العلاقات بين الإجرام و غيره من السلوك الغير عادي .[3]

ويعود الفضل في ظهوره إلى العالم **بينتال Jean Pinatal** صاحب كتاب مقالة في القانون الجنائي و علم الإجرام، أواخر الخمسينات حيث وضع قاعدة منهجية تسمى مستويات التفسير هي : الإجرام، المجرم، الجريمة .[4]

---

[1] القهوجي علي عبد القادر، وفتوح عبد الله الشاذلي،**علم الإجرام والعقاب**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997، ص 13.

[2] معتوق جمال، **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي –أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف**، ط 1، دار بن مرابط، الجزائر، 2008 ، م ج 1 ، ص 22.

[3] فاروق مداس، **قاموس مصطلحات علم الاجتماع** ، دار مدني للطباعة و النشر ، 2003 , ص 180 .

[4] مزوز بركو، **إجرام المرأة في المجتمع الجزائري – العوامل والآثار** ، رسالة دكتوراه ، فسم علم النفس وعلوم التربية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، ص 103 .

وعليه **فالجريمة في علم الإجرام هي:**" كل سلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقا لقيم المجتمع ولمصالح أفراده الأساسية متى كان هذا السلوك كاشفا عن نفسية منحرفة أو عن تكوين إجرامي "[1]

و : مفهوم الجريمة في التشريع الإسلامي:

الجريمة في التشريع الجنائي الإسلامي هي : " محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير " والمحظورات هي إما إتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمور به، وقد وصفت بأنها (شرعية) إشارة إلى أنها محظورة من لدن الشارع الحكيم.[2]

وقد عرفها الفقهاء بأنها " إتيان فعل محرم أو معاقب على فعله، أوترك فعل واجب معاقب على تركه ".[3]

إن الشريعة الغراء قد عدت بعض الأفعال جرائم وقد عاقبت عليها من أجل حفظ مصلحة المجتمع، ولصيانة النظام الذي يقوم به، ولضمان بقاء أفراده متضامنين متخلقين بالأخلاق الفاضلة

والجريمة وفق مفهوم الشريعة إضافة إلى كونها انحراف دنيوي، فإنها في نفس الوقت معصية دينية يعاقب عليها في الدنيا والآخرة . [4]

من خلال عرض جملة من المفاهيم المختلفة للجريمة، يظهر لنا أن هناك قاسما مشترك بينهما هو أن :

"الجريمة هي خرق المعايير وضوابط المجتمع، ويقرر له القانون أو الشرع عقابا."

---

[1] عبد الرجمن العيسوي، **مبحث في الجريمة** ، دار النهظة العربية ، بيروت ،1992، ص 25 .

[2] محمد ابو زهرة، **المرجع السابق** ، ص 20.

[3] جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود ، **الانحراف والجريمة في عالم متغير** ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة، 2004، ص 134 .

[4] أكرم عبد الرزاق المشهداني، **المرجع السابق** ، 2005،ص38.

وبما أن دراستنا الحالية ترمي لكشف النقاب عن الجرائم النساء المنشورة في الصحف اليومية فالمفهوم الإجرائي الذي تتبناه الدراسة هو المفهوم القانوني لأن الجرائم المنشورة مشتقات غالبا من المحاكم ومراكز الشرطة ومنه فالمفهوم الإجرائي هو:

" الجريمة هي كل فعل يعاقب عليه القانون بالسجن أو بغرامة مالية ، سواء كانت جناية أو جنحة أو مخالفة ."

2/6 مفهوم الانحراف:

الانحراف: السلوك الإنساني غير السوي لأنه لا يتماشى مع القيم والعادات والتقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك الأفراد فهو إذا عدم مسايرة المعايير الاجتماعية،أو بمعنى آخر عدم التوافق أو الصراع[1]

و يعرف كذلك بأنه ظاهرة نفسية تحدث للمفرد في بعض الأحيان بصفة مؤقتة، فلا يدرك علاقته بالزمن أو المكان أو يعجز عن معرفة ذاته بسبب المرض أو تناوله بعض المسكرات كالكحول أو المخدرات.[2].

المفهوم الإجرائي للانحراف : هو سلوك إنساني منافي للمعايير و القيم الموجودة في المجتمع، يتسم بالشذوذ و الاستهجان، و يخالف ما هو متفق من الضوابط الاجتماعية.

3/6.مفهوم النمط :

تعمل معظم العلوم المختلفة اليوم بما يسمى" بلوائح التنميط أو التصنيف" وبتجميع مختلف السلوكيات أو الظواهر المتشابهة في نمط واحد، فهذه العملية تعد اليوم خطوة مهمة نحو الفهم والتفسير وتساعد على تحليل الظواهر الاجتماعية ودراستها، إلا أن التنميط يكون أحيانا على حساب التمييز والتفصيلات، فلما نحاول التصنيف والتنميط وحشر سلوكيات

---

[1] سامية محمد جابر، **الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر،1998، ص12

[2] زرارقة فيروز، **الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة،2005 ، ص25 .

مختلفة تحت مسمى واحد نكون قد ضحينا ببعض السلوكيات المختلفة فهذه العملية إذن هي عملية نسبية غالبا ما تخضع لرؤية الباحث ونظرته للموضوع.[1]

والنمطية: هي جملة النماذج والصفات المتماثلة والتي يمكن تصنيف موضوعاتها داخل فئات وأنواع وأجناس تتميز كل منها بصفات معينة تميزها عن غيرها، ويطلق اسم الفئة على أي نوع من الأشياء أو الأفعال أو العالقات التي يتكرر حدوثها بنظام ووفرة كافيين لجعل المجموعات ذات أهمية واضحة، وتحمل الفئة أو المجموعة عادة خصائص مادية لظاهرة ما وتصورا فكريا يتسم بالاتساق المنطقي، وتكتسب الفئة أهميتها عندما تجمع بشكل محكم بين عناصر الواقع واتساق المنطق في تحديد ظاهرة ما.[2]

ويقصد بالتنميط: أيضا التصنيف وفقا لمعايير أو مجموعة من المعايير ويستخدم هذا المنهج في تصنيف العناصر الثقافية أو الجماعات الإنسانية، أو الجماعات المحلية كما يستخدم في عملية تنميط الجريمة والسلوك الإجرامي.[3]

التعريف الإجرائي لنمطية الجريمة :نقصد بها كل أنواع الأفعال والسلوكيات التي يرتكبها البالغون والمجرمة بنص قانوني، والمصنفة وفق تصنيف علمي محدد.

[1] محمد، صفوح الأخرس، **نموذج إستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية**. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، سنة1998، ص114 .

[2] محمد عاطف، غيث وآخرون، **قاموس على الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة ، 464ص، 2005 .

[3] رجاء وحيد، الدويدي، **البحث العلمي، دار الفكر**، دمشق، سنة 2002 ، ص 73.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة :

أولا:الدراسات الأجنبية :

1-الدراسة الأولى: دراسة منجيفان و بيجارانو Menjivar and Bejarano (2004) وعنوانها: "تصورات المهاجرين اللاتينيين للجريمة وسلطات الشرطة في الولايات المتحدة: دراسة حالة من منطقة فينيكس متروبوليتان".[1]

هدفت إلى رصد تصورات وآراء المهاجرين اللاتينيين في أمريكا للجريمة، واختيرت عينة عشوائية من هؤلاء المهاجرين اللاتينيين القادمين من منطقة فينيكس التي تُعد نقطة تجمع بالنسبة لكثير من المهاجرين في طريقهم إلى وجهات أخرى في الولايات المتحدة، إذ تنتشر البطالة بينهم، كذلك تنتشر الجريمة وتجارة المخدرات، ولهم تجارب سابقة مع الجريمة في أوطانهم، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام المقابلة مع المهاجرين في أماكن سكناهم ؛ إذ يسكنون في منازل متهدمة ومهجورة، وبعض منهم يسكن الكنائس والنوادي الاجتماعية والرياضة، والمنظمات المجتمعية التي تساعد المهاجرين، وأجريت جميع المقابلات باللغة الإسبانية، وأظهرت أبرز النتائج أن جرائم القتل لدى اللاتينيين عموماً في الولايات المتحدة أقل مما كان متوقعاً بالنظر إلى الصورة الاجتماعية الديموغرافية لهذه المجموعة وظروفها المعيشية، كما أظهرت أن اللاتينيون يشعرون أكثر أماناً من الجريمة في الولايات المتحدة مما كانت عليه في أوطانهم.

[1] Menjívar, Cecilia and Bejarano, Cynthia (2004)," **Latino immigrants' perceptions of crime and police authorities in the United States: A case study from the Phoenix Metropolitan area**", Ethnic and Racial Studies 27 (1), pp 120–148.

2-الدراسة الثانية: دراسة كاهيل Cahill (2004)، وعنوانها: "جغرافيا الجريمة الحضرية: دراسة الجريمة داخل مدن : ناشفيل، بورتلاند، وتوكسون" [1].

هدفت إلى استكشاف السياقات الجنائية، من منطلق أن فهم سياق الجريمة أمر أساسي لوضع سياسة مستنيرة من شأنها أن تقلل من الجريمة في المجتمعات المحلية، وتكونت عينة الدراسة من الأفراد مرتكبي الجرائم في ثلاث مدن هي: (ناشفيل، بورتلاند، وتوكسون)، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتدت الباحثة المنهج المسحي من خلال جمع بيانات عن الجريمة في تسع جرائم خلال الفترة ما بين (1998-2002)، واستخدمت أيضا بيانات التعداد، التي استخدمت لإنشاء مجموعة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية، وأظهرت أبرز النتائج أن تحديد ملامح الجريمة نشاطاً مهماً، يمكن أن يكشف عن صورة جغرافية مختلفة جداً لمناطق الجريمة العالية، ويمكن أن يُوفر خرائط معدلات الجريمة؛ الأمر الذي يجعل عملية صنع القرار أكثر فاعلية.

ثانيا: الدراسات العربية

1- الدراسة الأولى : دراسة أجراها عبد الله 2011 (بعنوان :العوامل الاجتماعيّة المؤثرة في ارتكاب الجريمة -دراسة ميدانية في مدينة الرمادي[2])

وقد سعت الدارسة إلى تحقيق عدة أهداف منها :

معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعيّة والاقتصاديّة والقانونيّة والشرعيّة، والتعرف على العوامل الاجتماعيّة المؤديّة إلى حدوث الجريمة، ومن ثم معرفة العوامل الأكثر فاعلية في ارتكاب الجريمة، ولتحقيق هذه الأهداف لجأت الدراسة لاستخدام

[1] Cahill , Elizabeth (2004), "**Geographies of Urban Crime: An Intraurban Study of Crime in Nashville, Portland, and Tucson**", In the Graduate College, Unpublished MA study, The University of Arizona: USA

[2] عبد الله نوري ، **العوامل الاجتماعيّة المؤثرة في ارتكاب الجريمة** ، دراسة ميدانية في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانيّة،2011 ، العدد 1 ص159 - 132 .

المنهج المقارن، ومنهج المسح الاجتماعيّ، بالإضافة إلى اعتمادها على أداتين هما : الاستبانة والوسائل الإحصائيّة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن : 96.6% من مرتكبي الجرائم هم من الذكور الذين يتراوح أعمارهم بين الفئة العمرية(41/18 وان 65 %من مرتكبي الجرائم يعيشون في مناطق حضرية، كما تبين أن 63.3 % من المبحوثين يقل دخلهم عن الحاجة، مع انخفاض نسبة التحصيل العلمي والتي بلغت 50 % من مجموع المبحوثين، كما أكّدت الدراسة أن 80 %من أفراد العينة يتفقون بأن للصحبة السيئة تأثير على ارتكاب الجريمة، وأن 75 % من المبحوثين يرون أن المنطقة السكنية التي يعيشون فيها لها تأثير في إكسابهم السلوك الإجرامي أما بالنسبة لأوقات الفراغ فقد أظهرت الدراسة أن73.3% يعزون ارتكابهم للجريمة بسبب كثرة أوقات الفراغ لديهم في الوقت الذي يرى فيه 63.3% من المبحوثين أنّ سلوكهم الإجرامي مكتسب.

2- **الدراسة الثانية : الجريمة وثقافة الانحراف في الوسط الحضري" عبد العالي الصغيري " دراسة ميدانية ببرج مولاي عمر بمدينة مكناس[1]**

تفيد الدراسة إلى محاولة معرفة ظواهر الوعي الثقافية وعلاقتها بالانحراف والجريمة في الوسط الحضري، أعدت الدراسة من قبل الطالب عبد العالي الصغيري سنة2013 و أجريت على عينة من سكان برج مولاي عمر بمدينة مكناس، انطلقت من إشكالية علاقة الثقافات الحضرية بظاهرتي الجريمة والانحراف ؟ وكيف يمكن تدبير ما هو ثقافي للحد من السلوكات الخارقة والمتمردة على القواعد والمعايير الاجتماعية ؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، و اعتماداً على المقابلة التي أجريت على عدد من سكان برج مولاي عمر و توصلت إلى النتائج التالية:

[1]عبدالعالي الصغيري، **الجريمة وثقافة الانحراف في الوسط الحضري**، دراسة حالة برج مولاي عمر مكناس، المغرب، 2013 .

- بينت نتائج الدراسة أن الوضعية الثقافية من داخل المجال المدروس ترتبط بظواهر أخرى كالفقر، البطالة، التهميش ...الخ.
- يعتبر الفقر والحرمان بو مكمن الخلل و المسؤول عن الانحراف، وهذا يدفع بدوره إلى الصراع حول امتلاك المجال الذي غالبا ما يكون للأقوياء وهذا أمر يجد شرعيته في الوعي الثقافي لساكنة.
- هذه الثقافة تنتج نفسها بنفسها، كما أن خصائصها يتوارثها جل الأجيال المتعاقبة على الحي، إن هذا يتجلى من خلال ما تمت ملاحظته من خلال أقوال المبحوثين.

ثالثا:الدراسات الجزائريـة :

1-الدراسة الأولى : دراسة حسناوي (2012)، وعنوانها: " أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع".[1]

الدراسة جاءت تحت التساؤل الرئيسي ماهي الامناط والدوافع المؤدية بالمرأة لارتكاب الجرائم؟

هدفت إلى تعرف الأنماط والدافع المؤدية بالمرأة لارتكاب الجريمة في الجزائر من خلال تحليل ما نشر في جريدة النهار، واختيرت عينة الدراسة بالطريقة القصدية من (234) امرأة، اختير منها (40) امرأة من مرتكبات جرائم القتل و(31) امرأة من مرتكبات جرائم أخلاقية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي، من خلال تحليل المضمون، بإجراء مسح شامل لأعداد جريدة النهار لعام (2009م) مع أخد عينتيْن لنمطيْن من الجرائم هما: (جرائم الأخلاق، وجرائم القتل)، وخلصت أبرز النتائج إلى ارتفاع معدل الجريمة لدى المرأة في المدن ذات الاستقطاب السكاني الكبير، وأن غالبية

[1] حسناوي حيزية، "**أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع**"، رسالة ماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية،2012 جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

المجرمات ينتمين إلى فئة الشباب من العازبات والعاطلات عن العمل، فضلاً عن تشابه أنماط الجريمة بين الذكور والإناث.

2-الدراسة الثانية : دراسة ا. زعرور طارق جامعة حسيبة بن بوعلي(الشلف)2012 تحت عنوان التوزيع النمطي للجريمة بالأوساط الحضرية في الجزائر[1]

الدراسة جاءت تحت التساؤل الرئيسي: ماهي أهم الأنماط الإجرامية الأكثر حضورا بالأوساط الحضرية الجزائرية؟

تناولت هاته الدراسة أهم الأنماط الإجرامية المرتكبة في الأوساط الحضرية في مختلف مناطق الجزائر، والتي قمنا بتقسيمها إلى أربع مناطق كبرى وهي منطقة الشرق الجزائري وتضم الولايات الشرقية، ومنطقة الوسط الجزائري وتضم ولايات الوسط، ثم منطقة الغرب الجزائري وتضم الولايات الغربية، وأخيرا منطقة الجنوب الجزائري والتي تضم مختلف الولايات الجنوبية للجزائر، وهذه محاولة منا لرصد أهم أنماط الجرائم الأكثر انتشارا بها ومساهمة منا لمعرفة أهم التباينات المكانية لهذه الأنماط، وهذا من خلال عرض وتحليل مختلف المعطيات الإحصائية المقدمة لنا من طرف المديرية العامة للأمن الوطني والمسجلة على كامل التراب الوطني لمدة عشرة سنوات كاملة ابتداء من سنة 2002 إلى غاية سنة 2012 لمختلف. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل المضمون.

أنواع الجرائم التالية: جرائم ضد الأفراد, جرائم ضد الممتلكات, جرائم الأمن العمومي الجرائم الاقتصادية, جرائم المخدرات.

تعقيب على الدراسات السابقة:

هدفت معظم الدراسات السابقة إلى تناول الجريمة من حيث أنماطها و توزيعها الجغرافي والحديث عن العوامل المؤثرة في هذا التوزيع ولم تحاول الربط بين التوزيع

[1] زعرور طارق ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، (الشلف) ، 2012 ، بحث تحت عنوان التوزيع النمطي للجريمة بالأوساط الحضرية في الجزائر .

والمكان الذي تحدث فيه الجريمة، فالمكان يعد أهم عنصر عند دراسة الجريمة، فهو بمثابة البيئة التي تضم عناصر عدة ولا سيما العناصر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وحتى الخدماتية، فمقدار التفاعل الإيجابي أو السلبي لهذا العناصر في المكان هي المسؤولة عن حدوث ظاهرة الجريمة أولا ومن ثم يتم تفسير التوزيع المكاني لها، فالتوزيع المكاني هو محصلة العملية التفاعل لعناصر المكان السابقة، أما ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات، فيمكن إجمالها في جوانب عدة من أهمها:

حاولت معظم الدراسات تحليل وتفسير الأنماط المكانية للجريمة باعتبار أن الجريمة ظاهرة موجودة بأنواعها دون الأخذ بالمسببات الرئيسة لهذه الظاهرة، فالبيت ومكان السكن ومستوى الخدمات والمستوى الاجتماعي والاقتصادي كلها مسؤولة عن إفراز هذه الأنماط من التوزيعات، بينما لجأت الدراسة إلى محاولة التعرف على مسببات الظاهرة وتحديدها من ناحية نظرية من جهة، ومحاولة تحليلها إحصائية من جهة أخرى من خلال استخدام التحليل الإحصائي لمعرفة حجم هذه العوامل ومقدار تأثيرها على ممارسة الجريمة.

تناولت الدراسات السابقة ظاهرة الجريمة كظاهرة لها جذورها العميقة في المجتمع دون الرجوع إلى حجم الظاهرة وأنماطها ومدى خطورتها، بينما تميزت هذه الدراسة بتوضيح الواقع الحقيقي لظاهرة الجريمة مع بيان مكمن الخطورة لهذه الظاهرة داخل المجتمعات والمتمثل بانتشارها خارج إطارها المألوف والذي يقوم على مبدأ ارتكاب الجريمة يخص أشخاصا معينين يخضعون لظروف معينة مما يدفعهم لارتكاب الجريمة.

مناقشة الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ تنوع في مجالاتها وتعدد إجراءاتها والأدوات المستخدمة فيها، والنتائج المتوصل إليها مما يؤكد الأهمية التي يتميز بها موضوع التوجهات الإجرامية في منطقة (نمطية الجريمة)، ويتضح أن كل الدراسات

السابقة تتفق مع موضوع الدراسة الحالية، وهذا ما أتاح للطلبة التدعيم و التوجيه السليم للبحث العلمي، وقد تم تحديد ملامح الاستفادة منها وفقا لما يلي :

الإشكالية: تناولت الدراسات السابقة نمطية الجريمة من زوايا متعددة تبعا لاختلاف التصورات النظرية التي اعتمد عليها كل باحث في معالجه لهاته الظاهرة، اغلب الدراسات تناولت نمط من أنماط الجريمة، وبالتالي فقد ساهمت الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة الحالية، حيث أن مشكلة الدراسة الحالية هي نمطية وحجم الجريمة في منطقو والذي كان محور اهتمام الدراسات السابقة.

أهمية الدراسة: تناولت الدراسة الحالية مع كل الدراسات السابقة حول أهمية الموضع الذي تناوله، إلا أن أهمية الدراسة الحالية تكتسب خصوصية تميزها إذ ستتناول نمطية الجريمة في منطقة.

أهداف الدراسة: تتفق أهداف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة حول الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه، وهو معرفه أنماط الجريمة في منطقة الوسط (المدية)

إجراءات الدراسة: للدراسات السابقة دورا علميا ومنهجيا في توجيهنا لتحديد الجوانب النظرية للدراسة مثل المفاهيم ، ومعرفة المنهج العلمي الملائم للدراسة الحالية،

منهج الدراسة: غلب على الدراسات السابقة المنهج الوصفي وذلك بدراسة نمط او مجموع من أنماط الجرائم، حيث أن هذا المنهج يساعد على صورة تحليلة حول هذه الظاهرة، والدراسة الحالية تتفق من هذا الجانب مع هذه الدراسات في اعتمادها على المنهج الوصفي لمعرفة حجم الظاهرة.

أدوات الدراسة: أتاحت لنا الدراسات السابقة على زيادة الفهم و الاستعاب لكيفية اختيار الأداة المناسبة التي تخدم الدراسة.

نتائج الدراسة :الاطلاع على الدراسات السابقة لها فائدة كبيرة تساعدنا على تفسير ومناقشة الدراسة الحالية.

صعوبات الدراسة :

إن معالجة أي بحث علمي يجعل الباحث يواجه صعوبات ومشاكل وعراقيل مختلفة، ولعل من أهم الصعوبات التي واجهناها في بحثنا :

- نقص في المراجع التي تعالج موضوع نمطية وحجم الجريمة خاصة على مستوى الوطن .
- إيجاد صعوبات في الحصول علىالإحصائيات المتعلقة بهذا النوع من الجرائم .
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع نمطية الإجرام .
- صعوبة الوصول إلى حالات الدراسة .

تمهيد:

تعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية الملازمة للوجود الإنساني منذ أن خلق الله الإنسان، وقد أشار القرآن الكريم إلى أول جريمة في الوجود وهي قتل قابيل لأخيه هابيل، وتطورت الجريمة عبر الأزمنة والعصور، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن والتساؤل الذي يفرض نفسه هو ما الذي يدفع الإنسان أن يكون مجرما؟ هذا التساؤل الذي حاول العديد من العلماء والباحثين الوقوف عليه مما أثار العديد من المقاربات النظرية، كل منها ينظر إلى الجريمة من زاوية تختلف عن الآخر. فتباينت واختلفت التفسيرات، فهناك من ركز على الفرد (المجرم) فيما يتصل ببنية جسمه ومكونات شخصيته كعامل أساسي في حدوث الجريمة، وفي حيث فسرتها نظريات أخرى بالرجوع إلى العوامل الخارجية؛ الاجتماعية منها والاقتصادية كسبب لحدوث الجريمة.

ونحاول في هذا الفصل الإلمام بالنظريات المفسرة للجريمة عموما، والتي تطرقت التفسير الظاهرة موضوع الدراسة خصوصا.

المبحث الأول : النظرية البيولوجية

يرى أصحاب هذه النظرية أن الجريمة ترجع إلى وجود خلل عضوي كم المجرم، وأنه مطبوع على الإجرام وليس للبيئة أي أثر في إجرامه.

أولا: سيزار لمبروزو (الإنسان الجانح):

ويعد الطبيب الإيطالي سيزار لمبروزو (S.Lombroso) أحد أبرز رواد هذه النظرية إذ أعدت أعماله بمثابة البداية العلمية الأولى لدراسة الجريمة، عندما اتجه إلى الفرد في تحليله للظاهرة واضعا تنميطا بيولوجيا (أساسي) ونفسيا (تبعي) واعتبره أساسا لتمييز المجرم من غير المجرم.[1]

فالجريمة من وجهة النظر هذه حتمية بيولوجية، فالمجرم شخص مريض يعاني من مرض السلوك الإجرامي الموروث وهو ما يطلق عليه: المجرم بالفطرة أو المجرم المطبوع، أي أن المجرم يولد مزودا باستعداد طبيعي يدفعه لاقتراف الجريمة.[2]

وقد توصل لمبروزو لهذه النتيجة بقيامه بدراسة المجرم دراسة علمية منظمة معتمدا على المنهج الوضعي، وذلك بهدف الكشف عن العلاقة بين الصفات العضوية وارتكاب الجرائم.

1: نظرية لومبروزو

وقد فسر لمبروزو في كتابه (الإنسان الجانح) المنشور عام 1913 أسباب السلوك الإجرامي، وقد حصر السبب الأساسي المباشر فيما أسماه الاندفاع الخلقي الذي

---

[1] اكرم عبد الرزاق المشهداني، **المرجع السابق**، ص131

[2] نوار الطيب،**جرائم القتل في المجتمع الجزائري**، رسالة دكتوراه، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، 1996-1997،ص 38.

يولد المجرمون وهو متأصل في تكوينهم، ولذلك فهم يستعصون على التغير عما هما عليه مهما كانت الظروف البيئية التي تحيط بهم.[1]

ومن هنا فلمبروزو يغلب عامل الوراثة على ما عداها من العوامل، والمجرم عنده عبارة عن صورة الإنسان البدائي، وإذا لم تكن هيئته على هذه الحال فإنه "يرتد" عند ارتكابه الجريمة إلى الحالة البدائية الأولى وهو ما اسماه "الارتداد إلى الحالة البدانية للإنسانية التي تعتبر عصب نظريته.[2]

وهكذا يمثل المجرم حسب لمبروزو– انتكاسة ورجعة إلى المرحلة الوحشية التي يرى أن العوامل المؤدية إليها قد تظهر في المجرم المطبوع دون سبب ظاهر أو تكون نتيجة ضغط بعض الظروف الخاصة كالالتهابات الحادة، والجنون الكحولي، وتهشم الجمجمة، والمناخ، والاستثارة الجنسية.[3]

ثانيا :جاروفالو Rafael Garofalo علم الاجرام 1885:

يعتبر الفقيه الايطالي " جاروفالو من ابرز أنصار لمبروزو " في نظريته البيولوجية ' وهو بمثابة الجانب الفقهي القانوني للمدرسة الوضعية ' ويؤيد لومبروزو في نموذجية مجرمة المطبوع وصفاته الانحطاطية ' إلا انه يؤكد إن مثل هذه الإنحطاطية ليست عضوية ' وإنما هي إنحطاطية نفسية عقلية [4]

وقد بين ذلك في كتابه (علم الإجرام) الذي أصدره عام 1885، وأكد فيه على عوامل الجريمة وذكر أنها نفسية وعضوية [5]

---

[1] سامية حسن الساعاتي، **المرجع السابق**، ص91

[2] جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود، **المرجع السابق**، ص139

[3] عدنان الدوري : **المرجع السابق**، ص 164–166

[4] عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص 128

[5] سامية حسن الساعاتي ، **المرجع السابق**، ص 95

وقد اعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية شاذة لأناس خلقة يقومون بتنشئة اجتماعية شاذة تؤدي إلى تكوين النفوس شاذة تفتقر إلى الورع ' فلا تردع سفك الدماء أو تنقصها الأمانة فترتكب جرائم متعلقة بالمال ' وذلك أكد جارفالو على ضرورة الاهتمام بالمجرم ببحث حالته علميا ليساعد على علاجه بدلا من إنزال العقاب التقليدي به , وفيما يتعلق بالعقاب ذاته رأى أن يكون هدفه ردع المجرم نفسه بما سماه المنع الخاص. [1]

[1] عدنان الدوري : **المرجع السابق**، ص 128

المبحث الثاني: النظرية النفسية

إذا كانت النظرية البيولوجية تعتبر أن العامل البيولوجي هو العامل الأساسي في تفسير الجريمة، بينما ترى أن العوامل النفسية والاجتماعية ما هي إلا عوامل تابعة، فإن النظرية النفسية والتي تعتبر من أكثر النظريات تعقيدا وذلك لدراستها النفس وما بها من غموض وتعقيد، هذه النظرية تعزو الجريمة إلى عامل نفسي كأساس وتغلب دور الغرائز والانفعالات في تفسير الجريمة

وتعتبر النظرية النفسية مشتقة من النظرية البيولوجية لتفسير الجريمة وقد نشأت من تأثيراتها وهي ضرب من ضروب سوء التوافق النفسي بين الفرد والمجتمع، بحيث لا يستطيع أن يعيش بصورة مرضية في الوسط الاجتماعي، الذي يتواجد في حدود قدراته واستعداداته.

ويؤكد أنصار هذه النظرية أن الجريمة عبارة عن نشاط نفسي يعبر عن إرادة ام امية، والإرادة هي خلاصة التفاعل بين عوامل نفسية، وهذه العوامل هي التي يتعين البحث فيها عن السبب المباشرة للإرادة الإجرامية.[1]

ولما كانت الجريمة صورة من صور النشاط النفسي، فإن هذا النشاط إما أن يكون عاديا أو مرضيا أو شاذا، وبهذا التصنيف تناولت هذه النظرية الجريمة، فإما أن تكون مرض نفسي أو اضطراب عقلي، أو باعتبارها شذوذا نفسيا كما ذهبت لذلك نظرية التحليل النفسي.

وسنحاول أن نوضح آراء بعض النظريات بالتركيز على نظرية التحليل النفسي باعتبارها أوسع شهرة .

[1] أكرم المشهداني،**المرجع السابق**، ص135

ذهب البعض إلى تفسير الجريمة باعتبارها نتيجة مرض عقلي كالذهان والأعصاب و الفصام... وكل هذه الأمراض النفسية والعقلية يمكنها أن تقود صاحبها إلى الجريمة.[1] ويرى **Dupre** أن الجريمة ترجع إلى انجراف في الغرائز الأساسية عند الإنسان فحسب محركات السلوك البشري تنقسم إلى ثلاث غرائز وهي: غريزة التكاثر غريزة المجتمع، وغريزة المحافظة على الجنس، وهذه الغرائز تكون معرضة للانحراف بالمبالغة في واحدة منها أو النقص الشاذ فيها، وهذه العوارض هي المسؤولة عن الجريمة.[2]

أما الجريمة عند **الفريد أدلر** فإنها مثل المرض النفسي تأتي نتيجة للصراع بين غريزة الذات أي النزعة للتفوق وبين الشعور الاجتماعي.[3]

ويرى **Degreef** أن الجريمة ليست فقط مظهرا من مظاهر الشخصية وإنما هي لحظة عنف وقطع في إطار إشكالية تبادلية ويمكن أن تكون هذه اللحظة خطيرة ومرضية، عندما يكون نسق الاتصالات ضاغطا، ويشعر المجرم بأنه مرفوض ومنفي و غير معترف به.[4]

يعني هنا أن الجريمة نتاج مواقف ذهنية سلبية لدى الشخص وذلك لشعوره أنه غير مقبول وبالتالي يدفعه هذا الشعور إلى إغلاق ذهنه عن الأشياء الجميلة والعيش في سراديب مظلمة من التفكير السلبي الذي يدفعه إلى الانتقام من الآخر الذي يقبله فيسلك السلوك المنحرف.

---

[1] عبود السراج ، **المرجع السابق**، ص252-256.

[2] ابن الشيخ فريد زين الدين، **علم النفس الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة**،1995، ص7-8.

[3] أكرم المشهداني،**المرجع السابق**، ص136.

[4] عباس محمود مكي،**الخبير النفسي-جنائي وتنامي الجرائم الأخلاقية**، مجد للنشر والتوزيع، لبنان،ط1، 2007، ص 118.

أولا: نظرية التحليل النفسي لفرويد (Sigmund Freud):

تعتبر نظرية التحليل النفسي **لفرويد** من أشهر النظريات، ركزت هذه النظرية في تفسير السلوك الإجرامي على الجانب النفسي لدى " الصراع الذي يحدث بين مكونات الشخصية يؤدي إلى اختلافها، ذلك أن الشخصية من وجه نظر **فرويد** هي حجر الزاوية في نظرية التحليل النفسي وتتكون الشخصية الإنسانية حسبه من جوانب ثلاثة:

الهوا (Id): وهي دوافع فطرية لا شعورية، ونزعات ورغبات مكبوتة وشهوات محظورة مبدأ اللذة التي ليس لها صلة بالعالم الواقعي، وهي لذلك دوافع قوية، تستلزم الإشباع دون تقيد بالقوانين العامة، ولا تخضع لقيود الزمان والمكان.

الأنا (Ego): هو الجانب الشعوري أو الواقعي أو الإرادي، وهو الذي يمثل مركز الإرادة، ووظيفته التوفيق بين مطلب الهوا من جهة، وبين متطلبات الواقع الخارجي من جهة أخرى. فهذا الجانب متقيد بالقوانين، وخاضع لضوابط المجتمع لذلك يعمل على كبح جماح الهوا من التنفيس عن مكبوتاته.

الأنا الأعلى (Super, Ego): وهو الجانب اللاشعوري للشخصية، ويتكون من القيم والمعايير، والمعتقدات، والمبادئ الأخلاقية، فهو الضمير الذي ينمو مع نمو الفرد، ويقف لل (هو) بالمرصاد حتى ل يتمكن من الانفلات، كما يعارض (الأنا) بينما يميل للانصياع لل (هو).[1]

[1] أنظر كل من : (عدنان الدوري، **المرجع السابق**، ص213
سامية حسن الساعاتي،**المرجع السابق**، ص 98-99
محمد شلال حبيب، **أصول علم الاجرام**، مطبعة جامعة بغداد، العراق،ط1، 1985، ص93-98)

ويفسر **فرويد** أن الجريمة ترجع إلى اختلال في الجهاز النفسي للشخصية المتمثل في جوانبها الثلاث: الهوا، الأنا، الأنا الأعلى، من حيث بناء هذا الجهاز وقوته وضعفه والعلاقة بين عناصره الثلاثة وبين الواقع المحيط من ناحية أخرى.[1]

معنى ذلك أن التفسير الفرويدي يرجع علة الجريمة إلى الشخصية أي إلى عوامل نفسية بحتة، فالشخصية بالمعنى الديناميكي هي محصلة للخبرات العديدة التي مر بها الفرد في حياته المبكرة، وخاصة في السنوات الخمس الأولى، ولذلك فالجريمة " ليست إلا تعبيرا سلوكيا مباشرا عن دوافع غريزية كامنة حينا، أو هو تعبير رمزي عن رغبات ممنوعة حينا آخر."[2]

ويقول **فرويد** في هذا الصدد:" إن العامل البيولوجي هي المرحلة الطويلة التي يقضيها صغار النوع البشر في حالة عجز واعتماد على الغير، ففتة وجود الطفل داخل الرحم تبدو قصيرة إذا قورنت بمثلها عند معظم الحيوانات، وهو يرسل إلى العالم في حالة اقل إعدادا، وينتج عن ذلك أن تأثير العالم الواقعي عليه يكون أكثر شدة، كما يساعد ذلك على التمييز المبكر بين "الأنا "الأنا الأعلى " و "الهوا"، فهذا العامل البيولوجي إذن إنما يكون حالات الخطر الأولى... وحالات الخطر الأولى تشكل كثيرا من الحاجات، وكثيرا من الخوف، الخوف من الجوع، والحاجة للحماية من أخطار العالم الخارجي ومن الأخطار الغريزية الداخلية، والحاجة إلى الحب أيضا، وقد يثير "الأنا الأعلى" حاجات جديدة جديدة، غير أن وظيفته الرئيسية تظل مع ذلك الحد من الإشباع>>[3]

---

[1] غريب محمد سيد، سامية محمد جابر، **علم أجتماع السلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2003، ص30

[2] عدنان الدوري، **المرجع السابق**، ص 215

[3] كولن ولسون، تمالك الايوبي، **سيكولوجية العنف–أصول الدافع الاجرامي البشري**، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2006، ص10.

أي أن الجريمة تحدث بسبب الميول التدميرية "اللهو" مارة ببضع تعقيدات ثم متبلورة في عقدة الذنب، يقول **فرويد** في هذا المجال: «هناك سبب يهم أشخاص جد محترمين أبلغوني بأنهم قاموا بأعمال غير مشروعة، سرقة، وغش، وحتى الحرائق>> وبالتحليل النفسي توصل **فرويد** إلى أن هؤلاء الأشخاص كانوا يعانون من شعور بذنب مرهق، وبالتالي يعد هذا التصريح عبارة عن اكتشاف أغلب المفاهيم بدعوته إلى اعتبا الجريمة نتيجة للشعور بالذنب.[1]

فيرى **فرويد** أن عقدة الذنب وغيرها من العقد النفسية تكمن وراء كثير من مظاهر السلوك الإجرامي، فهذه العقد سواء كانت حقيقية أو وهمية قد تدفع صاحبها إلى السلوك الإجرامي، وليس من الضروري أن يعبر الإنسان عن عقدة بصورة مباشرة، وإنما قد يعبر عنها بصورة رمزية، فشعور الفرد بالذنب قد يرتد إلى ذاته، ويرغب المستوى اللاشعوري في إيذاء ذاته عن طريق إنزال الاذى أو العقاب بالذات، ولذلك يرتكب جرما معينا ويتم القبض عليه، ويسجن فيجد راحة نفسية في ذلك الحين يحرم فقط لإشباع حاجة معينة دفينة في ذاته هي الرغبة اللاشعورية في تلقي العقاب.[2]

ومما سبق نرى أن الجريمة حسب نظرية التحليل النفسي هي:

- حيلة دفاعية للتخفيف من صراع نفسي أو أزمة داخلية (الشعور بالذنب)، أي أن الجريمة في هذه الحالة مسرح يمثل عليه المجرم صراعاته اللاشعورية المكبوتة ولا سبيل للتخفيف منه إلا بالجريمة وبعبارة أخرى فإجرام الكبار امتداد مباشر لمعركة وضعت خططها في عهد الطفولة المبكرة.

[1] ابن الشيخ فريد، **المرجع السابق**، ص 22.

[2] عبد الرحمن العيسوي، **المرجع السابق**، ص285

2- الجريمة ترجع إلى شذوذ في عملية التقمص التي هي المحرك الأساسي لعملية التنشئة الاجتماعية، وهذا الشذوذ في التقمص يؤدي إلى عملية تنشئة اجتماعية غير سوية وبالتالي تكون الشخصية معتلة وهذا ما يظهر في شخصية المجرم.

3- الجريمة لدى الشخصية المعتلة على الأقل امتداد مباشر لاستعداد إجرامي مكتسب في الطفولة المبكرة، كما يقول **فرويد:** <إن الطفل بإمكانه أن يحطم العالم، إذا توفرت له القوة الكافية لذلك>

4- المسؤول عن الجريمة في أغلب الأحيان هو قسوة الضمير، وتحكمه المفرط وليس ضعفه أو تخاذله كما يظن في العادة.[1]

وأخيرا نرى أن نظرية التحليل النفسي ترمي إلى مرحلة الطفولة المبكرة من أهم وأخطر المراحل، فالخبرات التي يكتسبها الطفل في ظل الاضطرابات الأسرية والعلاقات غير السوية، تنعكس على حياته المستقبلية، أو تبقى رواسبها كامنة في سراديب النفس، وتصبح دافعا لا شعوريا يحرك الفرد نحو الانحراف للتخفيف من الضغوط المكبوتة في أعماق النفس.

[1] مجدي أحمد محمد عبد الله، **السلوك الإجرامي وديناميكيته**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د س، ص177.

المبحث الثالث: النظرية الاجتماعية

تؤكد كل من النظرية البيولوجية أو النفسية في تفسيرها للجريمة على الفرد (المجرم)، في حين نجد أن النظرية الاجتماعية على خافهما، تؤكد على أهمية البيئة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في تفسير سلوك المجرم، وبذلك فالنظرية الاجتماعية تنتقل من جانب التأكيد على الفرد (المجرم) إلى مصدر الإجرام وهو البيئة الاجتماعية بما فيها الأوضاع الاجتماعية السائدة، والعلاقات الاجتماعية بين الإنسان والمجتمع، إذ أن الفرد (المجرم) "ليس ظاهرة فردية منعزلة، وإنما هو نتاج مجتمعه، فهو عضو في جماعة، وجريمته فعل مخالف لقوانين هذه الجماعة... ولمعرفة سبب ارتكاب المجرم لهذا الفعل، لابد من دراسة العلاقة بينه وبين البيئة الاجتماعية وتحليل السلوك الإجرامي الذي يتكون من خلال هذه العلاقة."[1]

لذلك نجد أن هناك كثير من النظريات الاجتماعية التي تفسر الجريمة مؤكدة على بعض العوامل الاجتماعية. ومن هذه النظريات سنتطرق إلى ما يلي:

- نظرية الأنومي (اللامعيارية).
- نظرية التفكك الاجتماعي.
- نظرية الاختلاط الفارقي.
- نظرية الوصم.
- نظرية الضبط الاجتماعي.
- النظرية الثقافية.
- النظرية الاقتصادية.

[1] عبود السراج ،**المرجع السابق**، ص 279-280

أولا: نظرية الأنومي (دوركايم):

تعتبر هذه النظرية من أبرز النظريات التي جاء بها **دوركايم**، والذي يرى بأن تفسير الجريمة كظاهرة اجتماعية أيضا، ويرى بأن الجريمة موجودة في كل المجتمعات، غير أن الذي يختلف من عصر إلى عصر هو شكل ونمط الجريمة، فالأفعال التي تجرم ليست نفسها عبر الزمن، ولكن في كل مكان وزمان يوجد أفراد يخالفون المعايير السائدة في المجتمع، وبالتالي يستخدم أشكال من العقاب لردعهم عن هذه المخالفات... فالجريمة تنمو في كل مكان ...ومن الواضح أنها مرتبطة بالظروف العامة للحياة الاجتماعية .[1]

وبهذا نجد أن **دوركايم** يرى أن الجريمة شيء عادي في المجتمع، وأن المجرم عامل طبيعي من عوامل الحياة الاجتماعية.[2]

ويرى **دوركايم** أن العلاقة بين الفرد والمجتمع تحدد بنوعين من الأسس، هي تضامن آلي، وتضامن عضوي:

فالتضامن الآلي: يحدث بين أعضاء المجتمع ومقومات حياتهم الاجتماعية من قيم وأفكار ومعتقدات، وعادات... وينتج عن هذا التضامن تعاون بين أعضاء المجتمع يفره "العقل الجمعي"، وهذا التضامن يكون موجود في المجتمعات البدائية والريفية البسيطة، ويكون قويا ومتماسكا.

أما التضامن العضوي: فالأفراد في المجتمع مختلفون في الأفكار والمعتقدات وغيرهم، بحيث أن لكل واحد منهم حرية التعبير والرأي، والمشاركة، ما يحدث تنوعا في الوظائف والعلاقات في المجتمع، فيقل التعاون والاتصال بين أفراده و عندما تقل سيطرة

[1] E.Durkeim : op cit,P45

[2] أمال عبد الحميد وآخرون، **الانحراف والضبط الاجتماعي**، دار المعرفة العربية، القاهرة، ط1، 2000، ص 226.

"الضمير الجماعي"، فيصبح التضامن عضويا فقط، كما هو في المجتمعات المتطورة "المدينة"[1].

وكلما زادت قوة الضمير الجمعي زادت صرامة ردة الفعل تجاه سلوك المنحرف فيقل احتمال حدوث الجريمة، والعكس كلما قلت قوة الضمير الجمعي وعفت ردة الفعل اتجاه السلوك المنحرف، تزداد احتمالية انتشار الجريمة.

ويرى **دوركايم** أن حاجات الفرد وطموحاته لا تقف عند حد معين بل هي متزايدة ولذلك لابد من وجود تنظيم اجتماعى كقوة خارجية للسيطرة على سلوك الفرد واحد من طغيان حاجاته وشهواته.

فالتنظيم الاجتماعي كما يراه **دوركايم** يشكل جهازا ضابطا لسلوك الأفراد في المجتمع وحين يختل مثل هذا الجهاز فيضطرب في تأدية وظيفته الضابطة ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم متجاوزي كل الأهداف المقررة لتحقيقها، ولذلك يتعرض المجتمع إلى حالة عدم انتظام حيث تغيب السوية الاجتماعية ويحل الشذوذ أو الانحراف.[2]

وهذا ما يحدث في الغالب في الأزمات الاقتصادية، حيث أشار **دوركايم** إلى حتمية الظروف غير الطبيعية على المجتمع تولد ما اصطلح عليه (بالأنومي) التي تعني فقدان التكامل والتنسيق المتبادل والصراع بين العمل ونظام الأجور... وتنشأ الأنومي بسبب فشل في إنتاج علاقات ذات أثر فاعل في أعضاء المجتمع.[3]

[1] محمد ابراهيم الربدي، **المرجع السابق**، ص29.

[2] عدنان الدوري، **المرجع السابق**، ص 237.

[3] عدنان الدوري، **المرجع السابق**، ص197.

وقد طور "**ميرتون**" مفهوم **دوركايم** للأنومي عندما عرفه بأنه حالة اجتماعية تتصف بالتناقض، والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والطرائق التي يقررها في تحقيق هذه الأهداف.[1] فيشير إلى أن الخلل البنائي والاجتماعي يخلق تناقضا أو تضارب بين وظائف الأنساق الاجتماعية الفرعية المختلفة، ولهذا يحاول النسق الأكبر استعادة التوازن بميكانيزمات خاصة دفاعية، فالبنية الاجتماعية لدى **ميرتون** تتشكل من عنصرين أساسيين هما الأهداف والمعايير، وإذا فقدت المعايير، وانعدم وجود الضوابط التي تنظم سلوك الفرد أدى إلى تعرف المجتمع لحالة اضطراب وعدم استقرار وتبيان فرص تحقيق الهدف مما ينتج عنه السلوك الانحرافي.[2]

وبالتالي فالانحراف على وفق رؤية **ميرتون** يظهر عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة والوسائل التي تؤدي إلى تلك الأهداف مما يولد لدى الفرد الإحساس بالتوتر داخل مجتمع ناشئ عن عدم قدرته على الانسجام نع الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المرجوة وهو ما يدفع به إلى الانحراف و الجريمة.[3]

ثانيا: نظرية التفكك الاجتماعي (ثورستين سيلين):

رائد هذه النظرية عالم الاجتماع الأمريكي **ثورستن سيلين**، وقد استوحي نظريته من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره، ومن واقع المجتمعات التي عاصرها وليعايشها بل طرقت مسامعه الظواهر الإجرامية فيها، وقارنها بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضا في حجم الجريمة قياسا إلى حجمها في المجتمعات المتحضرة، مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كانت نتيجتها ارتفاع حجم الجريمة ارتفاعا في المجتمعات

[1] أكرم المشهداني، **المرجع السابق**، ص 141

أنظر الى كل من : (غريب محمد سيد ، سامية محمد جبار، **المرجع السابق**، ص41- 42،
عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص141

[3] أكرم المشهداني ، **المرجع السابق**، ص 141

المتحضرة، وانخفاضها انخفاضا كبيرا في المجتمعات الريفية، ولهذه العلة أرجع الجريمة إلى التفكك الاجتماعي.[1]

وتستند هذه النظرية إلى ما يسود المجتمع من تنازع أو تضارب، وهي غالبا سمة المجتمعات المتحضرة، فيحدث الخلل في السلوكيات، فتحدث الجريمة.

حيث يرى سيلين أن الإنسان في المجتمع الريفي يعيش حياة بسيطة تخلو من العقد المسببة للجريمة، ولا توجد لدى الإنسان الريفي الظروف المادية الصعبة التي ربما تكون سببا في ارتكاب الجريمة أن بقية العشيرة تعينه في الحالات التي يواجهها من تكاليف الحياة، التي إن مسّت الفرد في المجتمع المتحضر لأشعرته بالوحدة لحاجته الماسة لمساعدة الآخرين مما يكون باعثا للحقد والكراهية بحق أبناء مجتمعه، ولها يسهل عليه اقتراف الجريمة.[2]

ويرى **برجس(Burgess)** في دراسة له بينت أن الأحياء الانتقالية (المتاخمة لمركز المدينة) ترتفع فيها معدلات الجريمة، وهي أحياء يعيش فيها الفقراء المهاجرين.

كما قام **(Shaw & Macky)** بالعديد من الدراسات المتبينة لهذه النظرية فخلص إلى القول أن هناك اختلافا في معدلات الجريمة بين أحياء المدينة، حيث تتركز في مركز المدينة والأحياء المتاخمة لمركز المدينة التجاري، وتقل كلما ابتعدنا عن المركز. كما وتزداد معدلات الجريمة مع زيادة معدلات البطالة، كما وتبين أن معدلات الجريمة في الحي الواحد تبقى على ما هي عليه حتى عند انتقال السكان إلى مكان آخر وإبدالهم بسكان جدد، وقد أرجعت الدراسة أسباب ارتفاع معدلات الجريمة في هذه

[1] محمد جيب شلالي،**المرجع السابق**، ص123

[2] محمد حبيب شلال، **المرجع السابق**، ص124

الأحياء إلى التفكك الاجتماعي الناجم عن التحضر والتعقد الاجتماعي والنمو السكاني الكبير والكثافة السكانية العالية.[1]

ثالثا: نظرية الاختلاط الفارقي (سذرلاند):

يعتقد **سذرلاند** أنه مادام العلم الإجرام طابع علمي فإنه يلزم له تنظيم العوامل المتعددة المتجانسة الدافعة للجريمة والمفسرة لها من الناحية العلمية، مع مراعاة نفس خصائص النظريات العلمية.[2]

وفي حدود هذا الإطار قدم **سذرلاند** نظريته عن الاختلاط الفارقي، التي مفادها أن غالبية السلوك الإجرامي يتعلمه الشخص من خلال احتكاكه بالأنماط الإجرامية المقبولة ومكانته في إطار بيئة اجتماعية وفيزيقية معينة.[3]

فهذه النظرية تحاول أن تفسر "كيفية تحول الفرد إلى مجرم" على أساس سبعة مبادئ، الهدف منها تحديد وجهة النظر هذا تحديدا أد وتلك المبادئ هي:

. يتم تعلم السلوك الإجرامي أساسا في داخل الجماعات التي ترتبط داخلها بعلاقات شخصية وثيقة.

- لا يقتصر تعلم السلوك الإجرامي على كيفية تنفيذ الجريمة فحسب، ولكنه يشمل هذا اكتساب الدوافع والتبريرات، والاديولوجيات والاتجاهات.
- يقوم تكوين الاتجاهات والدوافع على " تعريفات " ايجابية أو سلبية معينة للقواعد والتعاليم القانونية.

[1] ذياب البدانية، **واقع وأفاق الجريمة في الوطن العربي**، أكاديمية نايف العربية، الرياض،2003،ص97

[2] غريب محمد سيد أحمد وسامية محمد جابر، **المرجع السابق**، ص44

[3] أكرم المشهداني، **المرجع السابق**، ص143

- يمكن القول بصفة عامة أن احتمال تحول فرد معين غلى مجرم يتحدد على أساس كثافة علاقاته مع الوسط الإجرامي.
- تتميز العلامات التي من خالها يتعلم الفرد والسلوك الإجرامي من الناحية الصورية بنفس الميكانيزمات التي تلمسها في كافة عمليات التعليم والتعلم.
- حقيقة أن السلوك الإجرامي والأفعال الإجرامية يمكن أن يكون تعبيرا عن احتياجات وقيم عامة، ولكنه لا يمكن أن يفسر من خلالها إطلاقا، والسبب في ذلك أن السلوك والأفعال الأخرى _غير الإجرامية_الموجودة في المجتمع تعد هي الأخرى تعبيرا عن نفس القيم والاحتياجات العامة.[1]

يتضح من خلال الأفكار السابقة التي قامت عليها نظرية **سذرلاند** أنها تنظر للجريمة ها أنها سلوك يتعلمه الفرد من محيطه الاجتماعي الذي يختلط به، كلما زادت إمكانية التعلم والاقتناع بالسلوك الإجرامي.

وحسب نظرية **سذرلاند** فإن الأسرة هي أكثر المحيطات الاجتماعية التي يتعلم منها الفرد بحكم التواصل والتفاعل المستمر بها.

وبهذا يعتبر **سذلاند** أول عالم اجتماع معاصر حاول بصدق وضع نظرية اجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي، هدفها دحص الاعتقاد السائد بإيجاد سبب ثابت للسلوك الإجرامي والقول بإمكانية البحث عن مجموعة من العوامل والأسباب التي تظهر شيئا من الارتباط بالسلوك الإجرامي في جميع الأحوال وفي كل زمان ومكان.[2]

[1] أمال عبد الحميد واخرون، **المرجع السابق**، ص227-228

[2] عدنان الدوري ، **المرجع السابق**، ص252

رابعا: نظرية الوصم (إدوين لمرت):

يشير (الوصم) إلى العملية التي تنسب الأخطار، والآثام الدالة على الانحطاط الخلفي إلى أشخاص في المجتمع، فنصمهم بصفات بغيضة، أو سمات تجلب لهم العار أو تثير حولهم الشائعات، ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من جرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه العضو الذي أساء التصرف أو كشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء.[1]

وتركز نظرية الوصم على أنه لا يوجد سلوك منصرف بحد ذاته، ولا يحمل في جوهره أية معا للانحراف وإنما الطريقة التي يصنف بها المجتمع السلوك ويستجيب نحوه أفراد المجتمع هي التي تحدد السلوك المنحرف من غيره.[2]

ويعد الأستاذ الأمريكي **(Edwin Lemert)** من أبرز من يمثل هذه النظرية التفسيرية الجديدة وخير من أوضح فرضياتها ومفاهيمها.

يرى **(Lemert)** أن الانحراف في السلوك بوجه عام هو حصيلة صراع ثقافي تظهر آثاره في التنظيم الاجتماعي القائم في مجتمع من المجتمعات.

ويعتقد أن هذا الانحراف قد يقع على مستويات ثلاثة، فقد يقع الانحراف على مستوى الفرد أو على مستوى الظروف أو على مستوى التنظيم الاجتماعي.[3]

يؤكد **ليمرت** أن الانحراف على مستوى الفرد يتم عندما يرتكب شخص ما الفعل (غير السوى) دون تمييز أو وضوح (الانحراف الأولي) وهذا الفعل يلاحظ من قبل الأخرين الذين يصنفون الشخص كمجرم أو جانح، وهذا التصنيف يقصي الفرد من دائرة

---

[1] سامية محمد جابر **،الانحراف والمجتمع**، دار المعرفة العربية، القاهرة، 1988، ص170

[2] ذياب البدانية، **المرجع السابق**، ص116

[3] عدنان الدوري، **المرجع السابق**، ص24، 265-

التفاعل التقليدي في المجتمع الى التفاعل بين المنحرفين ثم استدماج الثقافة المنحرفة والسلوك تبعا (الانحراف الثانوي).[1]

ويضيف **بيكر** أحد أنصار هذه النظرية أن العلاقة بين الانحراف وبين ردود فعل المجتمع تجاه ذلك الانحراف ليست علاقة ثابتة واحدة في كل الظروف تختلف باختلاف الزمان والمكان وباختلاف الأفراد الانحراف الذين يصدر منهم رد الفعل نحو هذا الانحراف.[2]

واستعمل **بيكر** مصطلح الغرباء أو اللامنتمين أو الخارجين ليشير إلى أولئك الأفراد الذين يحكم عليهم من قبل الآخرين كمنحرفي وبذا يتم إبعادهم خارج دائرة الأعضاء المألوفين في الجماعة[3]، هذا فضلا على أن هناك من الأفراد ممن يحكم عليهم المجتمع بحكم الجنون أو يصمهم بوصمة الشذوذ ولذلك فلا يترك المجتمع أمامهم فرصة لغير السلوك بهذا المسلك الشاذ الذي يتفق وما وصمهم المجتمع به وردود فعل أفراده تجاههم[4].

وبهذا فالجريمة طبقا لنظرية الوصم هي منتج اجتماعي يصبغة المجتمع من خلال تحديده للمعايير التي يتضمن مخالفتها الانحرافية[5].

والحقيقة أن عملية الوصم الاجتماعي تمس المرأة أكثر من الرجل، خاصة في مجتمع محافظ كمجتمعنا الجزائري، وذلك راجع لمكانتها ودورها الاجتماعي الذي لا يقل

---

[1] أكرم المشهداني، **المرجع السابق**، ص 145

[2] عدنان الدوري ، **المرجع السابق**، ص266

[3] أكرم المشهداني ، **المرجع السابق**، ص 145

[4] عدنان الدوري ، **المرجع السابق**، ص266

[5] أكرم المشهداني، **المرجع السابق** ، ص 145

أهمية عن دور الرجل في المجتمع، وكذلك إلى حساسيتها د هذا الوصم فنفسيتها المرهقة لا تحتمله.

خامسا: نظرية الضبط الاجتماعي (هيرشي):

شكل عمل **دوركايم** ومدرسة شيكاغو أساسا للفرضيات الأساسية للعلاقة بين الإنسان والنظام الاجتماعي، وقد أدى هذا إلى تطور نظرية الضبط والتي تقترح أن الجريمة والجنوح ستستمر في الحدوث إلا إذا انصاع الناس وامتثلوا للمتطلبات العرفية والاجتماعية، ومن أمثلة نظريات الضبط نجد نظرية **رايس** في الضبط النفسي والاجتماعي ونظرية **Nye** المعروفة بنظرية التمركز العائلي في الضبط الاجتماعي ونظرية **هيرشي** في الضبط الاجتماعي.[1]

حيث وضع **هيرشي** نظريته عن الضبط الاجتماعي والانحراف، من خلال طرح مقولته التي تساءل فيها : (أننا لا يجب أن نسأل لماذا يفعل المنحرف ذلك ؟ ولكننا نتسائل : لماذا نحن لا نفعل ذلك ؟)، وهنا أكد على أهمية الروابط الاجتماعية كميكانيزم لضبط السلوك.[2]

ويذهب **هيرشي** إلى أن تشكيل رابطة متوافقة بين الفرد والمجتمع تحقق من خلال التنشئة الاجتماعية، أما عناصر هذه الرابطة فهي حسب **هيرشي** :

التعلق أو الالتصاق: ويعني حساسية الفرد لرأي وتوقعات الآخرين المهمين.

الانغماس: ويشير إلى الوقت المبذول في النشاطات التقليدية الاجتماعية، إذ وجد أن ممارسة هذه النشاطات ذات تأثير مانع للانحراف.

[1] ذياب البدانية ، **المرجع السابق**، ص106

[2] أمال عبد الحميد واخرون، **المرجع السابق**، ص11

ثم الالتزام: ويعني عملية التبرير التي يفحص بموجبها الفرد نتائج سلوكه المرتبط بتحقيق الأهداف.

وأخيرا **المعتقد** ويعني مستوى امتثال الفرد لعرف الجماعة.[1]

وبهذه الطرق الأربعة التي يرى **هيرشي** أنه يجب على الفرد القيام بها ليربط نفسه بالمجتمع، ويعمل على تقوية هذه الرابطة وذلك بالامتثال، ليقي نفسه من احتمالات ارتكاب السلوك المنحرف

وترى نظرية **(Neye)** في الضبط الاجتماعي إلى أن المجتمع يستخدم الضبط الاجتماعي لمساعدتنا على راجعة غرائزنا الحيوانية أو الميول المنحرفة حتى نصبح مواطنين ملتزمين بالقانون.

فالضبط الاجتماعي عملية تمنع الانحراف أو تؤكد الامتثال، ويؤدي غياب الضبط الاجتماعي إلى ظهور سلوك المنحرف.[2]

أما **ركلس** فيفترض في نظريته عن الضبط الاجتماعي أن هناك قوى شديدة تدفع الفرد إلى الانحراف، وقد استمد **ركلس** هذا الافتراض أساسا من علم الاجتماع، وعلم النفس، فقد أخذ من علم الاجتماع فكرة أن الفرد يتم دفعه إلى الانحراف عن طريق القوى الخارجية أو السوسيولوجية كالفقر،الحرمان، الصراعات، والفرص المحدودة وأنماط الجريمة، والثقافة الفرعية للنجاح...

ومن علم النفس أخذ فكرة أن الفرد يتم دفعه للانحراف عن طرق القوى الداخلية او السيكولوجية، مثل الدوافع، البواعث، القلق، الشعور بالدونية... وعندما يتعر الأفراد

[1] أكرم المشهداني، **المرجع السابق**، ص 144

[2] طلعت ابراهيم لطفي،**المرجع السابق**، ص65

لمثل هذه القوى الخارجية والداخلية، يصبح لديهم اتجاهات قوية نحو الخروج على المعايير الاجتماعية.[1]

سادسا: النظرية الثقافية (كوهين، أوجبرن، دونالد تافت):

تعني الثقافة كل ما يقوم به الفرد من أعمال، وكل ما يؤمن به من اعتقادات وأفكار وكل ما يشعر به من صور وأحاسيس، وكل ما تراكم لديه من عادات وأعراف وتقاليد، وكل ما يوجه سلوكه من علوم ومعارف وقوانين... وهي أسلوب وطريقة الإنسان في حياته.[2] فهي تشكل الإطار العام السلوكي الذي يتعرف بموجبه الأفراد في جماعة ما (داخل المجتمع) أو المجتمع بأكمله، وتمثل الثقافة بإطارها العام الاجتماعي على السلوكيات المبولة اجتماعيا عن القواعد الثقافية في المجتمع.[3]

وعندما ينحرف الأفراد عن القواعد الثقافية في المجتمع، فإن انحرافهم يؤدي بهم إلى التفاعل مع أنماط ثقافية مادة للثقافة العامة للمجتمع، وغالبا ما تكون هذه الثقافات المادة ثقافات إجرامية.

وقد حاولت نظرية الثقافة الفرعية تفسير السلوك الانحراف بالتركيز على نوعين منه وهما: الجريمة و الجناح، وذلك من حيث العوامل التي تكمن وراءه فضلا من عملياته ونتائجه.[4]

والثقافة الفرعية تعني : الكل ينطوي على متغيرات ثقافية توجد في أقسام معينة عند شعب بالذات ولا تتميز الثقافات الفرعية بسمة أو بسمتين منفصلين، بل أنها تشكل

---

[1] طلعت ابراهيم لطفي، **نفس المرجع**، ص 66-67.

[2] أحمد رأفت عبد الجواد ، **مبادئ علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق،القاهرة،1983،ص 77-78.

[3] ذياب البداينة ، **المرجع السابق**، ص100.

[4] سامية محمد جابر ، **الانحراف والمجتمع**، المرجع السابق،ص145

أنساقا ثقافية متماسكة نسبيا وتقوم كمجموعة عوامل داخل العالم الأكبر المتمثل في الثقافة القومية.[1]

وتنطلق هذه النظرية من أن المجتمع الواحد لا تسوده ثقافة واحدة، بل عدة ثقافات متباينة داخل الثقافة العامة السائدة في المجتمع.

وقد أكد **البرت كوهين** أن الثقافات الفرعية توجد بشكل واضح في المجتمعات ذات التباين والتمايز الفعلي حيث تتشكل عندما يقارن المنحرفون مكانتهم الدنيا مع الطبقة الوسطى، فينشا لديهم رد فعل يتخذ شكل الإنكار لقيم الطبقات المتوسطة وبالتالي الانحراف عنها[2].

وقد ربط البعض بين الصراع الثقافي والجريمة، حيث فسروا الجريمة باختلاف الأنماط الثقافية، وربطوا بين ثقافات الطبقة الدنيا والجريمة، في حين نجد أن أصحاب نظرية الصراع ومنهم سيلين الذي يعتقد بان الصراع الثقافي يستبطن صراعا ذهنيا يقود إلى الجريمة، أو الخروج عن القانون وروادع السلطة.[3]

وقد يؤدي الصراع الثقافي إلى الجريمة من خلال:

فرض السيطرة: من خلال تغلب الثقافة القوية المنتشرة على الثقافات الفرعية الضعيفة. الهجرة: إن انتقال الفرد من ثقافة إلى ثقافة أخرى يتطلب التكيف مع الثقافة الجديدة وليس بالضرورة أن تتطابق الثقافتان في موجوداتهما، فمثلا في مجتمعاتنا الإسلامية يعتبر سلوك الأنثى الجنسي خارج إطار الزواج جريمة كبيرة تتعدى الأنثى لتصيب بعارها كامل أفراد أسرتها، ولكن لا تعد هذه مشكلة في المجتمعات الغربية.

---

[1] سامية محمد جابر ،**الجريمة والقانون و والمجتمع**، مرجع سابق ،ص109

[2] أكرم المشهداني، **المرجع السابق**، ص142

[3] أكرم المشهداني، **المرجع السابق**، ص142

الاتصال الثقافي : لقد يؤدي إلى تصارع وتلوث داخل الثقافة الواحدة مما يؤدي إلى تشويش المعايير الثقافية في المجتمع وتصارعها وبالتالي التفسخ الاجتماعي فالانحراف.[1]

وهناك نظرية "الهوة الثقافية" أو ما تسمى بنظرية "الفجوة الثقافية" حيث يرى **اوجبرن** صاحب هذه النظرية إلى أن الفجوة الثقافية تحدث في المجتمعات التي يكون فيها التغير المادي اسرع بكثير من التغير الثقافي المعنوي، فيحدث تخلف لبعض العناصر الثقافية نتيجة عدم توازن عمليات تغير الثقافة، مما يولد المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتفكك الاجتماعي الذي يظهر نتيجة التخلف الثقافي.[2]

كما ذهب **دونالد تافت** إلى دينامية وتعقد ومادية الثقافة الأمريكية كانت سببا مباشرا في تلاشي العلاقات الأولية، وبالتالي حدث من الولاء للجماعة وقد كان ذلك سببا رئيسيا في ارتفاع معدلات الجرائم في الولايات المتحدة.[3]

سابعا: النظرية الاقتصادية (ماركس، بونجيه، دي فيرس، سيلين):

تهدف هذه النظرية إلى إيجاد تفسير للجريمة في ضوء العوامل الاقتصادية، فنجد أن هناك ن يربط الجريمة بالنظام الاقتصادي السائد، وآخر يربطها بالفقر وفريق ثالث يربطها بالدورات الاقتصادية كالرخاء والانكماش، إلى غير ذلك من التفسيرات.

وقد ظهر التفسير الاقتصادي للجريمة بصورة واضحة على يد **ماركس** الذي يرى أن المجتمع الرأسمالي فيه التناقض والعداء بين طبقتين: الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، وباعتبار أن الطبقة الرأسمالية هي التي تسيطر على عملية التبادل في المواقع

[1] ذياب البداينة ، **المرجع السابق**، ص101-102

[2] أحمد رأفت عبد الجواد، **المرجع السابق**، ص89

[3] أكرم المشهداني ، **المرجع السابق**، ص 140

الاقتصادية بحكم تراكم الثروة لديها، بينما تصبح الطبقة العاملة خارج المجرى الأساسي للعملية الاقتصادية، مما يؤدي إلى قيام هذه الأخيرة بالثورة للقضاء على أسباب قهره[1]، ويذهب كارل ماكس إلى القضاء على هذه المشكلات الاجتماعية- ومنها ظاهرة الجريمة- إنما يتم بإصلاح النظام الاقتصادي.[2]

كما نجد أن من مؤيدي هذه النظرية الاقتصادي الهولندي **بونجية** الذي يعزو الجريمة والأوضاع الاجتماعية السيئة إلى النظام الرأسمالي وما يصاحبه من صراعات طبقية.

ويعتقد **بونجيه** أن الجريمة مظهر من مظاهر السلوك الإنساني الذي ينبعث عن طبيعة الإنسان الأنانية، ذلك أن مثل هذه الأنانية ليست فطرية موروثة، وإنما هي مكتسبة تخضع إلى حد كبير لأسلوب الإنتاج هذه الأنانية تؤدي إلى الانحلال الأخلاقي الذي يقود بدوره إلى الانحراف والجريمة[3].

ومن هنا كانت النظرية الاشتراكية نسبة **الماركس** تفسير الجريمة على أساس النظام الاقتصادي، وتعد الجريمة من وجهة النظر الماركسية منتجا رأسماليا شأنه شان الانحراف الاجتماعي، أي أنها بمثابة رد فعل طبيعي ضد الظلم الاجتماعي الذي يولده النظام[4].

---

[1] محمود عودة ، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت،د.س،ص104

[2] غريب محمد سيد وسامية محمد جابر ،**المرجع السابق**، ص35

[3] عدنان الدوري ، **المرجع السابق**، ص 105-106

[4] بركات النهر المهيرات ، **جغرافيا الجريمة**،دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط1، 2000 ، ص 45

وهو المسؤول عن جرائم كثيرة كالاختلاس والتزوير والنصب، وخيانة الأمانة وذلك مما سيتبعه من فقر وبطالة وازدحام المساكن، وكل هذه العوامل تساعد على الانحراف خصوصا بين أبناء الطبقة العاملة[1].

وكذلك ربط المفكرون بين الفقر والجريمة مثل: "**دي فيرس**" الذي أوضع أن 85%-90% من حالات الجريمة كانت بين الفقراء في إيطاليا في نهاية القرن 19م، كما أرجع **بونجر** الجريمة إلى الفقر أيضا، بسبب ما يحدثه من خلافات ونزاعات بالأسرة.[2]

في حين أشار سيلين إلى العلاقة بين الجريمة والدورات الاقتصادية، حيث أوضح أن الجرائم تتجه اتجاها طفيفا غير ثابت نحو الارتفاع في فترات الانكماش الاقتصادي وتتجه نحو الهبوط في فترات الرخاء، وقد أوجد **أوجبرن** معامل ارتباط قدره0.35 بين الجريمة والرخاء الاقتصادي في نيويورك في الفترة بين سنة 1870-1920،وبلغ معامل الارتباط 0.33 في مناطق اخرى في الفترة 1898-1936.[3]

من خلال ما تقدم ذكره حول النظرية الاقتصادية وما ذهبت إليه في إيجاد تفسير الجريمة، نجد أن بعض العلماء ارجعوا الجريمة إلى النظام الاقتصادي، وآخرين أرجعوها إلى الفقر أو الدخل المنخفض أو البطالة إلى آخر من العوامل الاقتصادية المتدنية والتي تدفع بصاحبها إلى ارتكاب الجريمة.

وعلى ذلك لا يمكن إرجاع الجريمة إلى الفقر وحده أو سوء الأوضاع الاقتصادية أو النظام الاقتصادي السائد وحده، وإنما تعتبر هذه المتغيرات كعوامل تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة.

---

[1] أكرم المشهداني ، **المرجع السابق**، ص140

[2] جابر عوض سيد و ابو حسن عبد الموجود، **المرجع السابق**، ص145

[3] جابر عوض سيد و أبو حسن عبد الموجود، **المرجع السابق**، ص145

المبحث الرابع: النظرية التكاملية:

تعرضنا فيما سبق للنظريات ودورها في تحليل الجريمة ومحاولة تفسيرها لتعقد الجريمة وتداخل عواملها، وجدنا أن هناك العديد من النظريات فسرت طرفا من الظاهرة وأغلقت أطراف أخرى، وكما رأينا أن كل النظريات السابقة عمدت إلى تفسير إما بصفتها ظاهرة فردية كما في النظرية البيولوجية، والنفسية، أو باعتبارها ظاهرة اجتماعية كما ذهبت في ذلك النظريات الاجتماعية، وتبين لنا من خلال ذلك أن ظاهرة الجريمة لا يمكن أن تعزوها إلى عامل واحد سواء فرديا أو اجتماعيا، وقد رأينا أن كل النظريات كانت قاصرة عن الإحاطة بظاهرة الجريمة، ورغم شراء النظريات الاجتماعية في تحليلها وتفسيرها للسلوك الإجرامي إلا أنها أرجعت كل العوامل إلى المتغيرات الاجتماعية وأهملت المتغيرات الأخرى.

وعليه، فإنه لتفسير الجريمة يجب الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المسببة لها وهذا ما عمدت إليه النظرية التكاملية من خلالها بحثها في جميع العوامل المتداخلة التي تدفع إلى الجريمة، وتنطلق النظرية التكاملية في تفسيرها للجريمة من نقاط رئيسية ثلاث:

الشمولية: أي أنها لا تربط الجريمة بالفرد أو الفاعل فقط.

عدم الارتباط باختصاص معين: بل محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عالجت السلوك الإجرامي.

تعدد العوامل: أي أن الجريمة لا تفسير بعامل واحد بل بمجموعة من العوامل.[1]

[1] أكرم المشهداني،**المرجع السابق**،ص147

وهناك العديد من النظريات التي يمكن اعتبارها نظريات تكاملية، فمثلا نجد (نظرية الاحتواء الريكلس) التي تجمع بين العوامل النفسية والاجتماعية وهي إحدى نظريات الضبط الاجتماعي، كما نجد نظرية الاغتراب كما يراها بعض الباحثين أنها نظرية تكاملية تعكس حالة البناء الاجتماعي من جوانبه الثقافية والاجتماعية والشخصية تؤدي إلى فهم أقرب لواقع الجريمة، وهناك نظرية الاستعداد الإجرامي والتي ترى أن تعدد الأساليب يؤدي إلى الجريمة، وهذه أيضا من النظريات التكاملية وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى المبحث إلى تسليط الضوء على بعض هذه النظريات كما سنختم فصلنا بالتفسير الإسلامي للجريمة والذي يعتبر تفسيرا شاملا متكاملا لظاهرة الجريمة.

أولا نظرية الاحتواء لركلس:

يفترض **ركلس** في هذه النظرية أن هناك قوى شديدة تدفع الفرد إلى الانحراف وقد استمد **ركلس** هذا الافتراض من علم الاجتماع و علن النفس، القوى الخارجية التي تؤثر على الفرد التي استمدها من علم الاجتماع، أما القوى الداخلية فمن علم النفس.

ويرى **ركلس** أن إلى جانب القوى الداخلية والخارجية التي تدفع الفرد إلى الجريمة توجد قوى أخرى داخلية وخارجية تعزل وتحمي الفرد من الوقوع في الجريمة، ويشار إليها يقوي الاحتواء الداخلي والخارجي، والتي تعمل على ضبط سلوك الفرد عن تحقيق رغبته

طرق منافية للمعايير الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى الاحتواء الخارجي يتولاه البناء الاجتماعي الذي يتحكم في ضبط سلوك الأفراد وأن تجعل الجماعة لمعاييره أثرا فاعلا للأفراد.

ويعتقد هذا العالم بان ضعف أو غياب هذا الاحتواء يجعل عرضه للانحراف.[1]

ثانيا: نظرية الاغتراب (ميلفين سيمان):

ويقصد بالاغتراب الشعور الفرد بالاستياء والتذمر والإحساس بالعزلة والوحدة... وإحساس الفرد بفقدان المعايير الاجتماعية التي تضبط السلوك، مما يفقده القدرة على فقد سلوكه.[2]

والاغتراب حسب هذه النظرية مفهوم تجريدى بشير إلى حالة الانفصال عن القيم والمعاني والمعايير.[3]

وحدد ميلفين سيمان (M.seman) خمسة أبعاد للاغتراب وهي كالآتي:

- فقدان السيطرة لانعدام الإرادة والمعرفة الضرورية للتأثير في المحيط الاجتماعي للشخص.
- غياب الهدف من الحياة بحيث تصير بلا معنى.
- الانفصال عن المعايير التي توجه السلوك.
- الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافيا.
- انفصال الشخص عن ذاته مما يؤدي به إلى الانطواء أو العصيان[4].

وبالتالي فهذه النظرية ترى أن اغتراب الشخص عن ذاته، وغياب الهدف لديه بحيث تصبح الحياة بلا معنى يؤدي به إلى عدم السيطرة على سلوكه وعلى محيطه الاجتماعي مما يولد لديها حالة إحباط ويأس تؤدي به إلى الانحراف.

---

[1] أنظر كل من (طلعت ابراهيم لطفي ، **المرجع السابق**،ص66-67،واكرم المشهداني ،**المرجع السابق**،ص147-148)

[2] بوفولة بوخميس، **الانحراف مقاربة نفسية واجتماعية**، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع،القاهرة،2010،ص79.

[3] أكرم المشهداني، **المرجع السابق** ، ص148

[4]بوفولة بوخميس : **نفس المرجع**، ص80

ومن هنا فالجريمة حسب هذه النظرية هي ثمرة تزاوج بين العوامل الشخصية والاجتماعية والثقافية.

ثالثا: نظرية الاستعداد الاجرامي (دي تيليو):

بسط **دي تيليو** نظريته في تفسير الجريمة وذلك بأخذه كافة النظريات سالفة الذكر وجعل عواملها متكاملة في نظرية تكاملية حللت السلوك الإجرامي وجل أسباب تلك النظريات متحدا في تكوين ظاهرة الجريمة[1].

وتقوم هذه النظرية على أن المجرم يتوافر لديه استعداد بعدم قبول قواعد الت د جماعي واحترام الآخرين في المجتمع، وهو ما يمكن أن يطلق عليه الاستعداد الإجرامي لدى الفرد، ولكن هذا الاستعداد الإجرامي يعتبر حالة ساكنة لا تؤدي بالضرورة إلى ارتكاب الجريمة وإنما تخلق لدى الفرد مي تجاه الجريمة. هذا الميل لا يتحول إلى تنفيذ فعلي الجريمة إلا إذا اقترن وتفاعل مع عوامل أخرى خارجة، بحيث يمكن القول: أن الجريمة ما هي إلا تفاعل عوامل داخلية تتعلق بتكوين الشخص و عوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة به.[2]

ومن الأسباب الأخرى التي تبناها في نظريته ما أسماه بالمرض الإجرامي، وهو على سبيل التشبيه فكما أن الإنسان يمرض جسما فإنه يمرض نفسا وروحا بداء الإجرام ثم يقترف الجريمة نتيجة لهذا المرض.[3]

وذهب **دي توليو** إلى أن الكشف عن الاستعداد الإجرامي لدى الفرد يتطلب دراسة متكاملة لتكوينه وشخصيته من ثلاث نواح:

---

[1] محمد شلال حبيب ، **المرجع السابق**، ص151

[2] بشير سعد زغلول ، **علم الاجرام**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،القاهرة،2007،ص47

[3] محمد شلال حبيب ، **المرجع السابق**، ص152

الناحية الأولى: تتعلق بدراسة الأعضاء الخارجية لجسم الإنسان للتعرف على ما يتوافر لديه من شذوذ، حيث لاحظ **دي توليو** تميز المجرمين عن غير المجرمين بنسبة كبيرة من إلي الجسمانية.

الناحية الثانية: تتعلق بدراسة وظائف الأعضاء والأجهزة الداخلية كالجهاز الدوري والتنفسي والبولي والهضمي والتناسلي، ودراسة إفرازات الغدد... وقد لاحظ دي توليو الجهاز العصبي والبولي لدى المجرمين بنسبة أكبر من غير المجرمين.

الناحية الثالثة: تتعلق بدراسة الناحية النفسية للفرد للوقوف على مدى له وحاجاته، ولد لوحظ أن المجرم غالبا ما يكون مصابا بشذوذ في بعض الغرائز مثل شذوذ الذي يصيب غريزة التملك فيدفع الفرد إلى ارتكاب جرائم اعتداء على الأموال....[1]

وقد قسم **دي توليو** الاستعداد الإجرامي إلى نوعين:

استعداد إجرامي أصيل: ويتميز بالثبات والاستمرار ويرجع إلى وجود خلل عضوي ونفسي لدى الفرد، ويجعله يميل إلى ارتكاب الجريمة.

استعداد إجرامي عارض: وهو ذو صفة عارضة ويرجع إلى عوامل داخلية تتعلق بتكوين الفرد، وإلى عوامل خارجية تؤثر عليه وتضعف من قدرته فيرتكب الجريمة على سبيل المصادفة.[2]

وبهذا فنظرية **دي توليو** للاستعداد القطري ترى أن الإنسان يقع تحت تأثير الخير والشر، والحب والبغضاء، والنهم والقناعة، والإجرام والبراءة، أي ليس كل الناس مجرمين

[1] فوزية عبد االستار، **:مبادئ علم الاجرائم وعلم العقاب**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص65

[2] بشير سعد زغلول ، **المرجع السابق** ، ص 78

وليس كل الناس عاديين والعاديين لو أتيحت لهم فرص الجريمة لاقترفوها بعد تفاعل شخصياتهم من ظروف معينة.[1]

رغم ما في هذه النظرية من جوانب إيجابية إذ بينت أثر جميع العوامل في ارتكاب الجريمة، إلا أن ما يؤخذ عليها جانب التعميم بأن كل مجرم مصاب بخلل عاطفي أو عضوي، وذلك راجع للحالات التي أخضعها **دي توليو** للفحص الإكلينيكي كانت قليلة بالإضافة إلى أنه لم يعتمد في تحليلاته على إجراء مقارنة بين المجرمين وغير المجرمين.

وأخيرا فقد حظيت هذه النظرية التكاملية بتأييد واسع في حقل علم الإجرام وذلك لأهميتها في تحليل العوامل النفسية والاجتماعية وغيرها المؤدية إلى ارتكاب الجريمة ، أي ان تفسير الجريمة وهو وليد تكامل النظريات السابقة.

[1] محمد شلال حبيب ، **المرجع السابق**، ص154

المبحث الخامس :النظرية الايكولوجية

النظرية الايكولوجية مشتقه من الأصل الإغريقي **Ekos** وهي تعني البيت أو مسكن أو المأوى أي أنها كلها كلمات تدور في سياق (المكان) والتأكيد على ذلك المعنى، لذلك فان المعنى العام للكلمة ايكولوجي، هي العلم الذي يدرس النشاط البشري للأفراد في مكان معين لمعرفه مدى التفاعل والعلاقة بين الإنسان والمكان (أي علاقة الإنسان بالمكان).[1]

وقد أكدت هذه النظرية على الدور الذي يلعبه المكان على الفرد والعكس، حيث يتأثر الفرد بالمكان الذي يعيش، فيه وظروف البيئية المحيطة به، وبالتالي يظهر رد الفعل من الأفراد نتيجة هذا التأثر.

وتفسر النظرية الايكولوجية هنا علاقة بعض العوامل الاجتماعية المرتبطة بالمكان كالتحضر والتصنيع والعوامل الايكولوجية ودور الاسرة ووسائل الإعلام ودور السلوك الإجرامي، فقط قام كل من **روبرت بارك وبرجس وفردريك ثراشر** وكلهم تابعين مدرسة شيكاغو، بإيجاد علاقة بين السلوك الإجرامي و بين مناطق معينه ينتشر فيها السلوك الإجرامي أكثر من غيرها، فالإجرام ينتشر في المناطق التي يحدث فيها تفكك اسري، والتي تعاني من كثافة سكانية وتعاني من سوء الأحوال الاجتماعية.[2]

لقد ارتأى أصحاب هذا التفسير بان البيئة المحيطة بالفرد هي من أهم العوامل التي تدفعه إلى السلوك الإجرامي، وان الفروق بين البيئات الاجتماعية تؤدي إلى اختلاف في نسب الجريمة وأنماطها، وكان أول من نادى بالفكرة الايكولوجية في أمريكا ،علماء

[1] السيد عوض، **الجريمة في مجتمع متغير**، المكتبة المصرية، الاسكندرية،2001، ص108

[2] أحمد انور، **الجرائم المعولمة، دراسة في سوسيولوجية الجريمة**، جامعة عين الشمس، القاهرة ،2004، ص39

الاجتماع من جامعة شيكاغو، وعلى رأسهم كلاً **من روبرت و أبرستبيرجس** في سنة 1921.

وقد كانت فكرة هذين العالمين تتركز في :ان المدينة هي التي تحدد سلوك الأفراد، فالأحياء الفقيرة مثلاً تسكنها الطبقات ذات الدخول الواطئة، لذا فالظروف المعيشية فيها تكون إلى حدً ما رديئة أو سيئة لذا فالانحراف أو الجنوح والجريمة تكثر في مثل هذه المناطق. إما المناطق الأخرى من المدينة التي يسكنها ذوو الدخول العالية أو المتوسطة فتقل فيها الجريمة[1]. فيما تمحورت نظرية عالم الاجتماع الجنائي ثورستن سيلين حول التفكك الاجتماعي الذي تتسم به الحياة الاجتماعية في المدينة مقارنة بالحياة الاجتماعية في الريف ، وقد استوحى سيلين نظريته من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره، ومن واقع المجتمعات التي عاصرها ولم يعايشها بل طرقت مسامعه الظواهر الإجرامية فيها، قياساً إلى حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة، مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كانت نتيجتها ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية ارتفاعاً كبيراً في المجتمعات المتحضرة، وانخفاض حجم هذه الظاهرة انخفاضاً كبيراً في المجتمعات الريفية، لهذا السبب أرجع الظاهرة الإجرامية إلى التفكك الاجتماعي الذي يعتبر السمة المميزة للمجتمع المعاصر، ونادى بتحقيق الترابط الاجتماعي بصفته الوسيلة الأفضل في الحد من هذه الظاهرة، ومن الأدلة التي اعتمد عليها فيما يأتي :

- ان الإنسان في المجتمع الريفي يعيش حياة بسيطة تخلو من العقد السلبية المسببة للظاهرة الإجرامية، حيث يضمر الإنسان الحنان والعطف الذي يلقاه من أسرته وذويه وعشيرته، إذ الأخوة والأعمام والأخوال يشعرون الإنسان بالراحة والاستقرار، في حين ان الإنسان في المجتمعات المتحضرة يفتقر إلى وجود مثل

[1] سذرلاند وكريسي، **مبادئ علم الاجرام**، ترجمة: محمود السباعي، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1998 ص 254 .

هذه المعاني الإنسانية، وتتسم المدن الحديثة بتعدد الوحدات الاجتماعية وكبر حجمها، فيؤدي ذلك إلى التفرق بين الأسر شاءوا أو لم يشاءون، وبمرور الزمن يكون هذا البعد سببا في إضعاف الروابط الاجتماعية بين هذه الأسر، وبهذا يصاب الفرد بالعزلة والوحدة ويشعر بعدم وجود من يقف بجنبه في السرّاء والضرّاء .

- لا توجد لدى الإنسان الريفي الظروف المادية الصعبة التي ربما تكون سبباً في ارتكاب الجريمة، لأن بقية أفراد العشيرة تعينه في الحالات التي يواجهها، وكأنه لم يشعر بصعوبة التكاليف التي تتطلبها الحياة في أحوال الأفراح والأحزان، وما يواجهه من مرض وشيخوخة وغير ذلك من الكوارث التي تواجه الإنسان في المجتمع المتحضر والتي تشعره بالوحدة لحاجته لمساعدة الآخرين، مما يكون باعثاً للحقد والكراهية بحق أبناء مجتمعه، فيشعر هذا الفرد وكأنه وحده في كل الأحوال الصعبة التي يحتاج فيها لغيره، ولذلك يكون هذا الشعور مدعاة لإصابته بالقلق والخوف من مجتمع لم يقف معه خيراً وشراً، وهذا يسهل عليه اقتراف الجريمة.
- غالبا ما يتسم الإنسان الريفي بالقناعة والطموح المشروع بالنظر لما تتميز به المجتمعات الريفية بالبساطة والانسجام بين أفرادها، ويسهل على الإنسان إن يشبع جميع رغباته، فهو لا يحتاج مثلا إلى وسائل النقل لقرب عمله عن مسكنه، ولا يحتاج إلى دور اللهو ومحلات المشروبات ولعب القمار، وهذه الظواهر التي تكون سببا في ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية في المجتمعات المتحضرة وانخفاضها في المجتمعات الريفية، ولكثرة حاجات الإنسان في المجتمع المتحضر وتنوعها، فان مطامعه ومطامحه لا تكاد تقف عند حد يذكر، ومن شأن ذلك ان تشغل كاهله بالالتزامات

التي يصعب عليه تحقيقها وتزيده قلقاً وعدم استقرار، لهذا ترتفع نسبة ارتكاب الجرائم إشباعاً للرغبات والشهوات المتجددة.[1]

وفيما تمحورت فكرة (كليفورد شو C. Show) الذي كان تلميذا للعالمين (بارك وبرجس) في انه كلما توسعت المدينة زادت المنافسة بين الأفراد وهذا يدعو إلى تقسيم المدينة إلى خمسة أقسام هي :.

- **المنطقة الأولى** : وتتحدد بمركز المدينة وهي المنطقة التي تكثر فيها الحالات التجارية
- **المنطقة الثانية** : والتي تقع حول المنطقة الأولى وتكثر فيها الأحياء الشعبية.
- **المنطقة الثالثة** : وهي المنطقة التي تكثر فيها بيوت الطبقة العاملة .
- **المنطقة الرابعة** : وهي المنطقة التي يسكنها ذوي الدخول العالية .
- **المنطقة الخامسة:** وهي منطقة الضواحي وتكثر فيها محلات اللهو.

وعلى أثر هذا التقسيم درس (شو) نوع السلوك الإجرامي والانحراف في كل منطقة من هذه المناطق، مركزا على المنطقة الثانية بصورة خاصة، لكثرة المناطق الشعبية فيها، وزيادة نسبة الهروب من المدرسة وجنوح الأحداث والجريمة بمختلف أنماطها.[2]

[1] مأمون محمد سلامة، **أصول علم الإجرام والعقاب**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979، ص68.

[2] فتحية الجميلي، **المرجع سابق**، ص100 .

المبحث السادس:النظرية الجغرافية (مدرسة الخرائط)

هي مدرسة يعود الفضل في تأسيسها إلى العالمين البلجيكي**(كيتليه)** والفرنسي **جيري** اللذين عكفا على دراسة الإحصاءات الجنائية التي نشرت في فرنسا منذ 1826.[1]

فقد لاحظ **گيري Guerry**، وهو الذي كان مديرا للشؤون الجنائية بوزارة العدل الفرنسية ارتفاعا في معدلات جرائم الاعتداد على الأشخاص في المناطق الجنوبية من فرنسا وخاصة في فصل الصيف، بينما تكثر جرائم الاعتداء على الأموال في المناطق الشمالية في فصل الشتاء ؛ وهو ما دفع گيري إلى القول بوجود علاقة بين الموح الجغرافي ودرجة الحرارة من ناحية، ومعدلات الجريمة من ناحية أخرى.

وقد صاغ فكرته هذه في ما اسماه قانون الحرارة الإجرامي، وخلص **كيتليه** إلى نتيجة جيري نفسها، وان عمم فكرته بشكل أوسع، حيث ربطها بجموعة القارة الأوروبية. وهذا وقد ازدهرت هذه المدرسة فترة من الزمن في فرنسا، ليطويها النسيان في مابعد إلى أن عاودت الظهور والانتشار في الولايات المتحدة الأمريكية على يد **ليبند سميت Linde Smith ولفـين Levin**[2]

[1] Raymond Gasin.op.cit.P159

[2] سميرة أقرورو، **الوجيز في أسس علم الإجرام** ، الناشر صوماديل، طبعة 2015 ، المغرب، ص41 إلى ص74

وفيما يلي ملخص لجملة النظريات التي تناولت الجريمة وتفسيراتها، وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي :

النظرية	تـــــفسير الجريمة	
البيولوجية	وجود خلل عضوي في تكوين المجرم . المجرم مطبوع على الاجرام ، وعوامله بيولوجية ووراثية ، وليس للبيئة أي اثر في اجرامه .	
النفسية	تعزوها الى سوء التوافق النفسي بين الفرد والمجتمع . الصراع بين مكونات الشخصية . الضعف العقلي والامراض العقلية و العصبية . تعبيرا عن الدوافع الغريزية اللاشعورية .	
الاجتماعية	الانومي	غياب التضامن و التكافل الاجتماعي . الفقر والمشكلات الاجتماعية . التناقض بين الاهداف والوسائل في تحقيقها .
	التفكك الاجتماعي	التنازع والتضارب السائد في المجتمعات الحضرية . التحضر والتعقد الاجتماعي والكثافة السكانية الكبيرة .
	الاختلاط الفارقي	تنشا بالمخالطة وتبادل العلاقات مع الاخرين داخل الاطار العام في للتنظيم الاجتماعي . سوء او فقدان التنظيم الاجتماعي لعدة عوامل واسباب لها ارتباط بالجريمة .
	الوصم	الوصم الاجتماعي السلبي الرسمي الذي يصنف الفرد كمجرم او خارج دائرة الاعضاء المالوفين في الجماعة

	الضبط الاجتماعي	ضعف الرابطة بين الفرد بين المجتمع .ذ ضعف الانغماس في النشاطات المقبولة اجتماعيا . ضعف الالتزام بتحقيق الاهداف الاجتماعية . ضعف امتثال الفرد لعرف الجماعة
	الثقافية	وجود ثقافات فرعية متباينة داخل الثقافة العامة . الصراع الثقافي . التخلف الثقافي . الانتقال الثقافي . الفجوات الثقافية . تعقد ومادية الثقافة .
	الاقتصادية	النظام الاقتصادي السائد (الراسمالية) . الفقر ، البطالة ، الدخل المتدني .... الدورات الاقتصادية كالانكماش والرخاء
التكاملية	الاحتواء	قوى خارجية تؤثر على الفرد كالفقر، الحرمان، الصراعات والفرص المحدودة. قوى داخلية تدفع الفرد للجريمة: القلق، الشعور بالدونية. ضعف الاحتواء الداخلي والخارجي يجعل الفرد عرضة للانحراف...

	الاغتراب	فقدان السيطرة. غياب الهدف. الانفصام عن المعايير التي توجه السلوك. انفصال الفرد عن ذاته (الاستياء) واغترابه عن ذاته. الانفصال عن الاهداف المحددة ثقافيا.
	الاستعداد الاجرامي	استعداد الفرد لعدم قبول قواعد السلوك الاجتماعي واحترام الاخرين في المجتمع. المرض الاجرامي. عوامل بيولوجية ونفسية وفسيولوجية. خلل عضوي ونفسي لدى الفرد. عوامل داخلية تتعلق بتكوين الفرد، وعوامل خارجية تؤثر عليه وتضعف من قدرته.
النظرية الايكولوجية	البيئة المحيطة بالفرد تدفع إلى السلوك الإجرامي . الفروق بين البيئات الاجتماعية تؤدي إلى اختلاف نسب الجريمة و أنماطها .	
النظرية الجغرافية	للظواهر الجغرافية اثر كبير على السلوك الإجرامي . إن الموقع الجغرافي ودرجة الحرارة لها علاقة بمعدل الجريمة في المنطقة	

الجدول رقم (01) : يمثل ملخص للنظريات المفسرة لظاهرة الجريمة، المصدر.....

تمهيد.

الجريمة ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية قبل أن تكون حالة قانونية. وانطلاقاً من هذا المفهوم نرى أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع. حيث وجب الوقوف على الجريمة كظاهرة اجتماعية وهذا ماسنتطرق إليه في هذا الفصل .

قد قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول : طرق تنصنيفات الجرائم .
- المبحث الثاني : خصائص الجريمة وعوامل السلوك الإجرامي وأنواع المجرمين.
- المبحث الثالث : قراءة سوسيواحصائية لإحصاءات الشرطة القضائية لولاية المدية.
- المبحث الرابع: سبل الوقاية من الجريمة.

المبحث الأول : طرق تنصنيفات الجرائم

لتصنيف الجرائم معايير وطرق متعددة و متداخلة هي[1] :

أ) **المعيار التشريعي** : أي الوصف الذي يحدده المشروع في القوانين والأنظمة العقابية المختلفة، السماوية منها أو الوضعية أو تلك التي تعارف عليها الناس لأزمان طويلة ، تحدد تلك الشرائع وصفا دقيقا لكل فعل محرم وتضع له عقابا يأخذ في عين الاعتبار مختلف الظروف التي من شأنها أن تساهم في وصف وتصنيف نوع المجرم المرتكب .

ب) **معيار خطورة الجريمة على أمن المجتمع** : إذ أن هناك جرائم تنعكس خطورتها وجسامتها بما تحدثه من هزة في المجتمع وبما تسببه من خوف عام وإحساس بعدم الطمأنينة ، ويختلف معيار الخطورة والجسامة من مجتمع لآخر ومن سلطة تشريعية الأخرى ، وهنا تظهر مفارقات تصنيفية واضحة عندما نجد في مجتمع ما نمطا إجراميا يوصف بالجسامة وينال مقترفها أشد العقاب أقبح اللعنات على النقيض اللامبالاة أو التشجيع والتحفيز لذات الفعل

ج) **معيار نوعية الجاني** : أي ما إذا كان الشخص مرتكب الجريمة طفلا أم شابا او بالغا ، امرأة أو رجلا ، فردا عاديا أو رجل دولة ، عصابة منظمة .....

د) **معيار نوعية المجني عليه** : باعتباره عامل مؤثر في حدوث الفعل الإجرامي ، لذلك تراعي الأنظمة والقوانين بمختلف مدارسها صفة المجني عليه وعلاقته بالجاني والأشياء المتعلقة بالجريمة في تصنيف العقوبات ومعاملة المذنب.

هـ) **معيار الأسلوب الإجرامي** : من أي الطريقة التي تنفذ بها الجريمة والوسائل الفنية المستخدمة أثناء التخطيط لارتكاب الجريمة وبعد تنفيذها وكيفية التصرف في جسم الجريمة أو عائداتها.

على ضوء هذه المعايير سنتناول فيما يلي تصنيفات أنماط الجريمة في الشريعة الإسلامية والقانون وعلم الاجتماع والإحصاء الجنائي.

[1] محمد الأمين البشيري : أنماط الجرائم في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص 81

أولا : التصنيفات الشريعة الإسلامية للجريمة:

والجريمة في الشريعة الإسلامية على أنواع ثلاثة[1]:

• **جرائم الحدود** : والحد هو العقوبة المقدرة حقا الله تعالى ، أي أنها لا تقبل التعديل أو التغيير أو التنازل أو الإسقاط ، وهي توجب الحد ، وتشمل جرائم (الردة ، البغي ، الزنا ، القذف ،الحرابة، السرقة ، شرب الخمر).

• **جرائم القصاص والديات** : كلمت القصاص مشتقة من القص أو القطع و إتباع الاثر ، والمساواة بين جانبي الشيء ، أي أن ما ينزل على الجاني من عقاب لا بد أن يكون مساويا الجنايته أوجرمه، فالقاتل يقتل .

والدية هي جزاء القتل الخطأ والجروح ، والحية مبلغ من المال معين يدفع إلى أولياء القتيل مقابل نزولهم عن الحق في القصاص.

• **جرائم التعزير** : عرف الفقهاء (التعزير) بأنه عقوبة غير مقدرة تجب حقا الله تعالى أو لأيي في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة.

والتعزيز في اللغة مأخوذ من الفعل (عزر) أي منع وأدب ، وللتعزير أهميته في أمن المجتمع واجتهاد ولي الأمر في إيقاع العقاب بالمجرمين ، خاصة إذا ما علمنا إن جرائم الحدود معدود لاتتجاوز سبعا، لذلك أمر التعزير إلى القاضي أو ولي الأمر لتقرير العقاب وفقا لمتطلبات المصلحة العامة، ومن أمثلة : العقاب على سرقة لا توجب الحد ، التعزير على الربا وشهادة الزور والرشوة و خيانة الأمانة ، أما أنواع العقوبات التعزيرية فهي الحبس ، التشهير ، الجلد ، الغرامة ، التوبيخ ، والوعظ.

وقد قسم الشريعة كذلك الجرائم حسب المصلحة المعتبرة، أي أن الجريمة هي ما فيها ضرر بمصلحة، وتقرير أن المصالح المعتبرة في الإسلام هي ما يتعلق بحفظ النفس، المال، النسل، العقل ، الدين، و عليه تنقسم الجرائم[2] :

- **جرائم فيها اعتداء على النفس** : كالقتل ، قطع الأطراف ، السبن القذف ... .

[1] عبد القادر عودة : التشريع الجاني الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ج1،ط3،1963،ص69

[2] محمد أبو زهرة : **المرجع السابق** ص 39-41

- جرائم فيها اعتداء على المال : السرقة ، السطو ، النصب ... .
- جرائم فيها اعتداء على النسل : الزنا ، الخيانة الزوجية ...
- جرائم فيها اعتداء على الدين : الكفر ، المجاهرة بالمعاصي ...

ثانيا : تصنيفات أنماط الجرائم :

على الرغم من تطور وسائل ارتكاب الجريمة وسعة انتشارها، كما تشير الدراسات والبحوث العلمية، فان الأنماط الأساسية للجريمة لازالت متشابهة في أغلب الأفعال الإجرامية، فمثلا نجد تقييم أستاذ القانون بجامع أمستردام (وليم بونجيه 1876 . 1940) لأنماط الجريمة لا يزال متشابها منذ نشره في كتابه (الجريمة والظروف الاقتصادية) فقد قسّم بونجيه أنماط الجرائم إلى أربعة أنماط هي:[1]

1. الجرائم الاقتصادية: وتشمل السرقة والسطو والاختلاس والتزوير، هذا فضلا عن جرائم القتل والحرق المتعمد التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية.

2. جرائم الجنس: وتشمل الاغتصاب والاعتداء الجنسي والاعتداء على الأطفال جنسيا،هذا فضلا عن إنه اعتبر تعدد الزوجات نمطاً من أنماط الجريمة، وذلك بناءاً على أسلوب مجتمعه ودينه.

3. جرائم العنف: وتشمل جرائم الاعتداء بالسب والشتم والاعتداء بالضرب، مثلما تشمل جرائم القتل والثأر.

4.الجرائم السياسية: وهذه تتحدد بطبيعة النظام السياسي القائم في المجتمع، فما يعد جريمة سياسية في مجتمع قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر .

كما تصنف الجرائم حسب خطورتها على ثلاث أصناف هي: [2]

[1] فتحية الجميلي، **المرجع السابق**، ص57.

[2] لخضر زرارة،**الجريمة بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري**، أطروحة دكتوراة، تخصص تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 33.

- **الجناية:** هي ذات الضرر الكبير والعقوبة الأشد عقوبتها هي الإعدام السجن المؤبد، السجن المؤقت بين 05 سنوات وعشرين سنة.
- **الجنح:** هي المتوسطة الضرر عقوبتها من شهرين إلى خمس سنوات حبسا ماعدا العقوبات التي يقرر لها القانون عقوبات أخرى، إضافة للغرامة التي تتجاوز ألفين (2000 د.ج).
- **المخالفات:** ذات الضرر الضعيف أو التافه عقوبتها من يوم إلى شهرين حبس والغرامة من عشرين(20) إلى ألفين(2000)دج.

كما تقسم كذلك بحسب من تلحق به هذه الجرائم الضرر إلى:[1]

- **جرائم ضد الشيء العمومي:** تقوم إذا كان الفعل الموصوف بالإجرامي يهدف إلى المساس بالشيء العمومي حيث يكون الطرف المتضرر هو المجتمع ممثلا بالدولة، ومنها جرائم الخيانة والتجسس وحمل السلاح ضد الدولة والقيام بالتخابر مع دولة أجنبية بقصد حملها للقيام بأعمال عدوانية ضد الدولة، أو تقديم تسهيلات للقوات الأجنبية للدخول إلى أراضي الدولة الضحية وغيرها من الأفعال التي تمس بأمن الدولة وسلامتها وتوصف بأنها جرائم ضد الشيء العمومي .

الجرائم ضد الأفراد: فهي تلك الجرائم التي يكون الهدف من وراءها إحداث الضرر بالأشخاص كإزهاق الروح والمساس بالسلامة الجسدية أو ممتلكاتهم كجرائم السرقة أو شرفهم واعتبارهم كالسب والشتم والإهانة والقذف.

ثالثا: التصنيفات القانونية :

تقسم الجرائم من الناحية القانونية وفق[2]:

الجسامة : تقسم الجرائم من حيث جسامتها وخطورتها وأمنها واستقرارها لجنايات ، جنح، ومخالفات .

[1] لخضر زرارة، المرجع السابق، ص 34.

[2] عبد الله اوهايبة، **المرجع السابق** ، ص26

الإيجابية : تنقسم وفق هذا التصنيف إلى جرائم إيجابية ، وهي فعل ماينص القانون على تجريمه كالقتل، والسرقة ..، والجرائم السلبية ، ويقصد بها الامتناع عن القيام بعمل يفرضه القانون ، كالامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم ..

الاستمرارية : أي يمكن أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فالجريمة الوقتية عهي تل الجريمة التي تقع في وقت محدود من الزمن ، أي أنها تقع خلال فترة زمنية قصيرة كجريمة القتل التي تنتهي بمجرد إزهاق روح إنسان ، أما الجريمة المستمرة فهي تتكون من فعل متجدد ومستمر لفترة غير محدودة ، قد تطول وقد تقتصر كجريمة الاختطاف ، أو استعمال المحررات المزورة..

التعمد : الجريمة العمدية وهي التي يتوفر فيها القصد الجنائي أي أن الجاني يتعمد ارتكابها، أما الجريمة غير العمدية فهي التي لا يتوافر فيها هذا الركن المعنوي – القصد وإنما تقوم على الخطأ كالقتل الخطأ..

الضرر : تنقسم الجرائم إلى ضارة بالمصلحة العامة كجرائم أمن الدولة، والاحتكار في الأزمات، الأعمال الفاضحة الخادشة للإحساس العام، فهذه جرائم لاتصيب شخص بعينه وإنما تصيب الجميع، أما الجرائم الضارة بالأفراد فهي التي تقع على الشخص نفسه كالقتل، والضرب، والجرح ...

رابعا: تصنيفات الجرائم حسب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية :

| تعد المنظمة الدولية الجنائية سنويا استمارة إحصائيات موحدة توزع على جميع الدول الأعضاء ، ووفقا لتلك الاستمارة تصنف أنماط الجرائم كما يلى [1].

- القتل العمد
- الجرائم الجنسية .
- السرقة على اختلاف أنواعها.
- السرقة على الظروف المشددة .
- السطو المسلح .

[1] محمد الأمين البشري، **أنماط الجرائم في الوطن العربي** ، جامعة نايف العربية، الرياض ،1999،ص 120-121

- سرقة السيارات .
- جرائم الاحتيال.
- الجرائم المتعلقة بتزييف العملة .
- الجرائم المتعلقة بالمخدرات.
- الجرائم ضد الممتلكات .
- مجمل الجرائم المشمولة في الإحصائيات الجنائية الوطنية .

خامسا: تصنيفات الجرائم حسب المكتب العربي لمكافحة الجريمة [1]:

الصنف الأول: الجرائم المرتكبة ضد الأموال وتضم :

- السرقات بمختلف أنواعها ، سرقة المساكن ، المحلات ، السيارات .....
- السلب والنهب .
- الشروع بالسرقات .
- حيازة الأموال المسروقة .

الصنف الثاني: الجرائم ذات الصلة بالمخدرات:

يقصد به جميع الأفعال المتعمدة المتعلقة بزراعة المخدرات الخاضعة للمراقبة الدولية أو إنتاجها أو صنعها أو استخلاصها أو تحضيرها أو عرضها للبيع أو توزيعها أو شرائها أو بيعها أو تسليمها بأي شرط كان، أو الوساطة فيها أو إرسالها عبورا أو نقلها أو استيرادها أو تصديرها أو حيازتها أو الاتجار بها.

- **الاتجار بالمخدرات:** يقصد به الأفعال الإجرامية المتصلة بالمخدرات وغير المرتبطة بالاستعمال الشخصي.

- **الاختطاف:** ويقصد به احتجاز شخص أو أشخاص على نحو غير قانوني ورغما عن إرادتهم.

(بما في ذلك استعمال القوة والتهديد أو الاحتيال، أو الأغراء) بغية المطالبة مقابل تحريرهم بمكسب غير مشروع أو بأي مكسب اقتصادي آخر أو منفعة مادية أخرى، من

[1] أكرم عبد الرزاق المشهداني، **مرجع سابق** ،ص 171- 172

اجل إرغام شخص ما على القيام بشيء أو الامتناع عن القيام به، وتستبعد من الاختطاف النزاعات على حضانة الأطفال.

المبحث الثاني : خصائص الجريمة وعوامل السلوك الاجرامي وأنواع المجرمين

أولا. خصائص الجريمة:

تبدو الجريمة كما هي عليه الآن شديدة الاختلاف والتنوع عما كانت عليه فيما مضى، فقد تطورت وسائل ارتكابها ودرجة شدتها، لكن هذا لم يمنع من ان ارتكاب الجريمة وأهم دعائمها ظلت باقية كما هي، فالسلوك البشري يستلزم عددا من الخصائص أو السمات التي يدعوها المختصـــون في علم الإجرام (أركان الجريمة وأنماطها) ذلك لكي يمكن ان يأخذ الفعل صفته أو سمته الإجرامية ، ويصنف كفعل أو سلوك إجرامي ومن أهم هذه الخصائص هي :

1 . الفعل أو السلوك المسبب للضرر .

إن السلوك المرتكب يجب أن يحدث ضرراً بصورة فعلية، لكن التفكير في ارتكاب الضرر لا يكفي وحده، لأنه يشكل جريمة، فالنية بارتكاب الجريمة والتفكير بها . من دون ارتكاب الفعل الحقيقي . لا يؤخذ به قانوناً.[1]

2 . القصد : وهو ان يرتكب الشخص فعلاً ضاراً حرمه القانون وهو يمتلك حرية الإرادة.[2]

3 . النص القانوني :يجب أن يكون هناك نص قانوني واضح وصريح يبين ان الفعل المسبب للضرر . الشخصي أو العام . هو فعل يعاقب مرتكبه بعقوبة محددة، ويجب ان يبين هذا القانون نوع العقوبة التي تلحق بمرتكب الجريمة وشدتها أيضا، وهناك من الأفعال والسلوكيات التي يحرمها القانون لا تعد جرائم من وجهة نظر الأعراف أو القيم الاجتماعية أو الدين، ومثال جرائم المتعلقة بشرف.[3]

[1] فتحية الجميلي، الجريمة **والمجتمع ومرتكب الجريمة**،دار وائل للنشر، عمّان، 2001، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص 39.

[3] السيد علي الشتا، **علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية**،الإسكندرية،1987، ص18.

ثانيا: عوامل السلوك الإجرامي:[1]

لاشك في أن للسلوك الإجرامي بوجه عام عوامل وظروف تغذيه، فمنها ما يتعلق ببيئته الداخلية، ومنها ما يتعلق ببيئته الخارجية، وسواهما يميل إلى ردها عوامل مجتمعية بيئية، وهي التي سيتم تناولها، خاصة وأن الإجرام في الجزائر وحسب الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال مرتبط بشكل كبير ببعض الظروف المجتمعية الصعبة التي أصبحت تعيشها شريحة كبيرة من أفراد المجتمع خاصة الشباب، لهذا سيتم تسليط الضوء على بعضها فيما يلي:

العوامل الداخليـة : ويقصد بها العناصر الفسيولوجية التي تساعد في تشكيل شخصية الفرد المجرم، وهذه العوامل هي :.

1. **الوراثـة** :وهي استعدادات تكوينية للإنسان، إلا إنها تتأثر بالظروف الخارجية، كالبيئة والمناخ ....وغيرها، وعندما يتناول علماء الإجرام دراسة الاستعداد الإجرامي، فانهم يقصدون بذلك دراسة السلوك المفضي إلى الجريمة، باعتبار ان الجريمة حالة قانونية يتغير مدلولها بتغير الزمان والمكان، لذا يصعب على قوانين الوراثة الإحاطة بها، إلا ان أغلب الدراسات التي أجريت على السلوك الإجرامي قد أوضحت أثر الوراثة في الجريمة، ويتلخص ذلك في إمكانية أثر بعض القوى الكامنة التي قد تكون عاملا رئيسيا في السلوك الإجرامي، وقد أجريت دراسات وبحوث عديدة عن التوائم المتشابهة والتوائم غير المتشابهة، وكانت أغلب النتائج تؤيد أثر الظروف المحيطة بالتوائم، سواء كانوا متشابهين أو غير متشابهين، وكان الأساس من الدراسة هو أسر الوالدين والأسر البديلة، فكانت النتائج ان ظهر السلوك غير الاجتماعي والمنحرف والإجرامي في الأسر التي وجد فيها مثل هذا السلوك، كما لم يظهر في الأسر البديلة السوية، وأجريت دراسات أخرى عن علاقة الذكاء الوراثي بالجريمة، أشهرها

[1] فتحية الجميلي، **مرجع سابق**، ص122.

كانت دراسة هنري كودارد عن تاريخ الأسرة وبحوث ودراسات أخرى عن علاقة الذكاء والتخلف العقلي والعيوب الوراثية الأخرى بالجريمة.[1]

2.**النوع (الجنس)** : ان هناك علاقة بين الجنس والجريمة، وقد بينت الإحصاءات الجنائية ذلك، فظهر ان نسبة الجرائم التي ترتكبها النساء في أغلب المجتمعات هي أقل من نسب الجرائم التي يرتكبها الرجال، كما يتبين ان أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء تختلف هي الأخرى عن الجرائم التي يرتكبها الرجال، فالتفاوت والاختلاف في أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء قد يعزى تفسيره إلى الطبيعة البيولوجية للمرأة، فقد تمر المرأة في بعض الحالات البنيوية التي تحدث لها بعض الاضطرابات الانفعالية، التي قد تدفع المرأة لارتكاب الجريمة، إلا ان المرأة غالباً لا تميل إلى استعمال العنف، بالإضافة إلى بعض القيود الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على المرأة مما تجعلها أقل مشاركة في الفعاليات الاجتماعية من الرجل .

3.**السن (العمر)** : يتمثل تأثير عامل العمر بالنسبة إلى الجريمة في حالتين هما :

أ. حالة نمط الجريمة، إذ أن جرائم الأحداث يختلف نمطها عن جرائم البالغين، كما يظهر ذلك في الإحصاءات الجنائية وبيانات دوائر الإصلاح. [2]

ب.أما الحالة الثانية فان عملية اكتساب السلوك الإجرامي فيها تندرج تحت عملية التنشئة الاجتماعية في البيئات المنحرفة، كما في الكثير من أبحاث علم النفس وعلم الاجتماع التي، تؤكد على ان التقليد والمحاكاة هي إحدى أهم وسائل الطفل في اكتساب السلوك الإجرامي.[3]

العوامل الخارجية: هناك عدة عوامل خارجية تساهم في اتجاه الفرد للجرة التي سنسرد بعضها فيما يلي:

---

[1]فتحية الجميلي،**مرجع سابق**، ص122.

[2]محمد شلال حبيب،**أصول علم الاجرام**، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990، ص 186

[3]جمال محمد أبو شنب،**بناء الشخصية والتفاعل في الجماعة التقليدية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص34.

1.العوامل الاجتماعية:

إن الظروف الاجتماعية التي بخصائصها وليدة ضعف القاعدة الاقتصادية تعتبر من المحددات الأساسية لسلوك الأفراد في مختلف المجالات اقتصاديا، اجتماعيا وحتى ثقافيا ودينيا. ومن بين المشكلات نجد:

أ. **سوء التربية الأسرية:**من خلال مختلف المفاهيم التي أعطيت للأسرة وانطلاقا من واقع المجتمع الجزائري تعتبر الأسرة المؤسسة التربوية التي يتلقى منها الفرد تنشئته الاجتماعية التي تحوله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتمعي– ثقافي، ففيها تتحدد معالم شخصيته وهويته وتضمن له الحماية والرعاية والتأديب وتساعده على اكتساب المهارات المختلفة التي تساعده للاندماج في المجتمع والتهيئة للاستقلال عنها، لكن وما نشهده اليوم في أوساط أسرنا الجزائرية، بحيث عرفت تحولا في بنيتها الداخلية وذلك بانتشار العديد المشاكل الأسرية نذكر منها:

- **الحرمان من الأم:** يؤدي حرمان الطفل من أمه إلى عدم نضجه وجدانيا وعقليا وحسيا– حرك يا.
- **غياب الأب:** تكون البنات في هذه الحالة أكثر تبعية للآخرين، ويكون الذكور أقل توافقا في علاقاتهم مع الآخرين، وأقل نضجا جنسيا، حيث يتصرفون برجولية مصطنعة ومبالغ فيها أو يشتبهون بالإناث.
- **مشكلات التدريب الأخلاقي:** يؤدي التدريب الأخلاقي إلى تبني الطفل لمعايير أسرته الأخلاقية،وهكذا ينمو ضميرها لخلقي، كما تنمو عنده مشاعر الذنب إذا تصرف بما يخالف هذه المعايير، لكن قد يخل الأولياء بهذا التدريب إفراطا أوتفريطا، كان يكونوا قساة فيؤدي إلى عدم التوازن في شخصية الطفل أو لينه فينحرف أو يضطرب نفسيا.[1]

[1]حنان عبد الحميد عناني،**الطفل والأسرة والمجتمع**، عمان، دار الصفاء، 1994، ص.68 . 71.

• **نقص الضبط الاجتماعي الأسري:** يعرف الضبط الاجتماعي على انه مجموعة من المعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري[1]، إذا فهو وسيلة من وسائل الضغط لحمل الفرد على اعتناق التقاليد والقيم السائدة في مجتمعه.[2]

ب الرفقة والصداقة السيئة:لاشك أن الرفقة تقع في قاعدة الحاجات الاجتماعية فكل إنسان يحتاج الرفقة. لأن الرفقة حاجة نفسية متأصلة في النفس البشرية من يوم يبدأ يدرك ويفهم ما يدور حوله. فإذا صلحت الرفقة صلح الإنسان وإذا حدث العكس فسد الإنسان،فالرفيق والصاحب يؤثر على عقيدة الإنسان وقناعاته الفكرية، وهذا من أعمق المؤثرات التي يهملها كثير من المربين كالآباء والأمهات، ولعظم الأثر الذي تحدثه الرفقة السيئة ووضوحه في شخصية وسمات الرفيق. صار المربون يعرفون المرء من رفقائه،ويقومونه بمعرفتهم لأصدقائه ففي الأثر إياك وقرين السوء، فإنك به تعرف ويعبر المختصون عن هذه الظاهرة الإجرامية بنظرية " المخالطة الفارقة" التي جاء بها**ساذرلاند**، والتي تركز على تفسير الظاهرة الإجرامية بالتفاعل بين الفرد ومحيطه، ومن الطبيعي أن لهذا التفاعل أثر هام على الأطفال بوجه الخصوص. ويشكل هذا المحيط سببا هاما في الإصابة بخطر العدوى الإجرامية المبكرة، فالاختلاط بالجماعات الإجرامية المنعزلة عن المجتمع، والتي تشكل مجتمعا متمايزا، تساعد بشكل مباشر على الإقناع ثم الإتباع لأفكارها، ثم مباشرة السلوك المتناسب مع الأفكار ومن ثم الدفع إلى الجريمة.

ويضيف **ساذرلاند** قائلا : " إن السلوك الإجرامي... هو سلوك متعلم يتعلمه الفرد من المحيط الاجتماعي، وكلما زادت درجة التقارب بين الفرد ومحيطه المخالط الضيق، كلما زادت إمكانية التعلم والإسقاط التعليمي،فالسلوك الإجرامي كأي سلوك آخر يتعلمه الفرد بالتدريب عليه، ولا يتحصل عليه الفرد عن طريق الوراثة أو المحاكاة.[3]

---

[1]معن خليل العمر، **التنشئة الاجتماعية**، دار الشروق، الأردن، 2004، ص 23.

[2]عدنان أب مصلح، **معجم علم الاجتماع**، دار المشرق الثقافي، الأردن،ط 1، 2006، ص 308.

[3]رضا أحمد المزغني، **الظروف والعوامل والمؤثرات المؤدية لانحراف الأطفال، الندوة العلمية الأطفال والانحراف،** جامعةالجزائر وجامعة نايف العربية للعلوم الامنية، مركز الدراسات والبحوث، 2008، ص 17 . 18.

ج. فشل المدرسة في عمل التنشئة الاجتماعية: تمثل المدرسة أول فضاء يتلقى فيه الطفل المعارف والتربية، فوظيفة هذا الهيكل الأساسية تتمثل في تعليم القيم الأخلاقية وتنمية احترام الطفل لهويته وأنماطه الثقافية السائدة وللحضارات المختلفة عن حضارته، مما يساهم في بناء ونحت شخصية الطفل وتحصينه من عوامل الانحراف. وتعتبر المدرسة مجتمعا صغيرا يضم نماذج غير محددة من التلاميذ الذين يمثلون بيئات ومستويات وانحدارات اجتماعية مختلفة وأنماطا ونماذج سلوكية متعددة، وفي هذا المجتمع الذي يقضي فيه الطفل جزءا كبيرا منصباه، يلتقي فيه بأشخاص يلعبون دورا كبيرا في تكييف ونحت شخصيته.

غير أن هذا الفضاء التعليمي قد يصبح عاملا مهيئا للانحراف فمصاحبة أصدقاء السوء يمكن أن تنطلق من هذا الفضاء أومن جواره في ساعات الفراغ، وينساق الطفل تدريجيا من تعاطي التدخين والعنف اللفظي إلى تعاطي المخدرات وارتكاب جرائم العنف. والغالب أن جنوح الأطفال قد يكون ناتجا عن تقصير المدرسة في أداء مهمتها، وفشلها في بيئته لمواجهة معترك الحياة، وعادة ما يتمثل هذا التقصير في إهمال شخصية التلميذ، وفساد الجو الأدبي في المدرسة، وفرض مواضيع دراسية لا جدوى من ورائها.

ويمكن أن نذكر عامل الفشل الدراسي الذي ينتج عن عدم تكيف الطفل مع النظام الدراسي بسبب صرامته أو صرامة القائمين عليه (المعلمين، مدير ، المدرسة...)، أو سخرية الأفراد مما يؤدي إلى القيام بما هو مناف ومضاد للمجتمع.[1]

هـ. التأخر في سن الزواج:العزوف عن الزواج تهربا من تحمل مسؤولية الزواج والأسرة والتأخير الكبير والاضطراري أو الإرادي لسن الزواج وما ينجر عنه من تراكم لكبت الغريزة والطاقة الجنسية وما ينتج عن ذلك من انحرافات في تصريف تلك الطاقة الجنسية في غير مصارفها الشرعية والأخلاقية والإنسانية الفطرية والقانونية المشروعة. وزاد من حدة الاستثارة الجنسية التعرض للتدفق الإعلامي و المعلوماتي للمواد الجنسية عبر القنوات الفضائية للبث

[1] رضا أحمد المزغني، **مرجع سابق**، ص 16 . 17.

المباشر ومنذ 1987 والانترنت منذ 1995 وغيرها من الوسائط المعلوماتية والسمعية – البصرية.

- العنوسة الإرادية والاضطرارية اللاإرادية والبوار في الوسط النسوي.
- الطلاق وتزايد أثاره وفداحة فاتورته اقتصاديا، اجتماعيا ونفسيا وتربويا على المطلقين والأبناء (على الأسرة).
- غلاء المهور والمغالاة فيها وارتفاع تكاليف الأعراس وغياب تقنيات ملائمة لذلك وتحكم التقليد والمفاخرة والمجاملات في مراسيم الزواج وعاداته وهذا بشكل مناف لتعاليم الإسلام الصحيح.
- تدهور ظروف وشروط الحياة الحضرية والريفية تحت ضغط سكاني متزايد وتنقل حركة سكانية غير مسبوقة بحثا عن السكن،الأمن، المعيشة.[1]

كل هذا أدى إلى استفحال آفات اجتماعية خطيرة وانتشار سلوكات إنحرافية مخالفة لعاداتنا وتقاليدنا.

2.عوامل بيئة: تبدو قيم المجتمع المحلي، التي تنبع من ضمن بيئته، ذات أثر فاعل في صنع شخصيات الأفراد وبلورة سلوكهم وتجعله مميزاً عن غيره من المجتمعات، فالبيئة تلعب دوراً رئيسياً في صياغة قوالب النظام الاجتماعي وبلورة العلاقات الاجتماعية، فالمجتمع المحلي الزراعي يختلف في قيمه وأعرافه ومعايير أخلاقه عن قيم وأعراف المجتمع المحلي في المدينة.

وفيما يخص موضوع البحث فان إيكولوجيا المجتمع المحلي تبدو ذات أثر واضح في تجسيد أنماط الجريمة، فجرائم سرقة المواشي وحرق المزارع هي جرائم يختص بها المجتمع الريفي، كما ترتفع نسب جرائم الثأر في المجتمعات المحلية الريفية، بينما تنتشر جرائم سرقة السيارات

[1] قاسم حجاج، **التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج**، مجلة الباحث،العدد 02، 2003، ص 86 . 87.

والتزوير والابتزاز والسطو المسلح في المدينة عادةً هذا من جانب، ومن جانب أخر فان بيئة المجتمع المحلي تحدد نسب ارتكاب الجريمة، إذ ترتفع هذه النسب في بيئة المدينة بينما تقل في بيئة الريف، وهناك العديد من العوامل التي تسهم بفعالية في النسب المرتفعة للجريمة التي ترتكب في المدينة وأهم هذه العوامل هي : .

- الكثافة السكانية العالية في المدينة مقارنة بالريف، مما يؤدي بدوره إلى زيادة نسب الجريمة حسب قانون النسبة والتناسب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان فرص تقليد ومحاكاة السلوك المنحرف تزيد هي الأخرى في المدينة عنها في الريف.
- إن التقدم الحضاري وتعقد الحياة في المدينة بما هو عليه في الريف، هما عاملان مهمان من عوامل ارتفاع نسب الجريمة فيها، فالتقدم الحضري الذي ضاعف الحاجات والرغبات، مثلما وفر العديد من أماكن الترفيه والمتعة (كالنوادي ودور السينما ... وما إلى ذلك)
- ان تعقد الحياة في المدينة مقارنة بما هي عليه في الريف يعد عاملاً مهماً من عوامل ارتفاع نسب الجريمة، فبيئة المدينة تتسم بالتعقيد، إذ أن العلاقات الاجتماعية فيها تحكمها المتعة والمصلحة الشخصية أكثر من العلاقات العاطفية والانفعالية، وبخاصة على مستوى الأسرة وجماعات الرفقة، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار العاطفي بالنسبة للأفراد .وبالتالي قد يدفع بهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي لمواجهة ذلك.إما في المجتمع الريفي فان حميمية العلاقات الشخصية وبساطة حياتها من الأشياء التي تجعل أبناء الريف أكثر استقراراً من الناحية الانفعالية.[1]

3.العوامل الاقتصادية: تلعب الحالة الاقتصادية التي يعيش فيها الفرد دوراً بارزاً في انحرافه، فلا يمكن إنكار دور الفقر والبطالة وحالة المسكن في الدفع نحو الانحراف والجريمة.

أ. **الفقر وأثره على الانحراف الأحداث:** يعرف الفقر بأنه تلك الحالة التي لا يكفي فيها دخل الفرد لإشباع الحاجات الأساسية للمحافظة على كيانه المادي والنفسي، مثل المسكن

[1]محمد شلال حبيب، **مرجع سابق**، ص 257.

الصحي والغذاء الصحي والعلاج، والحد الأدنى لغير ذلك من الضروريات التي تفرضها الحياة ؛ والفقر حالة نسبية تختلف من شخص لآخر في الدولة الواحدة .

والواقع، أن البيئة الفقيرة التي ينشأ فيها الفرد تنعكس عليه بشكل سلي سواء صحياً أو تربوياً، فالأب يضطر إلى السفر أو الخروج إلى العمل لمواجهة ظروف المعيشة القاسية فيهمل أطفاله وينصرف عن تربيتهم، مما يؤدي إلى ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء وغياب السلطة الضابطة داخل المنزل، كما أن الأم التي تضطر للخروج للعمل لمساعدة الزوج في توفير نفقات الأسرة، تاركة أطفالها في المنزل أو عند أحد الجيران أو في دور الحضانة لفترات طويلة، ثم تعود إلى البيت منهكة : الأمر الذي يؤثر بالسلب على درجة اهتمامها بالأطفال، ومنحهم الرعاية والعناية الكافية، ولا شك في أن ذلك يؤثر تأثيرا سلبيا على تربية الأولاد وممارسة واجب الإشراف والرقابة عليهم، الأمر الذي قد يعرضهم للانخراط في جماعات السوء، ويندفعون نتيجة لذلك إلى ارتكاب جرائم سرقة أو تسول، وقد يدفع القفر الأسرة إلى عدم مواصلة تعليم أبنائها، فيتركون المدرسة ويتجهون إلى ممارسة مهن شاقة وينخرطون في مجتمع قد يعرضهم للانحراف وقد يتجهون إلى التشرد والتسول في الشوارع الرئيسية والميادين العامة.[1]

ب.**البطالة وأثرها على الانحراف:** يقصد بالبطالة تعطل الإنسان عن العمل برغم قدرته عليه، وهي بهذا المعنى لدرك شريحة كبيرة من الأفراد داخل المجتمع خاصة في الدول النامية، والواقع من الأمر، أن البطالة لا يقتصر أثرها فقط على تعطيل طاقة إنتاجية هائلة، ومن ثم فقدان جانب من الدخل على المستوى الفردي والمستوى الدخل القومي معا، وإنما لها آثارها الاجتماعية الأكثر خطورة من ذلك، إذ تدفع الإنسان عموماً إلى الانحراف سواء نتيجة الفراغ الذي يحيط به، أو لتدبير ما يحتاج إليه، فقد يؤدي الفراغ الذي يشعر به الفرد المتعطل، إلى إحساسه باليأس والإحباط، الأمر الذي يدفعه إلى الحصول على الكسب بأي

[1] سماح سالم وآخرون، **الخدمة الاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2014، ص 106 . 107.

وسيلة حتى ولو كانت غير مشروعة، ويبدأ تحت ضغط الحاجات الملحة في ممارسة السلوك المنحرف، ولهذا كانت البطالة دافعاً للانحراف وارتكاب الجريمة، وفضلاً عن ذلك فإن عدم توافر العمل بصفة دائمة للفرد والالتحاق بعمل ما بصفة متقطعة، يمكن أن يولد في نفسه مشاعر الخوف والقلق والإحباط، نتيجة عجزه وعدم قدرته إشباع الحاجات الضرورية له ولأفراد أسرته، وغالبا ما تنعكس هذه المشاعر والاتجاهات على سلوكه.[1]

ج. **حالة المسكن:** ويقصد بحالة المسكن، مدى صلاحيته لسكن أفراد الأسرة من عدمه نواح أهمها : نسبة الازدحام ومدى ملائمة مساحة المسكن وعدد وحداته بالقياس لحجم الأسرة وعدد أفرادها، بالإضافة إلى مدى تحقيقه لمبدأ الفصل في المبيت بين الأخوة أو الأقارب ؛ ومدى توافر الشروط الصحية المتعلقة بالتهوية والإضاءة العوامل الفردية والبيئية التي تساهم في نشأة السلوك الإنحرافية والصرف الصحي، والمياه النقية والكهرباء ودرجة الرطوبة ؛ إلى جانب حالة البناء ومواصفات المواد المشيد منها، وموقع السكن وبعده عن وسائل المواصلات، والحي الذي يقع فيه المسكن ومستواه الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن مدى جاذبية المسكن لإقامة واستقرار أفراد الأسرة، ولا ريب في ان المساكن غير الملائمة، أو التي لا تتوافر فيها كافة الشروط اللائقة للسكن، تعتبر دافعاً للجنوح ووسيلة مهيئة للانحراف لما لها من أضرار بالغة على أفراد الأسرة بوجه عام، وعلى الصغار منهم بوجه خاص ؛ سواء من الناحية البدنية أم النفسية والافتقار إلى الشروط الصحية من حيث التهوية والمناخ ودرجة الرطوبة ونقاء مياه الشرب، تؤدي بطبيعة الحال إلى أضرار صحية ؛ كذلك فإن الازدحام وضيق المكان يؤديان إلى الإرهاق والتوتر والصراع المنزل، والنزاع المستمرين لافراد الأسرة.[2]

[1] سماح سالم وآخرون، **مرجع سابق**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2014، ص 107 . 108.

[2] سماح سالم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 108 . 109.

4.العوامل الثقافية والدينية: [1]

إذ تجد أعداد معتبرة من الشباب من يعرف الكثير عن البلدان الغربية وخاصة ما يتعلق بالفن والسينما والرياضة، ويعرف القليل عن تاريخه الديني ومنجزات الحضارة الإسلامية مثلا يكفي أن تسأل الشباب عن مناسبة عاشوراء وماذا تعنيه، أو عن تسميات الأشهر العربية، فلا يمكنهم أن يجيبوا. ويسجل أيضا شيوع الثقافة الاستهلاكية، ما ساهم في تشويه بعضا من تقاليده وأعرافه، فانتشار الأزياء والمنتجات الأمريكية والأوروبية جعلت الكل يلبس على الموضة الغربية. سواء المرأة أو الرجل، فالشباب اليوم يلبس القميص والجينز الضيق بطريقة منافية للدين والأخلاق والقيم التي تربى عليها ويصفف شعره بطريقة **(السبايكي)**، ويتابع قصات الشعر الحديثة والغربية، وينفق أموالا كثيرة على الاهتمام بمظهره. وظهور اللغة الفرنسية والانجليزية المطبوعة على ملابس الأطفال والشباب والتي تحمل أحيانا ألفاظا وجملا جنسية مثيرة للشهوة ومس المشاعر والأخلاق الإسلامية وتروج للإباحة في العلاقات بين الرجل والمرأة [2]، وتساهم في نشر ثقافة العنف أيضا.

كما الدين له دوراً أساسيا في تهليب النفس البشرية ودفعها إلى التمسك بالقيم والمبادئ الأخلاقية، وبالتالي فإن للدين تأثيرا عاما على الظاهرة الإجرامية، يتمثل في الإقلال من نسبة الجرائم المرتكبة في المجتمع، فالدين يقوم بدور هام في تهذيب سلوك الفرد وتقوية عوامل المقاومة لديه ضد الانحراف والانجراف في طريق الإجرام، فيأتي سلوكه متفقا مع ما تحض عليه الأديان السماوية من قيم وتعاليم، ومتمشيا في نفس الوقت مع القانون السائد في المجتمع.ويمكن تفسير ذلك بأنه، توجد نقاط التقاء كثيرة بين الأديان السماوية وما تنادي به من قيم وتعاليم وبين القانون وما يتدخل لحمايته من مصالح اجتماعية مستوحاة من نفس التعاليم والمبادئ الدينية والأخلاقية ؛ فالدين والقانون العوامل يحرصان

[1] الرقيب صالح، **سلسلة أتعرف على: العولمة**، دار البحار للطباعة والنشر والتوزيع، د ب، 2008، ص 35.

[2] الرقيب صالح، **مرجع سابق**، ص 38.

على حماية حقوق الإنسان في الحياة وفي سلامة جسمه وفي حماية عرضه وشرفه وماله ضد الاعتداء.

وعلى الرغم من الدور الوقائي للدين في مكافحة الظاهرة الإجرامية، إلا أنه يشكل في أحوال استثنائية عاملا من العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، وذلك عندما يضعف الوازع الديني لدى الفرد والجماعة.[1]

5.العوامل التكنولوجية:

من عوامل انحراف الشباب التي تدفعهم إلى الشقاوة وارتكاب الجريمة التطور الهائل لتكنولوجيات الاتصال والإعلام وما يشاهدونه في وسائل الإعلام:

أصبحت وسائل الإعلام في عالمنا المعاصر من ضرورات التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، بل وبين مختلف المجتمعات على مستوى العالم، وعلى قدر ما تحمله هذه الوسائل من ايجابيات على الاتجاهات النفسية لأفراد المجتمع فإن تحمل من طرف آخر سلبيات على الأنماط السلوكية، الأمر الذي يتبعه زيادة معدلات الجنوح والجريمة.

من أهم الرواد الأوائل الذين اهتموا بدراسة العلاقة بين وسائل الإعلام والتغير **D.Lerne**في هذا السياق يعتبر الاجتماعي–الثقافي، إذ قام مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي بدراسة ميدانية لست بلدان شرق – أوسطية وصاغ نتائج دراسته في شكل نظرية حول دور الإعلام في التحديث أو التغير الاجتماعي–الثقافي. ومفادها أن عملية التغير الاجتماعي–الثقافي تتم حسب مراحل محددة وفي مقابل ما جاء به ليرنر فهناك من ينظر لدور وسائل الإعلام بالسلبي، وبصفة عامة، يمكن القول أنه توجد علاقة مباشرة بين الجريمة والانحراف من جهة، وبين مشاهدة العنف والإجرام التي تنقلها وسائل الإعلام من جهة أخرى، إذ أن هناك نزعة غريزية أدى الأشخاص، خاصة ذوي الشخصية غير المكتملة النمو لتقليد بعض

[1] سماح سالم وآخرون،**مرجع سابق**، ص 112 . 113.

المشاهد التي يشاهدونها، من الأمثلة حول حوادث حدثت إثر عرض إعلامي تأثر بها خاصة من منهم في سن المراهقة أو الشباب فارتكبوا أفعالا على منوالها.[1]

ثالثا: أنواع المجرمين:

هناك عدة تصنيفات للمجرمين ونذكر منها هذا التصنيف:[2]

أ المجرم بالفطرة : ويتميز هذا الطراز من المجرمين بتوافر صفات ومقاييس انثروبولوجية ترتد إلى الأزمنه الأولى من مراحل تطور الحياة حيث كان يتميز بها الإنسان والحيوان البدائي وتختلف عن الملامح الطبيعية للإنسان العادي في العصر الحديث، وقد عدد **لومبروزو** هذه الخصائص واعتبر أن من يتوافر فيه خمس أو ست خصائص منها فأنه يعتبر مجرماً بالميلاد واهم ما يميزه أن ارتكابه الجريمة ينشأ عن دفع العوامل البيولوجية من دون ما حاجة إلى أية إثارة خارجية أو بيئية تساعد في إتمام تلك الجريمة.

ب المجرم المجنون : وتضم هذه الفئة كل شخص مصاب بنقص أو ضعف في قواه العقلية يؤدي إلى اختلال وظائفها مما يفقده ملكة التمييز بين الشر والخير ويجعله على درجة من الخطر تقتضي إما إيداعه في إحدى المصحات لعلاجه من مرضه أو إبعاده عن المجتمع في حالة استحالة هذا العلاج، وقد قسم **(لومبروزو)** المجرمين المصابين بأمراض عقلية إلى ثلاثة أقسام هم : المجرم الصرعي، والمجرم السيكوباتي، والمجرم المجنون، مع الاهتمام بحالة المجرم الأخير لما يرتبه الجنون في المجتمع من اثأر أخلاقية واجتماعية تنشأ من ارتكاب جرائم يجزع لها الرأي العام.

ج.المجرم بالعادة : وهو المصاب بنقص عقلي وضعف خلقي، فإذا صادف ظروفاً اجتماعية سيئة، كالبطالة، أو إدمان الخمور، فأنه يعتاد على ارتكاب الجرائم، وهذا الصنف

---

[1] السعيد بو معيزة، **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب**، أطروحة دكتوراه، اعلام والاتصال ، جامعة الجزائر، 2006، ص 111 . 113.

[2] صلاح هادي صالح الفتلاوي، **الخطورة الاجرامية واثرها في تحديد الجزاء الجنائي**، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 2004، ص 99 . 104.

من المجرمين يعتبر مصدراً مستمراً للإجرام، بسبب طبيعتهم النفسية المستعدة دوماً لارتكاب المزيد من الجرائم وهناك شبه إجماع في الفقه، على أن الفئات الثلاث السابقة تمثل درجة متقدمة من الخطورة الإجرامية تحتاج إلى أفراد تدابير وقائية خاصة لكل منها لمنع استشراء عدواها للآخرين.

د.المجرم بالصدفة : هو ذلك الإنسان الذي يرتكب جريمته بفعل تأثير العوامل الخارجية فيه من دون أن يكون مهيأ من قبل لذلك، فهو يعاني من ضعف خلقي يجعله أكثر استجابة لتأثير تلك العوامل الخارجية من غيره، حيث أن الدافع إلى الجريمة والمانع منه لديه في حالة من التوازن، فهو لا يبحث عن الجريمة ولكنه يقع فيها بسبب مؤثرات خارجية طارئة تجعله يتورط فيها لعجزه عن تقدير الأمور، وهذا يقتضي إفراد تدبير خاص له لأجل علاجه والحيلولة دون تحويله إلى مجرم بالعادة.[1]

هـ.المجرم بالعاطفة : يتميز بازدياد درجة حساسيته وحدة تأثره بالانفعالات والعواطف، مما يجعله يستجيب لها بشكل مبالغ فيه فيرجع سلوكه الإجرامي إلى أسباب عاطفية، كالحماس والغيرة والدفاع عن الشرف، واغلب جرائمه اعتداء على الأشخاص أو جرائم سياسية.[2]

[1] صلاح هادي صلاح الفتلاوي،المرجع السابق، ص111-113

[2]صلاح هادي صالح الفتلاوي، **مرجع سابق**، ص 99 . 104.

المبحث الثالث: قراءة سوسيواحصائية لإحصاءات الشرطة القضائية لولاية المدية.

تمهيد:

إن تبني مقاربة إحصائية من خلال المعطيات المتحصل عليها من قبل الشرطة القضائية لولاية المدية والمتمثلة في الجرائم الأكثر انتشارا في منطقة المدية خلال السنوات الخمس الأخيرة أي من (2017 إلى غاية 2021)، سيتم في هذا المبحث القيام بقراءة سوسيواحصائية للانماط الخمس المنتشرة في منطقة المدية.

قراءة سوسيواحصائية لبيانات الجدول المقدم لنا من قبل مصالح الشرطة القضائية لولاية المدية:

الجدول رقم (02): تطور نسب الجرائم المرتكبة من 2017الى 2021*

نوع القضايا	2017		2018		2019		2020		2021		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الجرائم ضد الأشخاص(الضرب والجرح العمد)	924	54.35	1088	60.07	1338	75.89	880	59.25	968	60.95	5198	62,27
جرائم المخدرات(التروي ج للمخدرات والمؤثرات العقلية)	108	06,35	160	8.83	208	11.79	401	27.00	303	13.09	1180	14,14
الجرائم ضد الممتلكات (السرقة بمختلف انواعها)	485	28,53	424	23.41	97	5.50	103	6.93	201	12.65	1310	15,69
الجرائم الاقتصادية (النصب و الاحتيال و الاختلاس)	115	06,76	64	3.53	60	3.40	46	3.09	53	3.33	338	4,05
الجرائم المتعلقة بالآداب العامة	68	04	75	4.14	60	3.40	55	3.70	63	3.96	321	3,85
المجموع	1700	100	1811	100	1763	100	1485	100	1588	100	8347	100

* حساب نسبة التطور : س2/س1 *100=....-100

مثال: حساب نسبة التطور 2017-2018: 924/1088*100= 117.748 -100= 17.748 %

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (02) المقدم لنا من طرف مصالح الشرطة القضائية لولاية المدية خلال السنوات الخمس الأخيرة أي من سنة 2017 الى 2021 والذي يمثل أنواع الجرائم الأكثر انتشارا بمنطقة المدية تبين أن :

01-النوع الأكثر انتشارا بمنطقة المدية هو جرائم ضد الأشخاص خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2021 بعدد5198 كمجموع الجرائم خلال الخمس السنوات الأخيرة حيث تراوحت النسب بين 924 سنة 2017 أي بنسبة 54.35%و1088 سنة 2018 بنسبة 60.07%وبلغت ذروتها سنة 2019 ب 1338 جريمة بنسبة 75.89% و في سنة 2020 قدرت بـ 880 جريمة بنسبة 59.25 % في سنة 2021 ب 968 أي بنسبة 60.95%.

02-غير أن النوع الثاني في منطقة المدية تمثل في جرائم ضد الأشخاص بإجمالي العدد خلال الخمس سنوات 1180 جريمة موزعة على السنوات كالتالي :

بلغت ذروتها سنة 2017 بنسبة 28.53% بعدد 485 جريمة ، وفي سنة 2018 بلغ عدد الجرائم 424 بنسبة 23.41% لتنخفض ستة 2019 327 جريمة أي بلغ عدد الجرائم 97 جريمة مقدرة بنسبة 5.50% لتعود للارتفاع في سنة 2020 أي بعدد 103 جريمة قدر بنسبة 6.93% لتزداد ارتفاعا في سنة 2021 حدد ب 201 جريمة أي بنسبة 12.65%

03-من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح أن جرائم المخدرات جاءت في النوع الثالث الأكثر انتشارا في منطقة المدية حسب الإحصائيات المقدمة لنا من قبل مصالح الشرطة القضائية لولاية المدية قدر بمجوع 1180 جريمة خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2021 مزوع على السنوات كالتالي :

في سنة 2017 نسبة جرائم المخدرات قدر ب 06.35% أي بعدد 108 جريمة ، لترتفع سنة 2018 بعدد 160 جريمة اي بنسبة 8.83 ، لتستمر في الارتفاع فقد

سجل في سنة 2019،208 جريمة بنسبة 11.79 % وفي سنة 2020 بلغ عدد الجرائم 401 جريمة بنسبة 27% ، لتنخفض سنة 2021

04- النوع الرابع حسب الجدول أعلاه يعود إلى الجرائم الاقتصادية بجموع 1310 جريمة خلال الخمس سنوات المبينة في الجدول السابق

حيث سجل اعلى نسبة سنة 2017 بـ 06.76% وبنسب متقاربة خلال السنوات 2018،2019،2020،2021

وأخر نوع في منطقة المدية تمثل في الجرائم المتعلقة بالآداب العامة بلغ ذروته سنة 2018 بمجموع 75 جريمة أي بنسبة 4.14 وفي سنة 2019 قدر ب 60 جريمة وفي سنة 2020 قدر بنسبة 3.70 % أي بعدد 55 جريمة ، وفي سنة 2021 قدر بنسبة 3.96% أي بعدد 63 جريمة .

هذه قراءة بيانات الجدول رقم 02 المقدم من قبل مصالح الشرطة القضائية لولاية المدية

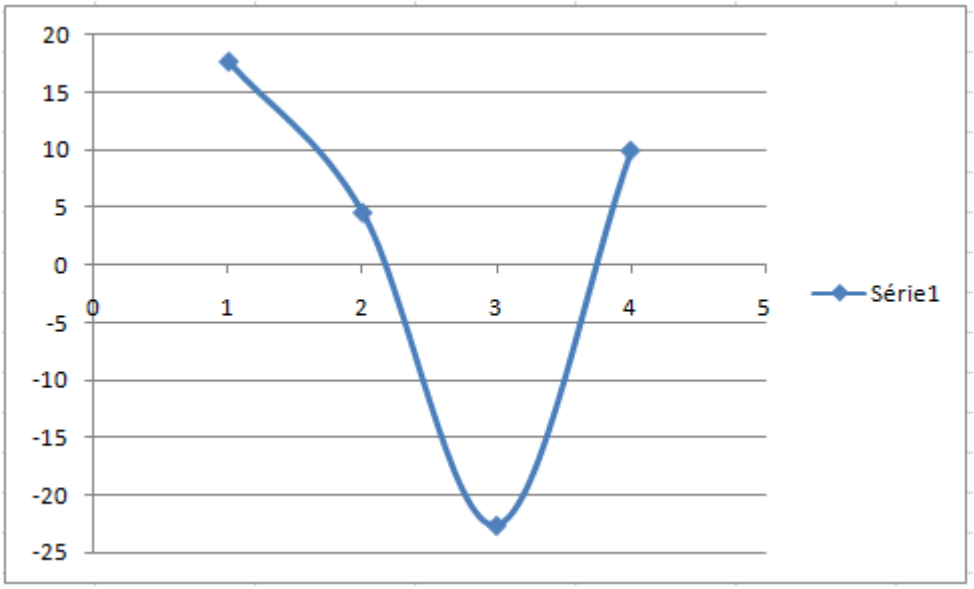
- وفي مايلي ستكون قراءة لنسب الزيادة للجرائم المرتكبة من 2017 الى 2021 حسب المنحنى البياني:

أولا: الجرائم ضد الأشخاص(الضرب والجرح العمد)

الجدول رقم(03) تطور نسب الجرائم المرتكبة من 2017الى 2021

السنة	2017/ 2018	نسبة الزيادة • %	2018/ 2019	نسبة الزيادة %	2019 /2020	نسبة الزيادة %	2020/ 2021	نسبة الزيادة
الجرائم ضد الأشخاص(الضرب والجرح العمد)	946 /1088	17.748	1088/ 1138	04,59	1138/ 880	-22,67	880/ 968	10

المصدر: إعداد الطالب بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف مصالح الشرطة القضائية لولاية المدية 2017/2021



الشكل رقم (01) يمثل تطور الجرائم ضد الاشخاص

• حساب نسبة التطور: س2/س1 *100=....-100

نلاحظ من خلال الشكل رقم **(01)**أعلاه أن الجرائم ضد الأشخاص في ولاية بلغت نسبة الزيادة سنة[2018/2017] حسب الجدول أعلاه قدرت بـ 17.748% .

وبلغت نسبة تطور الزيادة بين سنة [2019/2018] بـ04.59% حيث تزامنت هذه الفترة مع الحراك في الجزائر وغالبا ما تزداد هذه الجرائم في مثل هذه الحالات التي تمر بها المجتمعات ، لتعود للانخفاض [2020/2019] بنسبة -22.67 وهذا راجع للوضع الذي مر به العالم عامة والجزائر خاصة جراء انتشار فيروس كورونا لتعود للارتفاع . [2021/2020] جراء العودة التدريجية للحركة في البلد مع بداية تلاشي و القيام بالواجبات الاحترازية حيث قدرت نسبة الزيادة بـ 10% .

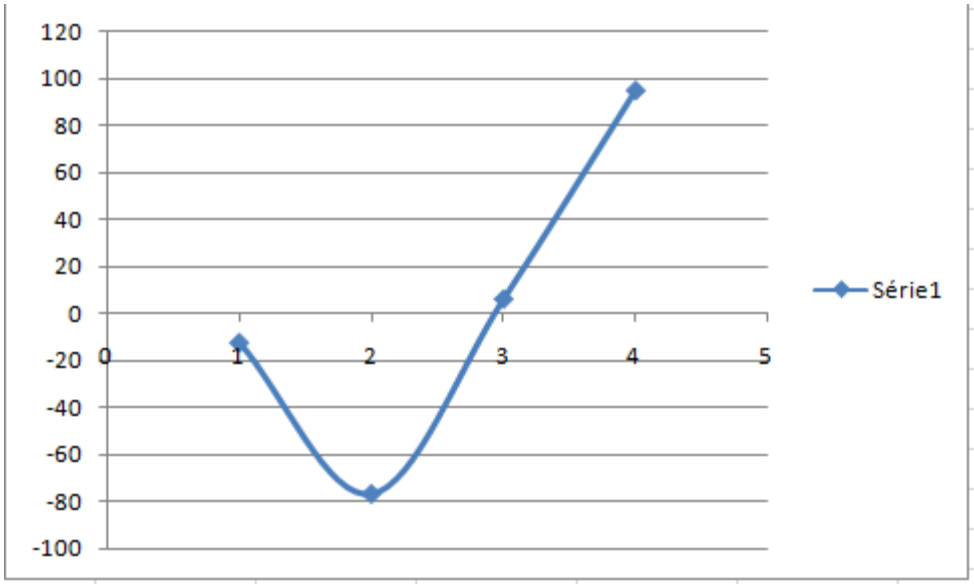
هذا النوع من الجرائم يعتبر من الجرائم الأكثر انتشارا في منطقة المدية وذلك لسهولة القيام به كما أنها مرتبطة بالحياة و التعاملات اليومية للأفراد والمجتمعات ، وتكون أكثر انتشارا في الأماكن العمومية والخاصة ، يمكن لأي فرد أن يتعرض للضرب والجرح والسب والشتم .... في الساحات العمومية و إثناء العمل والتجول والتسوق وفي وسائل النقل .

ثانيا: الجرائم ضد الممتلكات (السرقة بمختلف انواعها)

الجدول رقم (04) تطور نسب الجرائم ضد الممتلكات من 2017الى 2021

السنة	2017/ 2018	نسبة الزيادة • %	2018/ 2019	نسبة الزيادة %	2019 /2020	نسبة الزيادة %	2020/ 2021	نسبة الزيادة
الجرائم ضد الممتلكات (السرقة بمختلف انواعها)	485/424	-12.57	97/424	-77.12	103/97	6.1	201/103	95.14

المصدر: إعداد الطالب بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف مصالح الشرطة القضائية لولاية المدية 2021/2017



الشكل رقم(02) يمثل نسب تطور الجرائم ضد الممتلكات

من خلال المنحى أعلاه والذي يبين نسب الزيادة في جرائم الممتلكات المتمثلة في السرقة بمختلف أنواعها تبين أن في [2018/2017] بلغت نسبة الزيادة بـ **10.29 %** في هذه المرحلة لتنخفض في سنة [2019/2018] و تنخفض أيضا سنة [2021/2020] يمكن تفسير ذلك بأن معظم المتورطين الذين يقومون بهذه الجرائم لتلبية بعض الحاجيات يكونون مسبوقين قضائيا مما زاد من تفاقم هذه الظاهرة هو

• حساب نسبة التطور: س2/س1 *100=....-100

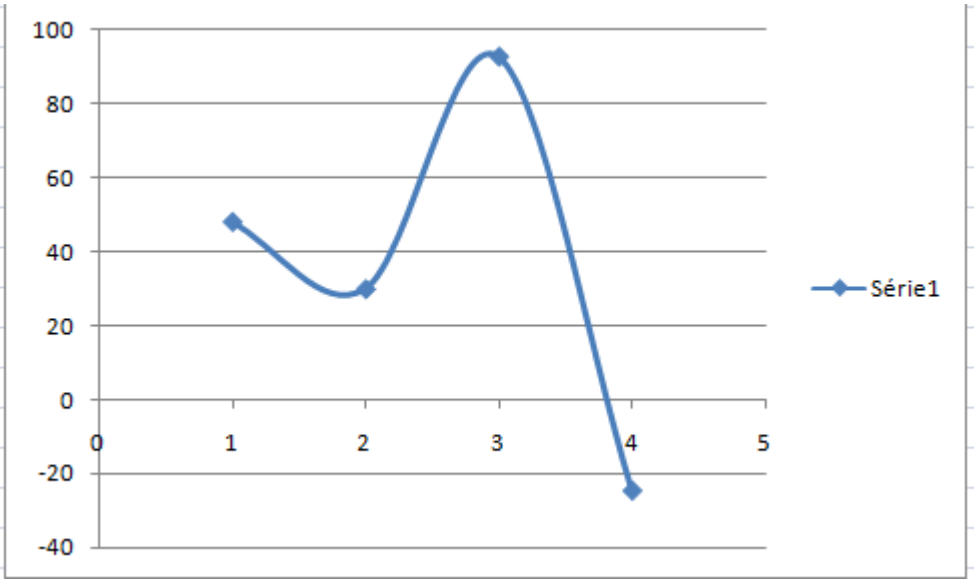
استفادة هؤلاء المتورطين من ضروف تخفيف العقوبة ومن تشكيل جماعات إجرامية جديدة داخل السجن هذه النتائج تتوافق مع دراسات العودة إلى الجريمة .

ثالثا: جرائم المخدرات(الترويج للمخدرات والمؤثرات العقلية)

الجدول رقم (03)تطور نسب الجرائم المرتكبة من 2017الى 2021

السنة	2017/ 2018	نسبة الزيادة • %	2018/ 2019	نسبة الزيادة %	2019 /2020	نسبة الزيادة %	2020/ 2021	نسبة الزيادة
جرائم المخدرات(الترويج للمخدرات والمؤثرات العقلية)	160/108	48.14	160/208	30.00	208/401	92.78	401/303	-24.43

المصدر: إعداد الطالب بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف مصالح الشرطة القضائية لولاية المدية 2021/2017



الشكل رقم (03) يمثل تطور نسب جرائم المخدرات

من خلال المنحنى أعلاه والذي يوضح نسب الزيادة في جرائم المخدرات : في فترة [2018/2017] بلغت نسبة الزيادة بـ**10.29%** و وفي فترة [2020/2019] بلغت

• حساب نسبة التطور: س2/س1 *100=....-100

نسبة **20.00%** لتعود للارتفاع في الفترة [2020/2019] وفي فترة [2021/2020] كون أن ولاية المدية تعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب وكونها متمركزة في منطقة الوسط الجزائري مما جعل هذا النمط من الإجرام منتشر بكثرة في منطقة المدية . ويعود سبب تراجع جرائم المخدرات في الفترة [2021/2020/2019] بسبب الحجر الصحي الذي كان السبب الرئيسي في نقص هاته الجرائم في تلك الفترة، ومن خلال تصفحنا للصفحة الرسمية للشرطة في ولاية المدية يتضح أيضا أن أغلب المحكوم عليهم في هذا النوع من الإجرام اغلبهم مسبوقين قضائيا.

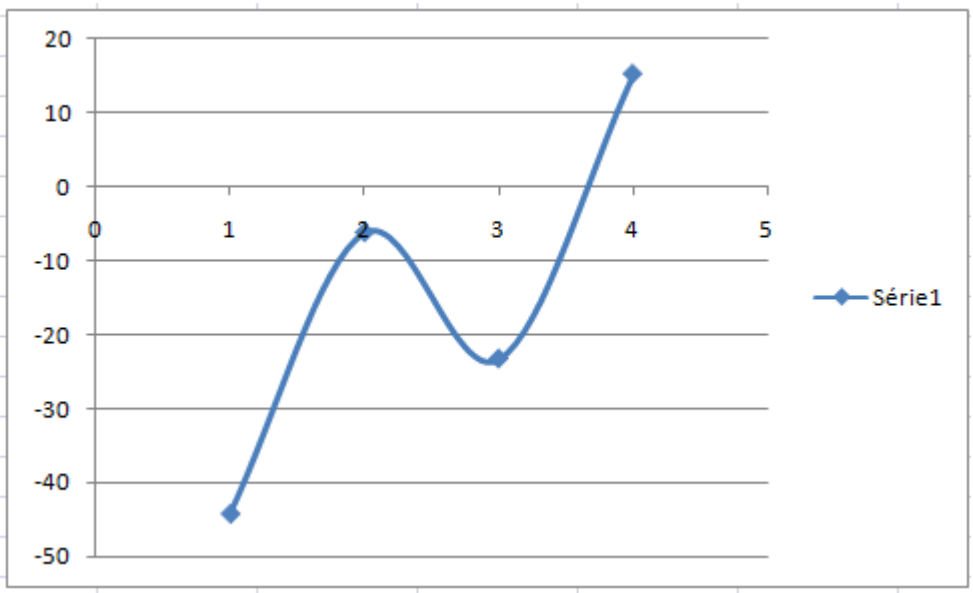
رابعا: الجرائم الاقتصادية (النصب و الاحتيال و الاختلاس)

السنة	2017/ 2018	نسبة الزيادة • %	2018/ 2019	نسبة الزيادة %	2019 /2020	نسبة الزيادة %	2020/ 2021	نسبة الزيادة
الجرائم ضد الممتلكات (السرقة بمختلف انواعها)	64/115	-44.34	60/64	-6.25	46/60	-23.33	53/46	15.21

المصدر: إعداد الطالب بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف مصالح الشرطة القضائية لولاية المدية 2021/2017

• حساب نسبة التطور: س2/س1 *100=....-1

]



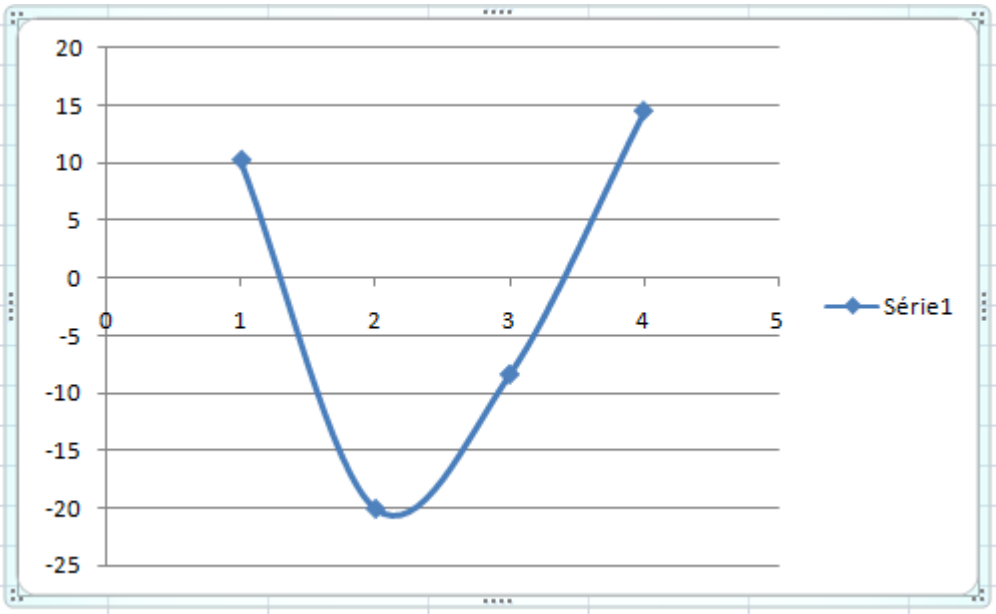
الشكل رقم (04) يمثل تطور نسب الجرائم الاقتصادية.

من خلال المنحنى أعلاه الذي يمثل نسب زيادة الجرائم الاقتصادية والمتمثلة في (النصب و الاحتيال و الاختلاس) كانت النسب متقاربة في كل الفترات حيث اعلي نسبة قدرت ب **10.29 %** في الفترة [2018/2017] و انخفضت في الفترتين المتتابعتين [2019/2018][20192020] لتعود للارتفاع في فترة الحجر الصحي [2021/2020] بنسبة **14.54%** هاته الجرائم غير منتشرة بكثرة في منطقة المدية كون منطقة المدية ليست بالمنطقة الصناعية والتجارية الكبيرة ولا تعرف حركة لرؤوس الأموال وبسبب موقعها الجغرافي أيضا وانتشار هاته الجرائم أغلبها يكون في المناطق الحدودية والمناطق الكبرى و الإستراتيجية في الجزائر التي تعرف حركة واسعة في مجال الاقتصاد.

خامسا: الجرائم المتعلقة بالآداب العامة 2021/2017

السنة	2017/ 2018	نسبة الزيادة • %	2018/ 2019	نسبة الزيادة %	2019 /2020	نسبة الزيادة %	2020/ 2021	نسبة الزيادة
الجرائم ضد الممتلكات (السرقة بمختلف انواعها)	75/68	10.29	60/75	-20	55/60	-8.33	63/55	14.54

جدول رقم (05) **تطور نسب الجرائم المتعلقة بالآداب العامة من 2017الى 2021***



الشكل رقم (05) يمثل تطور نسب الجرائم المتعلقة بالآداب العامة

يعتبر هذا النوع من الجرائم اقل انتشارا في ولاية المدية وهذا الرقم لا يعكس الرقم الحقيقي للجريمة كونها من الجرائم المسكوت عنها لا يمكن التبليغ عنها خوفا من جريمة الفضيحة باعتبار مجتمع المدية من المجتمعات المحافظة والمترابطة فيما بينها وحدوث هذه الجرائم يؤثر على سمعة العائلات فغالبا ما يتم السكوت عنها، إضافة إلى خصوصية المجتمع المحافظ والذي يقدس العائلة وغالبا ما يتم

• حساب نسبة التطور: س2/س1 *100=....-100

مثال: حساب نسبة التطور 2017-2018: 924/1088*100= 117.748 -100= % 17.748

القيام بهذا النوع من الجرائم خارج تراب المدية . و من خلال المنحى تبين لنا إنا نسبة التطور سنة[2018/2017] كانت 10.29**%** لتنخفض في السنوات الموالية الى ان تبلغ ذروتها فترة [2021/2020] بنسبة زيادة قدرت بـ 14.54% بسب فترة الحجر الصحي .

المبحث الثالث : سبل الوقاية من الجريمة: [1]

1. الحكومة:

- الحد من الجهل والفقر والبطالة ومكافحة الفساد التعليمي والمخدرات.
- فرض قوة القانون بصورة حازمة لا قانون القوة.
- إدخال الدراسة القانونية ضمن المنهاج التعليمي في المدارس والجامعات.

2. المشرع:

- أنسنة القانون (القانون الجنائي الإنساني).
- سن قانون عقابي حديث موحد.
- اعتماد الوسائل البديلة للدعوى الجزائية وبدائل العقوبات.

3. القضاء والنيابة:

- كفالة نيابة عامة وقضاء ، قوي ، كفوء ، نزيه ، عادل ، حيادي ومستقل.
- اعتماد نظام التقاضي الالكتروني والقاضي الجوال لسرعة الفصل في القضايا.
- إنشاء محكمة خاصة بالجنايات ونيابة خاصة للحد من الإجرام .

4. الشرطة والأمن:

- نشر الدوريات الأمنية الراجلة والمتنقلة في الأحياء المستهدفة على مدار الساعة
- استخدام التقنية الحديثة في الرقابة والاثبات الجنائي.

5. الفرد والمجتمع:

- تنمية الوازع الديني وتنقية النفس من شرورها ورعاية الأسرة.
- حماية الفرد نفسه من الوقوع ضحية للجريمة ومن خطر أصدقاء السوء.
- تطوير الدور الايجابي للإعلام وخاصة المجتمعي.

[1] عبد القادر جرادة، **طرق وسبل الوقاية من الجريمة**، موقع قانون العرب (https://www.law-arab.com/2017/05/Methods-crime-prevention.html#0)، متاح يوم 2022/05/15.

خلاصة:

تطرق هذا الفصل إلى مجوعة من العناصر والنقاط التي ركزت على الجريمة كظاهرة اجتماعية بصفة خاصة، حيث اهتم هذا الفصل بإبراز طرق تصنيفات الجرائم حسب معايير متعددة وركزنا أيضا على خصائص الجريمة و عوامل السلوك الإجرامي بالإضافة إلى قراءة سوسيواحصائية لإحصاءات الشرطة القضائية لولاية المدية وفي المبحث الرابع لسبل الوقاية والحد من الجريمة.

تمهيد

إن الجانب الميداني من أهم مميزات البحوث الاجتماعية، باعتباره الجانب المكمل للدراسة النظرية، وذلك من أجل اختبار فرضيات هذه الدراسة، وللحصول على نتائج للظاهرة المدروسة عن طريق تحديد أسس منهجية، التي يمكن للباحث من خلالها معرفة واقع المشكلات و الكشف عن أسباب ظهورها والنتائج المترتبة عنها، تتمثل في تناول الموضوع في إطار نظري قبل اللجوء إلى الجانب الميداني، مع توضيح المناهج المستخدمة، باستعمال أدوات جمع البيانات، وفي الأخير التوصل إلى النتائج والاستنتاجات العامة.

دراستنا هذه هي دراسة سوسيواحصائية لنمطية الجريمة، المدية أنموذجا. وقد تم تواصلنا مع الجهات المعنية قصد الحصول على المعطيات الإحصائية، ونظرا لضيق الوقت مع تحديد يوم 16 جوان 2022 كأخر اجل الإيداع المذكرات، ونظرا لعدم تمكننا من الحصول على هذه المعطيات وفق المتغيرات المصاغة في إشكالية البحث، اقتصر عملنا هذا على الجانب النظري مع تحليل معطيات إحصائية عامة لإحصائيات الشرطة القضائية لولاية المدية، والتي تحصلنا عليها بتاريخ 15 جوان، رغم أن تصورنا المنهجي للدراسة كان قائما على دراسة الارتباطات السببية بين المتغيرات السوسيوديموغرافية التي تحكم الظاهرة الإجرامية بناءا على الجرائم الأكثر انتشارا في منطقة الوسط (المدية).

وعليه ارتأينا لوضع تصور للجانب الميداني للدراسة يمكننا من إعطاء صورة توضيحية حول هذا الجانب الأساسي من المبحث .

أولا : الإجراءات المنهجية للدراسة

1.مجالات الدراسة: المكاني– المجال الزمني – المجال البشري

أ– المجال المكاني:

أجريت الدراسة بولاية المدية:[1]

الموقع:

تقع المدية التي تحمل رمز 26 في الأطلس التلي على بعد 88 كلم جنوب الجزائر العاصمة، وتتربع على مساحة قدرها 8700 كلم2 وهي على ارتفاع 900م من سطح البحر، كما تصل إلى 1400 م في بعض المواقع كمرتفعات بن شكاو وعين بوسيف، يحدّها شمالا ولاية البليدة، جنوبا الجلفة، ومن الشرق المسيلة والبويرة، أما غربا فتحدها ولايتي عين الدفلى وتسمسيلت.

التقسيم الإداري:

كانت ولاية المدية قبل التقسيم الإداري الأخير تمتد إلى غاية الأغواط جنوبا والمسيلة والبويرة شرقا حيث كانت تتبعها ولاية الجلفة و أجزاء كبيرة من ولاية المسيلة، أما اليوم فهي تضمّ 19 دائرة و 64 بلدية.

[1] وقع ولاية المدية (http://www.wilayamedea.dz/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%80%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9.html) متاح يوم 2022/05/20.



الشكل رقم (06) يوضح خريطة ولاية المدية

التضاريس:

تمتد سلسلتها الجبلية من الونشريس غربا نحو الشمال الشرقي، لتعانق مدينة تابلاط والمتميزة بكثافة غطاءها النباتي مما وفر لها ثروة خشبية هامة ومناطق سياحية غاية في الجمال، أما في جنوب هذه الجبال تتموج تلالها ذات الطابع الفلاحي التي زينها تدفق مياه عذبة سهلت تنوع المنتوج من العنب والأشجار المثمرة.

أما وسط هذه التلال فنجد السهول الخصبة كسهل بني سليمان وهو امتداد للسهول الداخلية للجزائر مما سهل زراعة الخضروات والأشجار المثمرة، في حين فإنّ الجنوب تسوده زراعة الحبوب لعدم انتظام التساقط ولوجود مرتفعات الونشريس المتلاحمة مع جبال التيطري في محور الشهبونية – بوغزول . قصر البخاري وصولا إلى شلالة العذاورة.

المناخ:

تنتمي المدية إلى المناخ شبه القاري نظرا لعدّة عوامل ميزتها عن غيرها كالارتفاع عن مستوى البحر، ووقوعها في وسط السلسلة التلية، وامتداد الجبال من الغرب نحو الشمال

الشرقي سهل مرور التيارات الهوائية الغربية نحوها مما دفع إلى التباين في التساقط من الشمال إلى الجنوب طرديا من 900 ملم شمالا ثم حوالي 600 ملم في الوسط، لينخفض نحو 300 ملم جنوبا وبشكل متذبذب مما أدى إلى تنوع بيئي متميز. كما أن المنطقة الشمالية يميزها تساقط كثيف للثلوج في فصل الشتاء بحيث يفوق سمكه مترا في بعض الأحيان.

توزع السكان:

يغلب على نشاط سكان ولاية المدية على ما تجود عليه الأرض لذا فإن الزراعة والرعي هي الغالبة على النشاط الاقتصادي لقاطني الولاية، بحيث أنّه تقدر المساحة الإجمالية للولاية بـ 595 877 هكتار منها المساحة الفلاحية الإجمالية والمقدرة بـ 541 773 هكتار أي 88% من المساحة الكلية، والمساحة الصالحة للزراعة فهي محدّدة بـ 959 338 هكتار .

ثانيا : المنهج المستخدم في الدراسة وطريقة اختيار العينة

أ / المنهج المستخدم في الدراسة :

إن إتباع الباحث منهج معين يخضع لمدى مواءمته وموافقته لخصوصية المجتمع المبحوث وطريقة جمع المعطيات من الظاهرة المدروسة، ففي بعض الأحيان يفرض موضوع الدراسة أو مجتمع البحث أو المعطيات المراد جمعها منهجا معينا على الباحث أن يتبعه، ويكون مجبرا لإتباع ذلك المنهج دون غيره.

فالمنهج هو الطريق المؤدي للكشف عن حقيقة في العلوم المختلفة عن طريق مجموعة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العقل، وتحديد عملياته حتى يصل إلى النتيجة المعلومة [1] .

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن ومحمد علي البدوي، **مناهج وطرق البحث الاجتماعي**، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، ط2، 2007، ص117.

وعليه ارتأينا اعتمادالمنهج الإحصائيالذي يستخدم في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقتها والعوامل المؤثرة في ذلك أي دراسة حاضر، الظواهر وليس تتبع ما كانت عليه من ذي قبل، فهو يقوم برصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطوره[1]

وفي هذه الدراسة اعتمادنا على المنهج الإحصائيباعتباره المنهج المناسب ثم استخدام بعض التقنيات والذي يظهر من خلال الإحصائيات المتحصل عليها وتحليلها.

ج . المنهج الإحصائي : دراستنا قائمة على المنهج الإحصائي الذي عبارة عن مجموعة من الأساليب والطرق الرقمية، وتستخدم هذه الأساليب في جمع كافة المعلومات الإحصائية والقيام بتحليلها، ومن ثم تقديم مجموعة من التفسيرات المنطقية لهذه البيانات، ويتم استخدام أدوات البحث العلمي لجمع المعلومات عن الظاهرة والمشكلة .

نوع الجرائم : تطرقنا في هذا العمل إلى الجرائم الاقتصادية والجرائم ضد الأشخاص كذلك الجرائم ضد الممتلكات و جرائم المخدراتوالجرائم المتعلقة بالآداب العامة .بناء على احصائيات مقدمة من طرف الشرطة القضائية المدية.

التباين المكاني ،وتأثير المتغيرات السوسيوديموغرافية.

ولكن لم نتمكن من الحصول على المعطيات الإحصائية وفق متغيرات الدراسة أي: نوع الجرائم المرتكبة خلال الفترة 2017-2021 حسب المتغيرات : نوع الجريمة، المكان ، الزمان، الجاني، الضحية " السن ، الجنس، المستوى التعليمي، المهنة ،.."

[1] ربحي مصطفى عيان وعثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، ط1، 2000، ص 42-4

2017 الى 2021...الخ و هذا لدراسة الارتباطات السببية والفروق في توزيع الظاهرة الاجرامية بناء على هذه المتغيرات .

ثالثـاً : تصور لنتائج الدراسة

لقد كان الهدف من دراستنا هذه، معرفة أنماط الجريمة الاكثر انتشارا في ولاية المدية وفق متغيرات الدراسة و بالرغم من الصعوبات التي واجهتنا ونظرا لضيق الوقت مع تحديد يوم 16 جوان 2022 كأخر اجل الإيداع المذكرات، ونظرا لعدم تمكننا من الحصول على هذه المعطيات، كذلك صعوبة التواصل مع المؤسسات المختصة ، مما صعب علينا إجراء الدراسة الميدانية التي كان من المزمع إجراؤها على مستوى ولاية المدية من خلال الإحصائيات المتحصل عليها، مما يعني أنه لن نتوصل إلى نتائج حقيقية دقيقة، و بعد اطلاعنا على الموضوع بأكثر دقة، و الاطلاع على الدراسات السابقة رغم قلتها، توصلنا بعض النتائج من خلال تحليل نوع الجرائم المرتكبة في ولاية المدية من 2017و 2021، ولغياب المعطيات الأخرى التي تسمح بتقديم دراسة تحليلية عن نمطية الجريمة في ولاية المدبة، سنستعـرض بعـض هذه النتائج فيما يلـي:

من خلال المعطيات و المعلومات المتوفرة الخاصة بموضوع نمطية وحجم الجريمة في ولاية المدية حسب مصلحة الشرطة القضائية لولاية المدية (ما تم التطرق إليه في الجانب النظــري) تبين أن :

1- الجرائم الأكثر انتشارا في ولاية المدية خلال السنوات الأخيرة أي من 2017 الى 2021 ، سجلت مصالح الشرطة القضائية 8374 قضية موزعة على النحو الاتي:

أ. جرائم ضد الأشخاص 5198 بنسبة 62,7 % ،

ب.جرائم ضد الممتلكات : 1310 قضية بنسبة 15,69%.

ت. جرائم المخدرات : 1180 قضية بنسبة 14,14 %.

ث. الجرائم الاقتصادية" النصب والاحتيال والاختلاس 338 قضية بنسبة 04,05 %.

ج. جرائم الآداب العامة سجلت 321 قضية بنسبة 3,85 % و وهذا خلال الخمس سنوات الأخيرة أي من 2017 إلى غاية 2021،

وعليه فالجرائم الأكثر انتشار في ولاية المدية تمثلت في الجرائم ضد الأشخاص، الجرائم ضد الممتلكات، جرائم المخدرات، والجرائم الاقتصادية، والجرائم المتعلقة بالآداب العامة.

ويرجع تباين هذه النسب الى خصوصية ولاية المدية اجتماعيا واقتصاديا، وثقافيا، فانخفاض الجرائم المتعلقة بالآداب العامة ، لا يعني انعدامها، فكثير من الجرائم من الطابو و المسكوت عنه وغير المبلغ عنه خشية العار والفضيحة، واسم العائلة لا سيما العائلة الكبيرة ومكانتها القيمية في المجتمع ، سواء تعلق الأمر بجرائم الزنا ، زنا المحارم، الدعارة ..الخ، وكون ان المجتمع في منطقة المدية مجتمع محافظ.،

اما انخفاض الجرائم الاقتصادية المتمثلة في النصب والاحتيال والاختلاس ، فمرد ذلك البنية التحية اقصاديا، النصب الاحتيال كإجرام مستحدث، نتاج الثورة الرقمية التكنولوجية الحديثة واستخدام التقنية في جرائم النصب والاحتيال.

اما ارتفاع نسب الجرائم ضد الأشخاص راجع الى خصوصية المجتمع والعلاقات الاجتماعية والمهنية.

اما الجرائم ضد الممتلكات ترجع الى البنية التحيتة للمجتمع وارتفاع هذا النوع من الجرائم يوجد في المجتمعات المتحضرة والكبيرة أي في المناطق التي توجد فيها الكثافة السكانية وذات الحركة الكثيرة.

في حين ان جرائم المخدرات والتي سجلت نسبة مقاربة للجرائم ضد الممتلكات ، نستنتج ان هناك علاقة بين المتورطين في هذه القضايا.

حسب التوجه النظري " الايكولوجي، الذي يحدد لنا طبيعة الوسط او البيئة ، والمحيط الاقتصادي والاجتماعي والبنية الثقافية للمجتمع ، توجد علاقة بين هذه المتغيرات والجريمة ، وبالتالي يظهر رد الفعل من الأفراد نتيجة هذا التأثر، فتظهر انماط و انواع كثيرة من الجرائم نتيجة تلك المتغيرات تكثر .فمثلا تختلف الجرائم في المدن الحضرية عن الارياف ،، فالأحياء الفقيرة مثلاً تسكنها الطبقات ذات الدخل المتدني، لذا فالظروف المعيشية فيها تكون إلى حدً ما رديئة أو سيئة لذا فالانحراف أو الجنوح والجريمة تكثر في مثل هذه المناطق.

وغياب المعطيات الاحصائية (التباين المكاني ، المتغيرات السوسيوديموغرافية ....) لم تسمح لنا ببرهنة هاته العلاقة .

خاتمـة

ان هناك شبه إجماع بين المختصين في مجال الجريمة بأن الظاهرة الإجرامية تتشكل نتيجة التضافر عدة عوامل سواء كانت هذه العوامل داخلية تتعلق بالفرد ويتمثل ذلك في الجانب البيولوجي والسيكولوجي، والعوامل الخارجية التي تتعلق بالبيئة الاجتماعية التي تحيط بالفرد كالأسرة والحي وطبيعة المسكن وجماعة الرفاق، بالإضافة إلى البيئة الطبيعية التي تتمثل في العوامل الجغرافية هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجريمة.

والحديث عن حركة الإجرام في الجزائر عامة وفي منطقة المدية خاصة، يمكن إعطاء رؤية شاملة عنه من خلال الإحصاءات الجنائية التي تعكس الظاهرة الاجرامية، غير انه في الكثير من الأحيان يقع الباحث في إشكالية مدى توافر الاحصائيات بمختلف المؤشرات المرتبطة بالظاهرة الاجرامية ، و إمكانية الحصول على الاحصائيات خاصة في بعض الجرائم، وما يعقد الأمر أكثر سؤء توظيف الإحصاء في في المعالجة الإحصائية التي تسمح بقياس الظاهرة الاجرامية والتنبؤ بحركتها.

والحركة الاجرامية في ولاية المدية من خلال الإحصائيات المقدمة لنا من قبل مصالح الشرطة القضائية لولاية المدية تبين أن ولاية المدية خلال خمس سنوات الأخيرة، تتصدرها جرائم ضد الأشخاص و جرائم المخدرات و جرائم ضد الممتلكات و الجرائم الاقتصادية و الجرائم المتعلقة بالآداب كأكثر الأنماط انتشارا في ولاية المدية. مع تبيان نسب تزايدها أو تناقصها من سنة لأخرى وفقا لمؤشر الزمن أي من سنة لأخرى.

ومجمل القول فإن الجريمة كظاهرة اجتماعية تهدد أمن الإنسان والمجتمع في كيانهما واستقرارهما، لكن وعلى الرغم من ذلك يمكن محاربتها أو التقليص من حجمها وذلك بإتباع الأساليب العلمية والوقائية، كما ينبغي معالجة العوامل والأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة عن طريق دراسة وتشخيص تلك العوامل والأسباب قصد تخليص المجتمع منها.

قائمة المراجع

أولا القرآن الكريم

ثانيا: المراجع باللغة العربية

1. ابن الشيخ فريد زين الدين، **علم النفس الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة**،1995،.
2. أحمد انور، **الجرائم المعولمة، دراسة في سوسيولوجية الجريمة**، جامعة عين الشمس، القاهرة ،2004،
3. أحمد رأفت عبد الجواد ، **مبادئ علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق،القاهرة،1983،.
4. احمد مختار عمر واخرون ، **معجم اللغة عربية** ، عالم الكتاب، القاهرة، ط1 ، 2008.
5. أمال عبد الحميد وآخرون،**الانحراف والضبط الاجتماعي**، دار المعرفة العربية، القاهرة، ط1، 2000،.
6. بركات النهر المهيرات ، **جغرافيا الجريمة**،دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط1، 2000 ،
7. بشير سعد زغلول ، **علم الاجرام**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،القاهرة،2007
8. بوفولة بوخميس، **الانحراف مقاربة نفسية واجتماعية**، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع،القاهرة،2010،
9. جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود ، **الانحراف والجريمة في عالم متغير** ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة، 2004،
10. سامية محمد جابر، **الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر،1998،
11. جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان : **الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 2001،.
12. جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، **الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية، 1994،.
13. جمال محمد أبو شنب،**بناء الشخصية والتفاعل في الجماعة التقليدية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996،
14. حنان عبد الحميد عناني،**الطفل والأسرة والمجتمع**، عمان، دار الصفاء، 1994،.
15. ذياب البدانية، **واقع وأفاق الجريمة في الوطن العربي**، أكاديمية نايف العربية، الرياض،2003،
16. رجاء وحيد، الدويدي، **البحث العلمي، دار الفكر**، دمشق، سنة 2002 ،.

17. رضا أحمد المزغني، **الظروف والعوامل والمؤثرات المؤدية لانحراف الأطفال، الندوة العلمية الأطفال والانحراف،** جامعةالجزائر وجامعة نايف العربية للعلوم الامنية، مركز الدراسات والبحوث، 2008،.
18. الرقيب صالح، **سلسلة أتعرف على: العولمة**، دار البحار للطباعة والنشر والتوزيع، د ب، 2008،
19. سامية حسن الساعاتي : **علم الاجتماع الجنائي** ، دار الفكر العربي القاهرة ، 2005 ،.
20. سامية محمد جابر ، **الجريمة والقانون والمجتمع** ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ،2007 .
21. سامية محمد جابر ،**الجريمة والقانون والمجتمع** ، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة ،2007 .
22. سذرلاند وكريسي، **مبادئ علم الاجرام،** ترجمة: محمود السباعي، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1998 .
23.
24. سماح سالم وآخرون، **الخدمة الاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2014، ..
25. سميرة أقرورو، **الوجيز في أسس علم الإجرام** ، الناشر صوماديل، طبعة 2015 ، المغرب،
26. السيد علي الشتا، **علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية**،الإسكندرية،1987
27. السيد عوض، **الجريمة في مجتمع متغير**، المكتبة المصرية، الاسكندرية،2001،
28. صلاح هادي صالح الفتلاوي، **الخطورة الاجرامية واثرها في تحديد الجزاء الجنائي**، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 2004،
29. عباس محمود مكي،**الخبير النفسي–جنائي وتنامي الجرائم الأخلاقية**، مجد للنشر والتوزيع، لبنان،ط1، 2007،.
30. عبد الرجمن العيسوي، **مبحث في الجريمة** ، دار النهظة العربية ، بيروت ،1992، .
31. عبد الرحمن العيسوي : **دوافع الجريمة ، منشورات الحلبي الحقوقي** ، لبنان ، ط 1 ، 2004،
32. عبد القادر عودة : التشريع الجاني الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ج1،ط1963،3،ص69
33. عبد الله اوهاية : **شرح القانون العقوبات الجزائري** ، جامعة الجزائر ،2003 .
34. عبد العالي الصغيري، **الجريمة وثقافة الانحراف في الوسط الحضري**، دراسة حالة برج مولاي عمر مكناس، المغرب،2013
35. غريب محمد سيد، سامية محمد جابر، **علم أحتماع السلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2003،
36. فتحية الجميلي، الجريمة **والمجتمع ومرتكب الجريمة**،دار وائل للنشر، عمّان، 2001،.

37. فوزية عبد االستار، **:مبادئ علم الاجرائم وعلم العقاب**، دار النهضة العربية، القاهرة،
38. القهوجي علي عبد القادر، وفتوح عبد الله الشاذلي،**علم الإجرام والعقاب**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997.
39. كولن ولسون، تمالك الايوبي، **سيكولوجية العنف–أصول الدافع الاجرامي البشري**، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2006،
40. لخضر زرارة،**الجريمة بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري**، أطروحة دكتوراة، تخصص تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008،.
41. مأمون محمد سلامة، **أصول علم الإجرام والعقاب**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979،.
42. مجدي أحمد محمد عبد الله، **السلوك الإجرامي وديناميكيته**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د س،.
43. محمد أبو زهرة :**الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي** ، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1998 ،
44. محمد الأمين البشري، **أنماط الجرائم في الوطن العربي** ، جامعة نايف العربية، الرياض ،1999،
45. محمد شلال حبيب، **أصول علم الاجرام**، مطبعة جامعة بغداد، العراق،ط1، 1985،)
46. محمد شلال حبيب،**أصول علم الاجرام**، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990،
47. محمد عاطف، غيث وآخرون، **قاموس على الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 2005 ، .
48. محمد، صفوح الأخرس، **نموذج إستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية**. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، سنة1998 .
49. محمود عودة ، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت،د.س،ص104
50. معتوق جمال، **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي –أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف**، ط 1، دار بن مرابط، الجزائر، 2008 ، م ج 1 ،
51. معن خليل العمر، **التنشئة الاجتماعية**، دار الشروق، الأردن، 2004،.
52. هنام رمسيس،**المجرم تكوينا وتقويما – دراسة تحليلية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د. ت، ص.

القواميس والمعاجم

53. ابن منظور ، **لسان العرب بيروت**،ط3،1994

54. أحمد الزيات وآخرون ، **المعجم الوسيط** ، دار الدعوة ، اسطنبول ، دس

55. عدنان أب مصلح، **معجم علم الاجتماع**، دار المشرق الثقافي، الأردن،ط 1، 2006،.
56. فاروق مداس، **قاموس مصطلحات علم الاجتماع** ، دار مدني للطباعة و النشر ، 2003 .

الرسائل الجامعية :

1. حسناوي حيزية، "**أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع**" ، رسالة ماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية،2012 جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
2. زرارقة فيروز ، **الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة،2005 ، ص25 .
3. السعيد بو معيزة، **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب**، أطروحة دكتوراه، اعلام والاتصال ، جامعة الجزائر، 2006،
4. عبد الله نوري ، **العوامل الاجتماعيّة المؤثرة في ارتكاب الجريمة** ، دراسة ميدانية في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانيّة،2011 ، العدد 1 ص159 – 132 .
5. مزوز بركو، **إجرام المرأة في المجتمع الجزائري – العوامل والآثار** ، رسالة دكتوراه ، فسم علم النفس وعلوم التربية ، جامعة منتوري ، قسنطينة.
6. نوار الطيب،**جرائم القتل في المجتمع الجزائري**، رسالة دكتوراه، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، 1996-1997،.

المجلات:

1. زعرور طارق ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، (الشلف) ، 2012 ، بحث تحت عنوان التوزيع النمطي للجريمة بالأوساط الحضرية في الجزائر .
2. قاسم حجاج، **التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج**، مجلة الباحث،العدد 02، 2003، ص 86 . 87.

.57

الجريدة الرسمية ، السنة 43 ، العدد 84 ، المطبعة الرسمية ، الجزائر، 2006

المواقع الالكترونية

1. موقع ولاية المدية (http://www.wilayamedea.dz/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%80%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9.html) متاح يوم 2022/05/20.

المراجع باللغة الاجنبية

3. Cahill , Elizabeth (2004), "**Geographies of Urban Crime: An Intraurban Study of Crime in Nashville, Portland, and Tucson**", In the Graduate College, Unpublished MA study, The University of Arizona: USA
4. César Lombroso, l'homme criminel, traduit sur la IV° italienne par Régnier Bournet, Bailliere, Paris, 1887,.
5. Emile durkheim (1894)Les **Règles** de la méthode sociologique .ed .macintoch.Quebec.2002
6. Menjívar, Cecilia and Bejarano, Cynthia (2004)," **Latino immigrants' perceptions of crime and police authorities in the United States: A case study from the Phoenix Metropolitan area**", Ethnic and Racial Studies 27 (1),